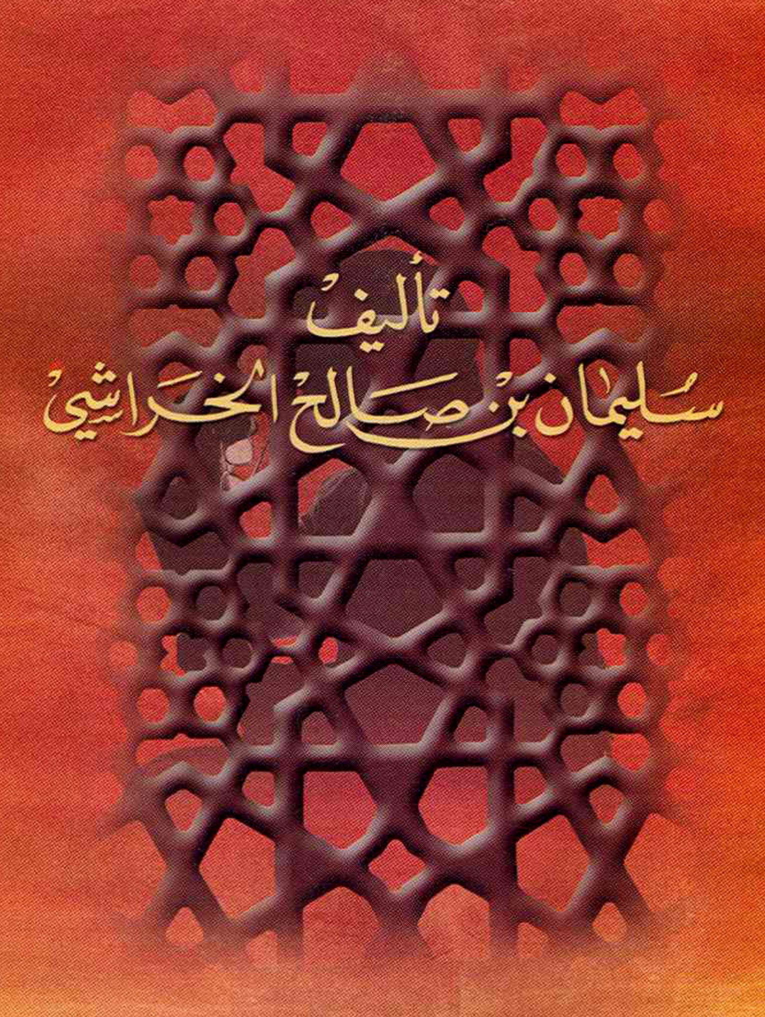
اتهامات لا تثبت

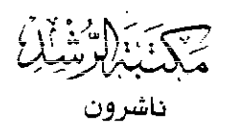


تأليف
سليمان بن صالح الخراشي

مكتبة الرشد
ناشرون

اتهامات لا تثبت

إعـــداد
سليمان بن صالح الخراشي



ناشرون

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الخراشي، سليمان صالح
اتهامات لا تثبت/ سليمان صالح الخراشي – الرياض. ١٤٢٥هـ
ص، سم
ردمك : ٧-٣١٩-٠١-٩٩٦٠
١ – الإسلام – تراجم ٢ – الإسلام – دفع مطاعن أ. العنوان
ديوي ٩٢٢,١ ١٤٢٥/٢٩٥
رقم الايداع : ١٤٢٥/٢٩٥
ردمك : ٧-٣١٩-٠١-٩٩٦٠

اتهامات لا تثبت

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

مكتبة الرشد

ناشرون

المملكة العربية السعودية



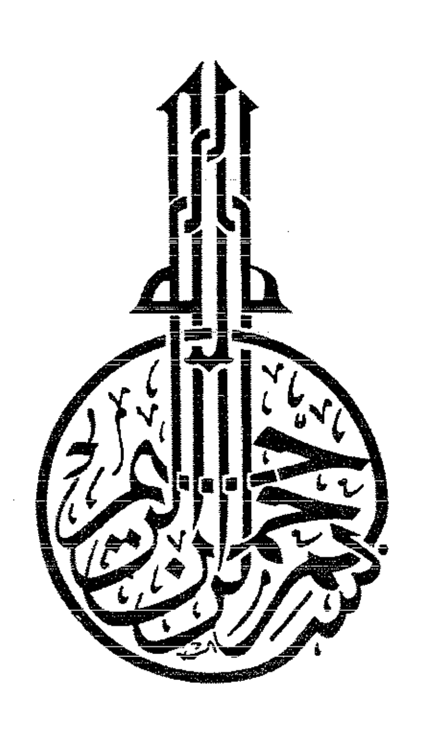
شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ ☎ ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١
E-mail: alrushd@alrushdryh.com
Website: www.rushd.com

فروعنا في داخل المملكة

- فرع طريق الملك فهد بالرياض، غرب وزارة الشؤون البلدية والقروية ☎ ٢٠٥ ١٨٣٠
- فرع مكة المكرمة، ☎ ٥٥٨ ٥٤٠١ فاكس ٥٥٨ ٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة، شارع أبي ذر الغفاري، ☎ ٨٣٤ ٠٦٠٠ – ٨٣٨ ٣٤٢٧
- فرع جدة، ميدان الطائرة، ☎ ٦٧٧ ٦٣٣١
- فرع القصيم، بريدة، طريق المدينة المنورة، ☎ ٣٢٤ ٢٢١٤ فاكس ٣٢٤ ١٣٥٨
- فرع أبها، شارع الملك فيصل، ☎ ٢٣١ ٧٣٠٧
- فرع الدمام، شارع ابن خلدون، ☎ ٨٢٨ ٢١٧٥

وكلاؤنا في خارج المملكة

- القاهرة: مكتبة الرشد، ☎ ٢٧٤ ٤٦٠٥
- الكويت: مكتبة الرشد، ☎ ٢٦١ ٢٣٤٧
- لبنان: بيروت، دار ابن حزم، ☎ ٧٠١ ١٩٧٤
- المغرب: الدار البيضاء، مكتبة العلم ☎ ٣٠٣ ٣٦٠٩
- تونس: دار الكتب المشرقية، ☎ ٨٩ ٠٨٨٩
- اليمن: صنعاء، دار الآثار، ☎ ٦٠ ٣٢٥٦
- الأردن : دار الفكر، ☎ ٤٦٥ ٤٧٦١
- البحرين: مكتبة الغرباء، ☎ ٩٥ ٧٨ ٣٣ – ٩٤ ٥٧ ٣٣
- الإمارات: الشارقة، دار الفكر، ☎ ٢٢١ ١١ ٦٦
- قطر: مكتبة ابن القيم، ☎ ٤٨٦ ٣٥ ٣٣


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[1].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾[2].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾[3].

أما بعد.. فإني لما ألفت رسالتي «حسان بن ثابت لم يكن جباناً» قبل عدة سنوات[4] للذب عن عرض صحابي جليل أُتهم زوراً بالجُبْن، كانت نيتي أن أجمع ما يمر بي من تُهم باطلة تمس الأعلام والمشاهير من هذه الأمة فأقوم بتفنيدها.

ثم صدرت ـ أثناء هذا ـ رسالة للأخ الفاضل إبراهيم الحازمي ـ

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٧٠.

(٤) صدرت عام ١٤١٣هـ عن دار طيبة بالرياض.

حفظه الله ـ بعنوان «اتهامات كاذبة»[١] تحمل نفس الفكرة، حيث ذكر ـ حفظه الله ـ مجموعة من التهم التي أُلصقت ببعض الأعلام ثم قام بإبطالها.

قررت بعدها أن أدفع ما تجمع لديَّ من التهم التي لا تثبت إلى المطبعة لنشرها في عدة أجزاء متتالية، مع إلزام نفسي بأن لا أذكر تهمةً قد ذكرها الأخ الحازمي في كتابه السابق لكي لا تتكرر الجهود.

وقد اخترت لتسمية هذه السلسلة اسم «اتهامات لا تثبت»[٢].

وليُعلم أنني عند إبطالي لبعض التهم التي أذكرها أستفيد من كلام من قد أبطلوها في مؤلفات متفرقة، وأشير إلى المصدر الذي نقلت عنه.

أسأل الله أن ينفع بهذه الرسالة، وأن يكتب لي أجر الذب عن المتهمين فيها. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

أبو مصعب
الرياض ص.ب/ ٥٢٢ ـ الرمز/ ١١٣٢١

* * *

---

(١) صدر الجزء الأول عام ١٤١٨هـ عن دار الشريف بالرياض، ولم يصدر الثاني إلى الآن.

(٢) استفدت هذا الاسم من الشيخ مشهور سلمان، الذي أشار في كتابه «كتب حذر منها العلماء» (٢/ ٣٧٥) أن له مؤلفاً بهذا الاسم لم يكتمل.

اتهام
الإمام ابن حزم بالنَّصْب[١]

---

(١) النَّصْب هو بغض علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ.



الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ عَلَم مشهور من أعلام الأمة، تفرد من بين رجالها بالمشاركة في مختلف الفنون، والاجتهاد في نُصْرة الكتاب والسنة وإعلاء شأنهما في زمن كان تقليد أقوال الرجال له سوقٌ عامر بين طلاب العلم.

جد ابن حزم واجتهد، وأخلص النية في متابعة الكتاب والسنة، كما هو ظاهر من كتاباته ومواقفه، نحسبه كذلك، ولا نزكي على الله أحداً، ولكن جوادَه كبا وسيفه نبا، إذ خالف الحق في مسائل أسماء الله وصفاته ـ عزوجل ـ وفي مسائل أخرى أنكرها العلماء عليه.

قال شيخ الإسلام:

«وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من الملل والنحل إنما يستحمد بموافقة السنة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة[1]، وكذلك ما ذكر في باب الصفات، فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة ويعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك، لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله

---

(١) أي في تفضيله نساء النبي ﷺ على جميع الصحابة.

من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى، وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والإشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب مضموماً إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر، والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الظواهر، وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره، فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح، وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء»[1].

وقال ابن عبد الهادي عنه:

«تبين لي منه أنه جهمي جلد، لا يُثبت معاني أسماء الله

(١) نقد المنطق (ص١٧ ـ ١٨) ويوجد هذا النص في فتاوى ابن تيمية (٤/١٨ ـ ٢٠).

الحسنى إلا القليل، كالخالق والحق. وسائر الأسماء عنده لا يدل على معنى أصلاً، كالرحيم والعليم والقدير ونحوها بل العلم عنده هو القدرة، والقدرة هي العلم، وهما عين الذات، ولا يدل العلم على شيء زائد على الذات المجردة أصلاً، وهذا عين السفسطة والمكابرة. وقد كان ابن حزم قد اشتغل في المنطق والفلسفة، وأمعن في ذلك، فتقرر في ذهنه لهذا السبب[1] معاني باطلة»[2].

وقال الإمام الذهبي فيه «رأس في علوم الإسلام، متبحر في النقل، عديم النظير، على يبس فيه، وفرط ظاهرية في الفروع لا

---

(١) قلت: هذا هو السبب في أن ضلَّ ابن حزم طريقة السلف في صفات الله ـ عز وجل ـ ويؤكد هذا قول الذهبي في ترجمته من السير (١٨/١٨٦): «وكان قد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق وأجزاء الفلسفة، فأثرت به تأثيراً ليته سلم من ذلك» وقال الحافظ ابن كثير في ترجمته في البداية والنهاية (١٢/٩٨): «كان مع هذا من أشد الناس تأويلاً في باب الأصول وآيات الصفات وأحاديث الصفات، لأنه كان أولاً قد تضلع من علم المنطق، أخذه عن محمد بن الحسن المذحجي الكناني القرطبي، ذكره ابن ماكولا وابن خلكان، ففسد بذلك حاله في باب الصفات» قلت: وبهذا تعلم خطأ قول الشيخ أبي عبد الرحمن الظاهري في كتابه (ابن حزم خلال ألف عام) (٢/١٦٧) «لم يوفق ـ أي ابن حزم ـ في كثير من قضايا الأسماء والصفات لخطأ اجتهاده».
وقوله في (٢/١٥٣): «على أن أبا محمد غير موفق في كثير من مسائل الأسماء والصفات، وليس مرد ذلك لجهله، وإنما مرده لخطأ نظره».

(٢) مختصر طبقات علماء الحديث، نقلاً عن السلسلة الصحيحة للألباني (١/١٤١).

الأصول»[١].

وقال الحافظ ابن كثير عنه: «والعجب كل العجب منه أنه كان ظاهرياً حائراً في الفروع، لا يقول بشيء من القياس لا الجلي ولا غيره، وهذا الذي وضعه عند العلماء، وأدخل عليه خطأ كبيراً في نظره وتصرفه، وكان مع هذا من أشد الناس تأويلاً في باب الأصول، وآيات الصفات، وأحاديث الصفات»[٢].

وقال الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري:

«مذهب أبي محمد في الصفات مذهب تعطيل»[٣].

وقال ـ أيضاً ـ: «إن أبامحمد غير موفق في كثير من مسائل الأسماء والصفات»[٤].

قلت: ومن أراد مزيد تفصيل للصفات التي أنكرها ابن حزم أو تأولها، أو للمسائل التي خالف فيها الدليل فعليه بكتابَيْ:

١ ـ (ابن حزم وموقفه من الإلهيات) للدكتور أحمد الحمد.

٢ ـ كتاب (الدرة فيما يجب اعتقاده) لابن حزم، تحقيق الدكتور أحمد الحمد والدكتور سعيد القزقي، حيث تعقباه فيما أخطأ فيه.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/١٨٦).
(٢) البداية والنهاية (١٢/٩٨).
(٣) نوادر الإمام ابن حزم (٢/٢٠٣).
(٤) ابن حزم خلال ألف عام (٢/١٥٣).

قلت: ولكن هذه المخالفة من ابن حزم ـ رحمه الله ـ التي أنكرها العلماء عليه لا تبيح لنا أن نتسلق إلى عِرْضه باتهام كاذب لا يتحمل وزره. هذا الاتهام هو ما أصدره بعضهم من أنه ـ رحمه الله ـ كان ناصبياً، أي كان مبغضاً لعلي ـ رضي الله عنه ـ!!

قال حسن المالكي:

«ابن حزم رغم كثرة علمه وفضله إلا أن له انفرادات لا يعوّل عليها عاقل مثل نفيه لجميع صفات الله عز وجل، وقوله: بأن الترمذي (صاحب السنن) مجهول، وزعمه أَن زوجات النبي ﷺ أفضل من كل الصحابة حتى أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم. ومثل زعمه بأن قاتل عمار من أهل الجنة، ومن أهل الرضوان، مع أنه صح فيه (قاتل عمار وسالبه في النار) صححه الألباني وغيره.

ومثل تضعيفه لحديث (الموالاة) مع أنه متواتر. وهكذا تجد أن ابن حزم له انفرادات وغرائب ومبالغات لا تجدها عند غيره، أضف إلى ذلك أنه متهم بالنصب وهو الانحراف عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وموالاة بني أمية والدفاع عن ماضيهم وحاضرهم وهذا لا يخفى على الدكتور العمري ولا يخفى على من يكثر من أقوال ابن حزم عند الكلام عن تضعيف الأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه أو بيعته أو خلافته فهؤلاء لا يخفى

عليهم موقف ابن حزم مع علي رضي الله عنه»[١].

قلت: ولما قال له الاستاذ عبد الحميد فقيهي «فقد استعظم المالكي ما جاء عن ابن حزم في تقدير عدد من لم يبايع علياً حين قدره بمائة ألف إذ اعتبر هذا دليلاً على نصبه (أي ناصبي لا يميل إلى علي)»[٢].

قال المالكي: «أنا لم أتهم ابن حزم بالنصب بسبب هذا وإنما بسبب أشياء أخرى ولست مصدر الاتهام الأول له وإنما هو معروف بهذا فأنا ناقل فقط والفقيهي يعرف لماذا اتهم ابن حزم بالنصب لكنه ظننا لا نعرف!! فلذلك اعتمد على بعض أقواله؟!

ثالثاً: الفقيهي عرَّف النصب بأنه (عدم الميل إلى علي)!! وهذا تعريف باطل فإن (الميل إلى علي) إذا أطلق فإنه يعني التشيع فكأنه يقول انني انقد ابن حزم لأنه ليس شيعياً!! وهذا كلام باطل فأما النصب فهو (كل انحراف عن علي وأهل البيت) سواء بلعنه أو تفسيقه كما كان يفعل بعض بني أمية أو بالتقليل من فضائله كما يفعل محبوهم!! أو تضعيف الأحاديث الصحيحة في فضله!! أو عدم تصويبه في حروبه!! أو التشكيك في شرعية خلافته وبيعته!! أو المبالغة في مدح خصومه!! فهذا وأمثاله هو النصب وبعضه موجود عند ابن حزم ـ رحمه الله ـ وهو (أي النصب) متفاوتة ليس

---

(١) نحو إنقاذ! التاريخ الإسلامي، حسن المالكي، ص١٣٦،
(٢) المصدر السابق، ص٢٨٨.

هنا محل تفصيلها، والنصب حسب استقرائي يصل لسبع مراتب فهذا هو النصب وليس كما عرفه الفقيهي!!»[١].

قلت: وقال المالكي أيضاً ـ في كتاب (بيعة علي بن أبي طالب في ضوء الروايات الصحيحة): «ابن حزم رغم كثرة علمه وفضله إلا أن له انفرادات لا يعوّل عليها عاقل، مثل نفيه لجميع صفات الله عز وجل، وقوله: بأن الترمذي (صاحب السنن) مجهول، وزعمه أن زوجات النبي ﷺ أفضل من كل الصحابة حتىٰ أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم. ومثل زعمه بأن قاتل عمار من أهل الجنة، ومن أهل الرضوان، مع أنه صحَّ فيه **(قاتل عمار وسالبه في النار)** ومثل تضعيفه لحديث (الموالاة) مع أنه متواتر..

وهكذا تجد أن ابن حزم له انفرادات وغرائب ومبالغات لا تجدها عند غيره، **أضف إلى ذلك** أنه متهم بالنصب وهو الانحراف عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وموالاة بني أمية والدفاع عن ماضيهم وحاضرهم[٢]، وهذا لا يخفىٰ على الدكتور العمري ولا يخفىٰ على من يكثر من أقوال ابن حزم عند الكلام عن تضعيفه الأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه أو بيعته أو خلافته، فهؤلاء لا يخفى عليهم موقف ابن حزم من علي رضي الله

---

(١) المصدر السابق، ص٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٢) قال المالكي: (طالع ترجمته في سير أعلام النبلاء). اهـ.
قلت: سيأتي ما في هذا القول من الافتراء والكذب على ابن حزم.

عنه، والله الموعد»[١]!!

قلت: ليت من نسب النَصْب إلى ابن حزم قرأ ما قاله الإمام محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه (العواصم والقواصم)[٢]:

«الرَّميُ ببغضِ عليٍّ عليه السلام[٣] شديدٌ، فلا تحل نسبته إلى مَنْ ظاهره الإسلام إلا بعد صحة لا تحتمل التَّأويلَ كالتَّكفير والتَّفسيق، ولذلك كان القولُ بجميع ذلك لا يجوزُ إلا بدليل قاطع. وقد كان ابن أبي داود يقول: كل أحد في حل إلاّ من نسب إلي بغض علي عليه السلام.

وحقوقُ المخلوقين ومطالبُهم خطرةٌ، وفي الحديث الصحيح: **«إيَّاكم والظَّن، فإن الظن أكذَبُ الحديث»**[٤] والخطأ في العفو خيرٌ من الخطأ في العقوبة، وقد ثبتَ: **«إنَّ مِنْ حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»**[٥] كيف بالقطع في موضع الاحتمال، ومن أشدِّ ما

---

(١) ص٢٧٣ ـ ٢٧٤.
قلت: صدق المالكي في قوله (والله الموعد)! حيث سيقف مع ابن حزم ـ رحمه الله ـ عند حَكم عدل يقول في كتابه الكريم: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾.

(٢) العواصم والقواصم (٨/ ٢٨ ـ ٢٩).

(٣) الأولى أن يقال: رضي الله عنه، لكي لا نشابه الرافضة الذين يخصونه بالسلام دون غيره من الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

(٤) أخرجه البخاري (٦٠٦٦) ومسلم (٢٥٦٣).

(٥) أخرجه الترمذي (٢٣١٧) وابن ماجة (٣٩٧٦) وقال الأرنؤط في تعليقه على =

يخافُ المخطىء في ذلك أن يكون عليه إثمُ الباغض لعلي عليه السلامُ، لقول النبي ﷺ: «**إذا قال الرجل لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدُهما**»[١]، وكذلك غير لفظ الكافر ترجع على قائلها، وفي ذلك حديث صحيح لم يحضرني لفظه[٢]، وكذلك اللعْنُ لغير المستحقِّ، ولا يتعرض حازم لمثل هذه الأخطار».

قلت: تعلق من اتهم ابن حزم ـ رحمه الله ـ بالنَصْب بقولة يتيمة لمؤرخ الأندلس ابن حيان نقلها عنه ابن بسام في «الذخيرة» ثم طارت مشرقةً ومغربة إلى أن تلقفها البعض ـ هداهم الله ـ وبنى عليها القصور المشمخرة!

قال ابن بسام: «وقد وجدت للشيخ أبي مروان بن حيان فصلاً أورد فيه ذكره، وجرده ـ زعم ـ لشرح أمره، وأنا أثبته بأسره...» ثم ذكره.

ومما جاء فيه مما يتعلق بموضوعنا قول ابن حيان:

«وكان مما يزيد في شنآنه تشيعه لأمراء بني أمية، ماضيهم وباقيهم، بالمشرق والأندلس، واعتقاده لصحة إمامتهم، وانحرافه

= (العواصم): «حديث صحيح بشواهده».

(١) أخرجه البخاري ومسلم.

(٢) لفظه: «لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق ولا يرميه بالكفر، إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك» أخرجه البخاري (٦٠٤٥).

عمن سواهم من قريش، حتى نُسب إلى النَصْب لغيرهم»[١].

قلت: هذه العبارة من ابن حيان هي التي تتابع عليها العلماء والمؤرخون من بعده حيث ذكروها في كتبهم.

فمنهم:

١ ـ ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) في كتابه (معجم الأدباء) عند ترجمته لابن حزم (١٢/ ٢٥٠) نقل كلمة ابن حيان بنصها.

٢ ـ وعلي بن سعيد (ت٦٨٥هـ) صاحب كتاب (المغرب في حلي المغرب) نقل كلمة ابن حيان في ترجمته لابن حزم (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٧).

هكذا: «وقال ابن حيان في المتين: كان حامل فنون... وكان متشيعاً في بني أمية منحرفاً عمن سواهم من قريش».

٣ ـ والإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) في كتابه (سير أعلام النبلاء) الذي أحالنا عليه المالكي! حيث نقل كلمة ابن حيان في ترجمة ابن حيان (١٨/ ١٨٤).

وذكر ذلك ـ أيضاً ـ في كتابه (تذكرة الحفاظ) (٣/ ١١٤٦ ـ ١١٥٥) وفي (تاريخ الإسلام)[٢].

٤ ـ والصفدي (ت٧٦٤هـ) صاحب (الوافي بالوفيات) نقل كلمة

---

(١) الذخيرة (١/ ١٦٩).

(٢) عن: ابن حزم خلال ألف عام (٢/ ٢١٧).

ابن حيان في ترجمته لابن حزم (١/ ٣١١).

٥ ـ والحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) في كتابه (لسان الميزان) نقل كلمة ابن حيان في ترجمته لابن حزم (٤/ ٢٠٠).

٦ ـ وسليم الخوري (ت١٢٩٢هـ) في كتابه (آثار الأدهار) قال في ترجمته (ص١٨٨ ـ ١٩٠): «وكان متشيعاً للأموية» ناقلاً إياها من ابن حيان، فلعله تصرف فيها.

٧ ـ وصديق حسن خان (ت١٣٠٧هـ) في كتابه (التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول) نقل كلمة الخوري السابقة بنصها.

قلت: كما راجت هذه التهمة على السابقين فقد رددها الباحثون المعاصرون دون تمحيص لها.

فممن رددها:

١ ـ أبو زهرة في كتابه (ابن حزم) حيث قال عنه: «لقد كان ابن حزم أموي النزعة، متعصباً لهم، شديداً في تعصبه»[١]!

وقال معلقاً على تفضيل ابن حزم نساء النبي ﷺ على فاطمة ـ رضي الله عنها ـ: «لذلك أخالف ابن حزم، وأحسب قوله هذا من شدة رغبته الأموية، ومقاومته للشيعة»[٢].

---

(١) ص٥٦.

(٢) ص٢٨١ ـ ٢٨٢.

وقال: «ولكن النزعة الأموية سهلت للحافظ ابن حزم وهو الثقة أن يقبل هذا الكلام مع غرابته»[١].

قلت: وانظر ص(٤٣ و٤٧) من كتابه.

٢ ـ الدكتور طه الحاجري في كتابه (ابن حزم صورة أندلسية) (ص٩٦).

٣ ـ ومحمود حماية في كتابه (ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان) (ص٥١ و ٥٢).

٤ ـ وسالم يفوت في رسالته (ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس) (ص٦٤ ـ ٧٩).

وقد أخطأ هذا الباحث عندما ادعى الفهم! وزعم أن ابن حزم كان يتستر بالفقه والأدلة الشرعية لدعم (نظريته السياسية)!!!

وإليك واحداً من أقواله التي يكفي نقلها ليتضح تهافتها.

يقول سالم يفوت: «وبذلك تكون نظرية ابن حزم السياسية، قد جاءت لتخدم موقفه السياسي، شأنه في ذلك شأن جميع الفقهاء. أي أن نظرية الخلافة لديه، غطاء فقهي نظري لالتزام سياسي سابق، وليس العكس، كما يريد أن يتظاهر بذلك ابن حزم»[٢].

---

(١) ص٢٨٢.
(٢) ص٦٤.

٥ ـ وعبد اللطيف شرارة في كتابة (ابن حزم رائد الفكر العلمي) (ص٩٤).

٦ ـ و د. عبد الكريم خليفة في كتابه (ابن حزم الأندلسي حياته وأدبه) (ص٦٤ ـ ٦٥).

٧ ـ وسعيد الأفغاني في كتابه (ابن حزم الأندلسي ورسالة في المفاضلة بين الصحابة) (ص٢٥ ـ ٢٦).

قلت: هؤلاء أبرز المعاصرين الذين تتابعوا على ترديد هذه التهمة دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تحقيقها قبل أن يصموا إماماً من أئمة المسلمين ببغض الصحابة، وهي تهمة خطيرة لا شك.

إذن. . . فعمدة من نسب للإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ النَصْب هي هذه الكلمة اليتيمة التي أطلقها ابن حيان عند ترجمته لابن حزم.

ولا حجة فيها لأحد. للآتي:

١ ـ أن ابن حيان لم يتهمه بها. وإنما قال (حتى نُسب إلى النصب) فمن نسبه إليه؟ وما هي حجته الصريحة في ذلك؟ كل هذا لم يذكره ابن حيان، وقد قيل:

والدعاوى مالم تقيموا عليها
بينـــــات أولادهـــــا أدعيـــــاء

٢ ـ أن ابن حيان لم يورد نصاً من كلام ابن حزم يشهد عليه بهذه

التهمة الخطيرة، وإنما استنبط المتهم ذلك من دعوة ابن حزم للدولة الأموية بالأندلس، فظن أن هذا دليل نصب ابن حزم، وهو واهم في هذا ـ كما سيأتي ـ

٣ ـ أن بعض المؤرخين والباحثين قد ذكر أن ابن حيان كان يبغض ابن حزم «بسبب المنافسة بين والديهما في وزارة المنصور بن أبي عامر، وتفوق والدابن حزم على والده» كما تقول الدكتورة سهير فضل الله أبو وافية في مقدمتها لكتاب الأصول والفروع لابن حزم[١].

وقال الشيخ أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري مؤكداً هذا ومعلقاً على اتهام ابن حيان لابن حزم بأنه كان نصرانياً!! «وابن حيان قال ذلك متجنياً حسداً لأحمد بن حزم الذي كان أحظى بالرئاسة في الدولة من والد أبي حيان»[٢].

وقال الدكتور أحمد الحمد ـ حفظه الله ـ: «اللهجة العدائية تغلب على أسلوب أبي مروان ـ أي ابن حيان ـ فلعل ما جاء في ثناياه كان من دوافع الخصومة»[٣].

قلت: فلا يستغرب بعد هذا على ابن حيان أن يدمغ ابن حزم

---

(١) (١/ ٥ ـ ٨١) نقلاً عن (ابن حزم خلال ألف عام) لأبي عبدالرحمن (١٨١/٤).

(٢) ابن حزم خلال ألف عام (٤/ ٢٤٤).

(٣) ابن حزم وموقفه من الإلهيات (ص٢٦).

بتلك التهمة، لا سيما وقد يظن هو وغيره أن مواقف ابن حزم السياسية تشهد لذلك ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ».

ومما يشهد ببطلان هذه التهمة أننا وجدنا ابن حزم ـ رحمه الله ـ قد صرح بمواقفه من الصحابة دون مواربةٍ، وبين رأيه بناءً على الأدلة، ثم وجدناه ـ رحمه الله ـ قد أكثر من مدح علي ـ رضي الله عنه ـ في كتبه، وذكر محاسنه، والدفاع عنه، وابن حزم ـ كما لا يخفى ـ ليس من الرجال الذين يبطنون ما لا يظهرون!

وإليك شيئاً من ذلك:

قال ـ رحمه الله ـ:

«أفضلُ الصحابةِ، رضي الله عنهم أهل المشاهد الأول من المعذبين في الله، عز وجل، والخارجين عن ديارهم، وأبنائهم، وأموالهم، وأهليهم، وآبائهم. والعقبيون من الأنصار. ثم البدريون من كلتا الطائفتين. ثم الأحديون، ثم الخندقيون، ثم أهل الحديبية، ومن بعدهم إلى فتح مكة.

فهؤلاء أفضل ممَّن أسلمَ بعد الفتح. قال الله، عز وجل: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[1]. وقال عز وجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿١٢﴾﴾[2].

---

(١) سورة الحديد: ١٠.

(٢) سورة الواقعة: ١٠ ـ ١٢.

وقال رسول الله، ﷺ، : «**لا يدخل النار أحدٌ ممن بايع تحت الشجرة**»[١] وقال عبدٌ لحاطبٍ: يا رسول الله، ليدخُلَنَّ حَاطبٌ النَّارَ، فقال له رسول الله ﷺ: «**إنه قد شهد بدراً والحديبية**»[٢].

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي في سننه (٥/٦٩٥) في باب في فضل من بايع تحت الشجرة (٥٠) من كتاب المناقب (٥٠) حديث رقم (٣٨٦٠) عن جابر رضي الله عنه بلفظه. ثم قال: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه أيضاً من طريق آخر [٥/٦٩٦] رقم (٣٨٦٣)] عن جابر، عن النبي، ﷺ، قال: «ليدخلن الجنّة من بايع تحت الشجرة، إلا صاحب الجمل الأحمر». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.
وأخرجه مسلم في صحيحة (٤/١٩٤٢) في باب فضائل أصحاب الشجرة... (٣٧) من كتاب فضائل الصحابة حديث رقم (١٦٣) من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله، يقول: أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبي، ﷺ، يقول عند حفصة: «لا يدخل النار ـ إن شاء الله ـ من أصحاب الشجرة أحدٌ، الذين بايعوا تحتها، قلت: بلى، يا رسول الله! فانتهرها، فقالت حفصة: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ۝ ﴾ [مريم: ٧١]، فقال النبي، ﷺ: قد قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّـٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ۝﴾ [مريم: ٧٢].

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه: (٤/١٩٤٢). في باب من فضائل أهل بدر (٣٦) من كتاب فضائل الصحابة (٤٤) حديث رقم (١٦٢) عن جابر: أن عبداً لحاطب جاء رسول الله ﷺ يشكو حاطباً، فقال: يا رسول الله! ليدخلن حاطبٌ النار. فقال رسول الله، ﷺ: «**كذبت، لا يدخلها، فإنه قد شهد بدراً والحديبية**».
وأخرجه أيضاً الترمذي في سننه (٥:٦٩٧) في فضل من بايع تحت الشجرة (٥٠) من كتاب المناقب (٥٠) حديث رقم (٣٨٦٤) عن جابر بلفظ مسلم. ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.

وقال الله، عز وجل: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ يقدم.

فنص الله ـ تعالى ـ على صفاء ضمائرهم، وأنه أنزل السكينة عليهم، ورضي عنهم، وعلم صحة إيمانهم.

وأفضل هؤلاء كلهم من كان أعلا درجة في الجنة. هذا ما لا يختلف فيه اثنان.

وأعلى أهل الجنة درجة من كان مع النبي، ﷺ، في سرره وقصوره، وليس هذا إلا لنسائه[1]، ﷺ.

---

(١) إن ابن حزم هنا يرى أن نساء النبي، ﷺ، أعلى أهل الجنَّة درجة، لكونهن مع الرسول، ﷺ، في سرره وقصوره. وهذا يقتضي أيضاً أن يكن في درجة واحدة والتفاضل بينهن ثابت، كما يقتضي أيضاً كونهن في درجة الرسول، ﷺ، وهذا لا يصح، فلا اعتبار للتفضيل من هذا الطريق، وهو ملزم لقائله أن لا يفرق في الدرجات في الجنة بين الأزواج. والدرجات في الجنة بحسب الإيمان، وهو متفاوت.
يقول الإمام ابن تيمية: «وأما نساء النبي، ﷺ، فلم يقل: إنهن أفضل من العشرة إلا أبو محمد بن حزم، وهو قول شاذ، لم يسبقه إليه أحد، وأنكره عليه من بلغه من أعيان العلماء. ونصوص الكتاب والسنة تبطل هذا.
. . . وقد ثبت في الصحيح، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**» فإن ما ذكر فضلها على النساء فقط» الفتاوى (٤/ ٣٩٥).
وقد جاءت النصوص دالة على أن أبا بكر، رضي الله عنه، أفضل هذه الأمة =

وأفضل الصحابة بعدهن أبو بكر، ثم عمر، لأن رسول الله، ﷺ، سئل: من أحب الناس إليك، يا رسول الله؟! قال: «عائشة». قيل: فَمِنَ الرجالِ؟ قال: «أبوها». قيل: ثم مَنْ؟ قال: «ثم عمر»[1].

ثم لا تفاضل بين أحد بعينه[2] على من ساواه في درجته منهم،

= بعد نبيها، وقد بايعه أصحاب رسول الله، ﷺ، خليفةً عليهم، وقدموه على أنفسهم، وأمره الرسول، ﷺ، أن يصلي بالناس، كما في الحديث المتفق عليه، وكما جاء في السنن من قول الرسول ﷺ لأصحابه، ذات يوم «أيكم رأي رؤيا؟» فقال رجلٌ: أنا يا رسول الله، رأيت كأن ميزاناً دُليَ من السماء، فوزنت أنت بأبي بكر، فرجحت بأبي بكر، ثم وزن أبو بكر بعمر، رضي الله عنه، فرجح أبو بكر بعمر، ثم وزن عمر بعثمان، رضي الله عنه، فرجح عمرُ بعثمان، رضي الله عنهم، ثم رفع الميزان.. الحديث»المسند (٥/ ٤٤، ٥٠).

وهذا دليل على الفضل والتوالي في المنزلة. وقال رسول الله، ﷺ: «إن أبا بكر أول من يدخل الجنة من الباب الذي تدخل منه أمتي» رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٧٥). وانظر: كتاب الإبانة للعكبري ص٢٥٧، والفتاوى (٤: ٣٩٦، ٣٩٧). ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٣١٠، ٣١١).

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٨٥٦) في باب من فضائل أبي بكر الصديق، رضي الله عنه (١) من كتاب فضائل الصحابة (٤٤) حديث رقم (٨) عن عمرو بن العاص، أن رسول الله، ﷺ، بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيتُه، فقلتُ له: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة». قلت: من الرجال؟ قال «أبوها» قلت: ثم من؟ قال: «عمر» فعد رجالاً.

(٢) لقد روى البخاري في صحيحه بسنده عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: «كنا نخير بين الناس في زمن النبي، ﷺ، فنخير أبا بكر، ثم عمر بن =

لكن كما ذكرنا قبل من تفاضل أهل المشاهد، إذ لا نص في غير هذا ولا إجماع.

«**فصل**»: وجميع الصحابة، رضي الله عنهم، ممن صحبه ولو يوماً، من غير المنافقين فهم كلهم في الجنة قطعاً، لا يُعذب منهم أحد بالنار(١)، لأن الله ـ تعالى ـ ذكر من أسلم قبل الفتح منهم،

= الخطاب، ثم عثمان بن عفان، رضي الله عنهم [في باب فضل أبي بكر (٤) من كتاب فضائل الصحابة (٦٢) حديث رقم (٣٦٥٥)].
وهذا يدل على تفضيل عثمان بن عفان بعد الخليفتين، وكذلك الحديث الذي مَر في رؤيا الميزان دال على أن عثمان بن عفان، رضي الله عنه، يلي عمر رضي الله عنه، في الفضل وأهل السنة عامة يذكرون علياً، رضي الله عنه، بعد عثمان، ويرون ترتيبَ الخلفاء في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ثم بعد هؤلاء باقي العشرة الذين شهد لهم رسول الله، ﷺ بالجنة، ومات وهو عنهم راضٍ، وهم: طلحة، والزبير، وسعدٌ، وسعيدٌ، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، ثم يصدق بعد ذلك ما ذكره ابن حزم. انظر: مجموع الفتاوى (٣: ١٥٣) شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٤٨، ٥٤٩، لوامع الأنوار البهية (٢: ٣٥٤ ـ ٣٦١) وفتح الباري (٧/١٦) وما بعدها.

(١) إن هذا الجزمَ من الإمام ابن حزم ترد عليه البشارة بالجنة لبعض الصحابة، دون جميعهم، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي، ﷺ، قال: «عرضت علي الأمم، فرأيتُ النبي، ومعه الرهط، والنبيّ ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحدٌ، إذ رفع لي سوادٌ عظيم، فظننت أنهم أمتي، فقيل لي: هذا موسى وقومه، فنظرتُ فإذا سوادٌ عظيم، فقيل لي: هذه أمتك، ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب، ولا عذاب. ثم نهض، فدخل منزله، فخاض الناس في ذلك، فقال بعضهم: فلعلهم الذين =

وبعد الفتح، فقال عز وجل: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[(١)].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٢﴾ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾ يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾[(٢)].

= صحبوا الرسول، ﷺ، وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام، ولم يشركوا بالله شيئاً، فذكروا أشياء، فخرج عليهم رسول الله، ﷺ، فأخبروه، فقال: هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون». فقام عكاشة بن محصن، فقال: ادعُ الله أن يجعلني منهم فقال: أنت منهم. ثم قام رجل آخر فقال: ادع الله أن يجعلني منهم فقال: سبقك بها عكاشة» [البخاري: الطب/ باب من اكتوى... (١٧) حديث رقم (٥٧٠٤) ومسلم في الإيمان ١: ١٩٩ رقم ٢٠٠].

وهذا يعارض الجزم الذي ذهب إليه ابن حزم، كما يعارضه أحاديثُ كثيرة، منها: حديث تعذيب صاحبي القبرين، وحديث نفيه، ﷺ، شهادة الناس بالجنة للذي أصابه السهم، بقوله: «**كلا والذي نفسي بيده، إن الشملة التي أخذها يوم خيبر لتشتعل عليه ناراً**» [البخاري: الأيمان والنذور باب (٣٣) حديث رقم (٦٧٠٧) ومسلم: إيمان حديث (١٣٨)].

فالشهادة بالجنة لا تكون لمعين، إلا لمن شهد لهم الرسول، ﷺ، بذلك، وهو بلا شك، خير الأمة، كما جاءت الأخبار الصحيحة بذلك، وحبهم: دين، وإيمان، وإحسان، وبغضهم، أو التبري من أحدٍ منهم: كفر ونفاق، وطغيان، كما قال الإمام الطحاوي: انظر: شرح الطحاوية ص٥٢٨ ـ ٥٣٣.

(١) سورة الحديد، الآية: ١٠.

(٢) سورة الأنبياء الآيات: ١٠١ ـ ١٠٤.

فصح أنهم كلهم موعودون من الله ـ تعالى ـ بالحسنى، وقال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ ۝٢٠﴾[1] وضمن عز وجل أن من سبقت له منه ـ تعالى ـ الحسنى لا يسمع حسيس النار، ولا يحزنه الفزع الأكبر، وأنه ـ فيما اشتهت نفسه خالد. فصَح ما قلنا نصاً.

ومحبة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وأبي عبيدة وسعد، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة، والزبير، وسعيد وبلالٍ، وابن مسعود، وعمار، ومعاوية، وعمرو بن العاص والحسن، والحسين، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير وجميع الصحابة، رضي الله عنهم، **فرضٌ على كل مسلم**، وصفاء القلوب لجميعهم.

«فصل»: وأما من بعد الصحابة رضي الله عنهم فلا نقطع لأحدٍ منهم بنجاة، ولا بفوز، ونسأل الله تعالى العافية.

وكل ما شجر بين الصحابة رضي لله عنهم، فكل واحدٍ منهم مجتهدٌ مأجورٌ. قال رسول الله، ﷺ، : «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجرٌ، وإن اجتهد فأصاب فله أجران»[2].

«**فصـــل**»: وخلافة أبي بكر، رضي الله عنه، نص من رسول

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٢٠.

(٢) حديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه في باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (٢١) من كتاب الاعتصام (٩٦) حديث رقم (٧٣٥٢). ومسلم في صحيحه (٣/ ١٣٤٢) في باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد. . (٦) من كتاب الأقضية، حديث رقم (١٥) من ثلاث طرق، وأبو داود في سننه (٣/ ٢٩٩) في باب القاضي يخطىء من كتاب الأقضية رقم (٣٥٧٤).

الله، ﷺ، يبين ذلك الحديث الثابت من قوله، ﷺ، لعائشة، رضي الله عنها، : **«ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، أو أعهد عهداً لئلا يقول قائل، أو يتمنىٰ متمن: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»**[1].

وإجماع الأمة كلها على أن سموه خليفة رسول الله ﷺ، يعنون

---

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه: (١٨٥٧/٤) في باب من فضائل أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، رقم (١) من كتاب فضائل الصحابة (٤٤) حديث (١١)، عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال لي رسول الله، ﷺ، في مرضه: «ادعي لي أبا بكر وأخاك... الحديث، باختلاف يسير. والإمام أحمد في مسنده (١٠٦/٦، ١٤٤) نحوه.
وأخرجه أبو داود في سننه (٢١٥٤) في باب استخلاف أبي بكر، رضي الله عنه، من كتاب السنة، حديث رقم (٤٦٦٠)، والإمام أحمد في مسنده: (٣٢٢:٤، ٦: ٣٤) كلهم عن عبدالله بن زمعة، قال: لما اسْتُعِز برسول الله، ﷺ، وأنا عنده في نفر من المسلمين دعاه بلال إلى الصلاة، فقال: «مروا من يصلي للناس». فخرج عبد الله بن زمعة، فإذا عمر في الناس، وكان أبو بكر غائباً، فقلت: يا عمر، قم فصل بالناس، فتقدم فكبر، فلما سمع رسول الله، ﷺ، صوته، وكان عمر رجلاً مجهراً، قال: «فأين أبو بكر؟ يأبى الله ذلك والمسلمون، يأبى الله ذلك والمسلمون، فبعث إلى أبي بكر، فجاء بعد أن صلى عمر تلك الصلاة، فصلى بالناس». لفظ أبي داود.
وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦: ٤٧) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: لما ثقل رسول الله، ﷺ، قال رسول الله، ﷺ، لعبد الرحمن بن أبي بكر: «آئتني بكتف أو لوح حتى أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه»، فلما ذهب عبد الرحمن ليقوم، قال: «أبى الله والمؤمنون أن يُختلف عليك، يا أبا بكر». والأحاديث الأخيرة تشهد للحديث الذي استدل به ابن حزم.

بذلك: ولايته على الأمور، لأنه لم يختلف اثنان في أن أبا بكر لم يستحق هذا الاسم من أجل استخلافه على الصلاة، إذ لو استحقه بذلك لا ستحق هذا الاسم في حياة رسول الله، ﷺ. وهذا باطل بلا خلاف من أحدٍ، فصح ما قلناه، والحمدُ لله رب العالمين.

ثم الخليفة بعده، رضي الله عنه، عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم الحسن بن علي، ثم معاوية، رضي الله عنهم، وابن الزبير إمام حق، رضي الله عن جميعهم.

«**فصـــل**»: ولا تجوز الخلافة إلا في الرّجال، العاقلين، البالغين من قريش، من ولد فهر بن مالك[1] خاصة، ولا تحل الخلافة لامرأةٍ، ولا لمن لم يبلغ الحلم، ولا لمجنون منهم.

قال رسول الله ﷺ: «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما دام منهم في الناس اثنان**»[2][3].

---

(١) فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وولد فهرهم قريش فلا قريشي إلا منهم وقد ذكرهم ابن حزم في كتابه جمهرة أنساب العرب انظر ص١٢ ـ ١٥ منه.

(٢) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه في باب الأمراء من قريش (٢) من كتاب الأحكام (٩٣) حديث رقم (٧١٤٠). ومسلم في صحيحه (٣/ ١٤٥٢) في باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش من كتاب الإمارة حديث رقم (٤) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما. ولفظ البخاري: قال ابن عمر، قال رسول الله، ﷺ، «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان».

(٣) الدرة فيما يجب اعتقاده (٣٦٤ ـ ٣٧١)، والحواشي فيه من عمل المحقِقَيْن الفاضلَيْن: الدكتور أحمد الحمد، والدكتور سعيد القزقي.

قلت: هذا كله كلام ابن حزم ـ رحمه الله ـ وهو قاطع لشبهة كل من طعن فيه بالانحراف عن علي ـ رضي الله عنه ـ

حيث قرر بوضوح فضل الصحابة جميعهم، وأن حبهم ـ ومن ضمنهم علي ـ رضي الله عنه ـ فرض على كل مسلم، وأن من أخطأ منهم فهو مأجور.

وقبلها نصر ما عليه أهل السنة والجماعة من أفضلية أبي بكر عليهم جميعاً، ثم عمر، ثم توقف رحمه الله في عثمان وعلي أيهما أفضل؟ والذي عليه أهل السنة ـ كما سبق ـ أن عثمان أفضل من علي ـ رضي الله عنهما ـ

والطريف الملفت للنظر أن ابن حزم وهو المتهم بالنَصْب لم يُفَضل عثمان على علي ـ رضي الله عنهما ـ وإنما توقف في ذلك! ولو كان ناصبياً كما يقول خصومه لبادر بتفضيل عثمان على علي دون تردد، بل بالغ في مدحه وذكر ما خص به دون علي، ولكنه ـ رحمه الله ـ لم يفعل ذلك، لأنه لا يصدر في آرائه عن هوىٰ، وإنما عن دليل واقتناع قد يصيب فيه أو يخطىء.

مدح ابن حزم لعلي رضي الله عنه:

ومما يشهد ببطلان هذه التهمة ـ أيضاً ـ أنّا قد وجدنا ابن حزم في مواضع كثيرة من كتبه يثني فيها على علي ـ رضي الله عنه ـ ويذكر فضائله، بل ويصوّبه في خلافه مع معاوية ـ رضي الله عنهما ـ ولو كان ناصبياً لما فعل هذا كله ـ كما هو معلوم ـ.

فمن ذلك قوله ـ رحمه الله ـ أثناء رده على الروافض الذين

يعتقدون أن الرسول ﷺ قد نص على خلافة علي من بعده!

قال رحمه الله ـ:

«لا يجوز أن يُظن بعلي ـ رضي الله عنه ـ أنه أمسك عن ذكر النص عليه خوف الموت، وهو الأسد شجاعة، قد عَرَّض نفسه للموت بين يدي رسول الله ﷺ مرات، ثم يوم الجمل، وصفين، فما الذي جبنه بين هاتين الحالتين؟»[١]

وقال مادحاً لعلي ـ رضي الله عنه ـ

«هو الذي لا نظير له في الشجاعة»[٢].

وقال ـ أيضاً ـ:

«لقد كان علي ـ رضي الله عنه ـ تقياً»[٣].

وقال: «لعلي مقامات عظيمة في الجهاد بنفسه»[٤].

وقال: «لقد خاب وخسر من رد قول ربه عز وجل أنه رضي عن المبايعين تحت الشجرة وعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وقد علم كل أحد له أدنى علم أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً، وطلحة، والزبير، وعماراً، والمغيرة بن شعبة،

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٦٢).
(٢) المرجع السابق (٤/ ١٦٣).
(٣) المرجع السابق (٤/ ٢١٥).
(٤) المرجع السابق (٤/ ٢٢٤).

رضي الله عنهم من أهل هذه الصفة، والخوارج، والروافض، قد انتظمت الطائفتان الملعونتان البراءة منهم، خلافاً لله عز وجل، وعناداً له ونعوذ بالله من الخذلان»[١].

وقال مدافعاً عنه:

«ما حَكَّم علي ـ رضي الله عنه ـ قط رجلاً في دين الله، وحاشاه من ذلك، وإنما حكم كلام الله عز وجل، كما افترض الله عليه»[٢].

وقال عن خلافته ـ رضي الله عنه ـ:

«وأما خلافة علي فحق، لا بنص ولا بإجماع لكن ببرهان سنذكره ـ إن شاء الله ـ في الكلام في حروبه»[٣].

وقال راداً على من يجوز قيام خليفتين في وقت واحد، ويحتج بحال علي ومعاوية في كونهما خليفتين في ذلك الوقت:

«وأما أمر علي والحسن ومعاوية فقد صح عن النبي ﷺ أنه أنذر بخارجة تخرج من طائفتين من أمته يقتلها أولى الطائفتين بالحق، فكان قاتل تلك الطائفة علي رضي الله عنه فهو صاحب الحق بلا شك وكذلك أنذر عليه السلام بأن عماراً تقتله الفئة الباغية، فصح أن علياً هو صاحب الحق، وكان علي السابق إلى الإمامة، فصح

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٢٢٦).
(٢) المرجع السابق (٤/ ٢٣٦).
(٣) المرجع السابق (٤/ ٢٢٠).

بعد أنه صاحبها وأن من نازعه فيها فمخطىء، فمعاوية رحمه الله مخطىء مأجور مرة لأنه مجتهد، ولا حجة في خطأ المخطىء فبطل قول هذه الطائفة»[١].

وقال مخطئاً الطائفة التي صوبت القعود وقت القتال بين علي ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ:

«وأما الطائفة المصوبة للقاعدين فإن من لم يلح له الحق منهم فإنما يكلم حتى يبين له الحق، فيلزمه المصير إليه، فنقول وبالله تعالى التوفيق: إنه قد صح ووجب فرض الإمامة بما ذكرنا قبل في إيجاب الإمامة وإذ هي فرض فلا يجوز تضييع الفرض، وإذ ذلك كذلك فالمبادرة إلى تقديم إمام عند موت الإمام فرض واجب، وقد ذكرنا وجوب الائتمام بالإمام فإذ هذا كله كما ذكرنا، فإذ مات عثمان رضي الله عنه وهو الإمام ففرض إقامة إمام يأتم به الناس لئلا يبقوا بلا إمام. فإذ بادر علي فبايعه واحد من المسلمين فصاعدا فهو إمام قائم ففرض طاعته لا سيما ولم تتقدم بيعةٌ، ولم ينازعه الإمامة أحد جملة، فهذا أوضح وأوجب في وجوب إمامته وصحة بيعته، ولزوم إمرته للمؤمنين، فهو الإمام بحقه، وما ظهر منه قط إلى أن مات رضي الله عنه شيء يوجب نقض بيعته، وما ظهر منه قط إلا العدل، والجد، والبر، والتقوى، والخير كما لو سبقت بيعة طلحة، أو الزبير، أو سعد، أو سعيد، أو من يستحق

---

(١) المرجع السابق (٤/ ١٥١).

الإمامة لكانت أيضاً بيعة حق لا زمة لعلي ولغيره، ولا فرق، فعلي مصيب في الدعاء إلى نفسه وإلى الدخول تحت إمامته وهذا برهان لا محيد عنه»[١].

وقال ـ رحمه الله ـ راداً على الذين يرون مقاتلة علي ـ رضي الله عنه ـ:

«فلم يبق إلا الكلام على الوجوه التي اعترض بها من رأى قتال علي رضي الله عنه.

قال أبو محمد: فنقول وبالله تعالى التوفيق:

أما قولهم إن أخذ القود واجب من قتلة عثمان رضي الله عنه والمحاربين لله تعالى ولرسوله ﷺ الساعين في الأرض بالفساد، والهاتكين حرمة الإسلام، والحرم والإمامة والهجرة، والخلافة والصحبة والسابقة، فنعم.

وما خالفهم قط علي في ذلك ولا في البراءة منهم، ولكنهم كانوا عدداً ضخماً جماً لا طاقة له عليهم، فقد سقط عن علي رضي الله عنه ما لا يستطيع عليه، كما سقط عنه وعن كل مسلم ما عجز عنه من قيام بالصلاة والصوم والحج ولا فرق، قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[٢] وقال رسول الله ﷺ: «**إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم**». ولو أن معاوية بايع علياً

(١) المرجع السابق (٤/٢٣٨).
(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٨٦.

لقوى به على أخذ الحق من قتلة عثمان، فصح أن الاختلاف هو الذي أضعف يد علي عن انفاذ الحق عليهم، ولولا ذلك لأنفذ الحق عليهم كما أنفذه على قتلة عبدالله بن خباب إذ قدر على مطالبة قتلته.

وأما تأسي معاوية في امتناعه من بيعة علي بتأخر علي عن بيعة أبي بكر فليس في الخطأ أسوة، وعلي قد استقال ورجع وبايع بعد يسير فلو فعل معاوية مثل ذلك لأصاب ولبايع حينئذ بلا شك كل من امتنع من الصحابة من البيعة من أجل الفرقة»[١].

وقال ـ رحمه الله ـ مصوباً علياً ـ رضي الله عنه ـ على معاوية ـ رضي الله عنه ـ ومُفضلاً له عليه، وهو الأمر الذي قد يشفي المالكي من وسوسته!!

«وأما أمر معاوية رضي الله عنه فبخلاف ذلك ولم يقاتله علي رضي الله عنه لامتناعه من بيعته لأنه كان يسعه في ذلك ما وسع ابن عمر وغيره لكن قاتله لامتناعه من إنفاذ أوامره في جميع أرض الشام، وهو الإمام الواجبة طاعته فعلي المصيب في هذا، ولم ينكر معاوية قط فضل علي واستحقاقه الخلافة لكن اجتهاده أداه إلى رأي تقديم أخذ القود من قتلة عثمان رضي الله عنه على البيعة، ورأى نفسه أحق بطلب دم عثمان، والكلام فيه من ولد عثمان، وولد الحكم بن أبي العاص لسنه ولقوته على الطلب

---

(١) الفصل... (٤/٢٤٣).

بذلك، كما أمر رسول الله ﷺ عبدالرحمن بن سهل أخا عبدالله بن سهل المقتول بخيبر بالسكوت، وهو أخو المقتول وقال له: كبر كبر، وروي الكبر الكبر، فسكت عبدالرحمن وتكلم محيصه وحويصه ابني مسعود، وهما ابنا عم المقتول لأنهما كانا أسن من أخيه، فلم يطلب معاوية من ذلك إلا ما كان له من الحق أن يطلبه، وأضاف في ذلك الأثر الذي ذكرنا وإنما أخطأ في تقديمه ذلك على البيعة فقط، فله أجر الاجتهاد في ذلك ولا إثم عليه فما حرم من الإصابة كسائر المخطئين في اجتهادهم الذين أخبر رسول الله ﷺ أن لهم أجراً واحداً وللمصيب أجرين. ولا عجب أعجب ممن يجيز الاجتهاد في الدماء وفي الفروج، والأبشار، والأموال، والشرائع التي يدان الله بها من تحريم وتحليل، وإيجاب ويعذر المخطئين في ذلك ويرى ذلك مباحاً لليث وأبى حنيفة، والثوري، ومالك والشافعي، وأحمد وداود واسحاق وأبى ثور وغيرهم كزفر وأبي يوسف، ومحمد وابن الحسن، والحسن بن زياد، وابن القاسم وأشهب، وابن الماجشون، والمزني وغيرهم فواحد من هؤلاء يبيح دم هذا الإنسان، وآخر منهم يحرّمه كمن حارب ولم يقتل، أو عمل عمل قوم لوط وغير هذا كثير، وواحد منهم يبيح هذا الفرج وآخر منهم يحرمه كبكر أنكحها أبوها وهي بالغة عاقلة بغير إذنها ولا رضاها، وغير هذا كثير، وكذلك في الشرائع والأموال والأبشار، وهكذا فعلت المعتزلة بشيوخهم كواصل وعمرو وسائر شيوخهم وفقهائهم، وهكذا فعلت الخوارج بفقهائهم ومفتيهم ثم يُضَيقون ذلك على من له الصحبة والفضل،

والعلم والتقدم والاجتهاد كمعاوية وعمرو ومن معهم من الصحابة رضي الله عنهم، وإنما اجتهدوا في مسائل دماء كالتي أجتهد فيها المفتون، وفي المفتين من يرى قتل الساحر وفيهم من لا يراه، وفيهم من يرى قتل الحر بالعبد، وفيهم من لا يراه، وفيهم من يرى قتل المؤمن بالكافر، وفيهم من لا يراه.

فأي فرق بين هذه الاجتهادات واجتهاد معاوية وعمرو وغيرهما، لولا الجهل والعمى والتخليط بغير علم!!؟

وقد علمنا أن من لزمه حق واجب وامتنع من أدائه وقاتل دونه فإنه يجب على الإمام أن يقاتله، وإن كان متأولاً وليس ذلك بمؤثر في عدالته وفضله، ولا بموجب له فسقاً بل هو مأجور لاجتهاده ونيته في طلب الخير، فهذا قطعنا على صواب علي رضي الله عنه وصحة إمامته، وأنه صاحب الحق وأن له أجرين أجر الاجتهاد وأجر الإصابة، وقطعنا أن معاوية رضي الله عنه ومن معه مخطئون مأجورون أجراً واحداً. وأيضاً فالحديث الشريف الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه أخبر عن مارقة تمرق بين طائفتين من أمته يقتلها أولى الطائفتين بالحق، فمرقت تلك المارقة وهم الخوارج، بين أصحاب علي وأصحاب معاوية فقتلهم علي وأصحابه فصح أنهم أولى الطائفتين بالحق، وأيضاً الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ: «**تقتل عماراً الفئة الباغية**».

قال أبو محمد: المجتهد المخطىء إذا قاتل على ما يرى أنه الحق قاصداً إلى الله تعالى بنيته غير عالم بأنه مخطىء فهو فئة

باغية، وإن كان مأجوراً ولا حد عليه إذا ترك القتال ولا قود، وأما إذا قاتل وهو يدري أنه مخطىء فهذا محارب تلزمه حدود المحاربة والقود، وهذا يفسق ويخرج لا المجتهد المخطىء، وبيان ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[1].

فهذا نص قولنا دون تكلف تأويل ولا زوال عن موجب ظاهر الآية»[2].

قلت: ومن الأدلة التي تشهد بعدم ناصبية ابن حزم ـ رحمه الله ـ أنه يذم بعض بني أمية أو بعض ولاتهم ممن تلبس بظلم أو جَوْر دون خوفٍ أو وجل أو مجاملة لبني أمية بالأندلس. وإنما هو ـ رحمه الله ـ يمدح من التزم الشرع في أقواله وأفعاله، ويذم من خالف ذلك ولو كان من بني أميه الذين يزعم أعداؤه أنه موالٍ لهم أو متشيع لأفرادهم.

فمن ذلك قوله ـ رحمه الله ـ:

«قد كان في عصر التابعين من هو أفسق الفاسقين كمسلم بن عقبة المري، وحبيش بن دكخة القيني، والحجاج بن يوسف

---

(١) سورة الحجرات، الآيتان: ٩، ١٠.

(٢) الفِصَل... (٤/ ٢٤٠ ـ ٢٤٢).

الثقفي، وقتلة عثمان، وقتلة الزبير، وقتلة الحسين ـ رضي الله عنهم ـ ولعن قتلتهم ومن بعثهم»[١].

وقوله راداً على من يعتقد أن الخلافة لا تجوز إلا في بني أمية!

«واختلف القائلون بأن الإمامة لا تجوز إلا في صلبة قريش، فقالت طائفة: هي جائزة في جميع ولد فهر بن مالك. فقط، وهذا قول أهل السنة، وجمهور المرجئة، وبعض المعتزلة. وقالت طائفة: لا تجوز الخلافة إلا في ولد العَبَّاس بن عبد المطلب وهو قول الراوندية، وقالت طائفة لا تجوز الخلافة إلا في ولد علي بن أبي طالب وقالت طائفة لا تجوز الخلافة إلا في ولد جعفر بن أبي طالب ثم قصروها على عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

وبلغنا عن بعض بني الحارث بن عبد المطلب أنه كان يقول: لا تجوز الخلافة إلا في بني عبد المطلب خاصة ويراها في جميع ولد عبد المطلب وهم أبو طالب، وأبو لهب، والحارث، والعباس.

وبلغنا عن رجل كان بالأردن يقول: لا تجوز الخلافة إلا في بني أمية بن عبد شمس وكان له في ذلك تأليف مجموع، وروينا كتاباً مؤلفاً لرجل من ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحتج فيه بأن الخلافة لا تجوز إلا لولد أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما.

قال أبو محمد: فأما هذه الفرق الأربع فما وجدنا لهم شبهة

---

(١) الفِصَل... (٤/٢٢٦).

يستحق أن يشتغل بها إلا دعاوي كاذبة لا وجه لها.

وأما الكلام فمع الذين يرون الأمر لولد العباس أو لولد علي فقط لكثرة عددهم»[١].

وسيأتي مزيد لمثل هذه النقولات في كلام الدكتور عبدالحليم عويس، والشيخ أبي عبدالرحمن بن عقيل الظاهري، من مصادر أخرى.

قلت: ومما يشهد بعدم ناصبية ابن حزم، قوله مدافعاً عن نفسه في كتابه (الفِصَل...) خشية أن يتجرأ أحدٌ على رميه بالنصب هذا النص الصريح من ابن حزم.

قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ:

«فإنا غير متهمين على حط أحدٍ من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ عن مرتبته، ولا على رفعه فوق مرتبته، لأننا لو انحرفنا عن علي ـ رضي الله عنه ـ ونعوذ بالله من ذلك لذهبنا فيه مذهب الخوارج، وقد نزهنا الله عز وجل عن هذا الضلال في التعصب، ولو غلونا فيه لذهبنا فيه مذهب الشيعة، وقد أعاذنا الله تعالى من هذا الإفك في التعصب، فصار غيرنا من المنحرفين عنه، أو الغالين فيه هم المتهمون فيه، إما له وإما عليه»[٢]

---

(١) الفِصَل... (٤/ ١٥٤).
(٢) الفِصَل... (٤/ ٢١٤).

فهذا القول منه ـ رحمه الله ـ قاطع لكل شبهة يتعلق بها خصومه، حيث أبان عن اعتقاده في هذه المسألة بخصوصها، دفعاً لما قد يلحقه من اتهامات، كما قد صار، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال أبو عبد الرحمن الظاهري:

«ما حكاه ابن حيان عن تشيع أبي محمد لبني أمية تناقله المؤرخون والدارسون ولم يمحصوه.

قال أبو عبد الرحمن: تشيع أبي محمد لبني أمية يعني وفاءه لولائهم لأنه من مواليهم ويعني إيمانه ـ حسب أصول أهل الظاهر ـ بأن الأئمة من قريش ويعني تنديده بملوك الطوائف الذين كانوا بداية الإنحلال لدولة الإسلام بالأندلس. ولكنه لا يغفل عن التنديد بضعفاء وفساق الأمراء من بني أمية في المشرق والمغرب في كتابه نقط العروس وغيره.

ولقد لعن قَتَلة الحسين وابن الزبير وندد بظلم أعوان بني أمية ولهذا فرح ابن الزبير في كتابه الروض الباسم بكلمة أبي محمد التي تدفع القول بأنه ناصبي.

ومن عبارات أبي محمد في هذا المجال قوله: «فما الذي جعل عمل الوليد الظالم ومن بعده «ممن لا يعتد به حاشى عمر بن عبدالعزيز وحده، أولى من عمل ابن الزبير وعمل علي... إلخ» ا.هـ[١].

---

(١) الإحكام (٢/١١٣).

وقال: «فوالله ما ولي المدينة ولا حكم فيها إلا فساق الناس كعمرو بن سعيد والحجاج بن يوسف وطارق وخالد بن عبدالله القسري وعبد الرحمن بن الضحاك وعثمان بن حيان المري وكل عدو لله حاشى أبا بكر بن حزم وأباه. . . إلخ. اهـ»[١]

وقال: «ورب قوة باليد قد دمغت بالباطل حقاً كثيراً فأزهقته: منها يوم الحرة، ويوم قتل عثمان رضي الله عنه ويوم قتل الحسين وابن الزبير رضي الله عنهم ولعن قتلتهم. اهـ»[٢].

وقال: «وكان الحجاج وخطباؤه يلعنون عليا وابن الزبير رضي الله عنهم ولعن لاعنهم. اهـ»[٣].

وثمة نصوص أخرى لابن حزم استشهد بها الدكتور إحسان عباس في تحشيته على الذخيرة[٤].

قال أبو عبدالرحمن: ولدي نصوص أخرى تركتها خوفاً من الإطالة»[٥].

---

(١) الإحكام (٢/ ١١٥).
(٢) الإحكام (١/ ٢٥).
(٣) المحلى (٥/ ٦٤).
(٤) الذخيرة م١ ق١ ص١٦٩.
(٥) ابن حزم خلال ألف عام (١/ ٩٢ ـ ٩٣).

اتهــــام
الإمام أبي عُبيد القاسم بن سلاَّم بانتحال
أقوال الإمام الشافعي

هذا الاتهام ابتُلي به من قيل فيه: «الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون»[١] الذي «صنَّف التصانيف المونقة التي سارت بها الرُكبان»[٢] منها: كتاب «الأموال» و«غريب الحديث» و«الطهور» وغيرها من الكتب التي انتفع بها الناس من بعده. ذلكم هو الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلاَّم.

اتهمه الكرابسي[٣] بأنه ينتحل أقوال الشافعي ولا يعزوها إليه.

قال الرامهرمزي في المحدِّث الفاصِل[٤]: حدثنا الساجي أن جعفر بن أحمد حدثهم قال: لما وضع أبو عبيد كتبه في الفقه، بلغ ذلك الكرابيسي، فأخذ بعض كتبه، فنظر فيها، فإذا هو يحتج بحجج الشافعي، ويحكي لفظه ولا يسميه، فغضب الكرابيسي، ثم لقيه فقال: مالك يا أبا عبيد تقول في كتبك: قال محمد بن الحسن، قال فلان: وتُدغم ذِكر الشافعي، وقد سرقت احتجاجه من كتبه وأنت لا تحسن شيئاً، إنما أنت راوية؟

فسأله عن مسألة فأجابه بالخطأ، فقال: أنت لا تحسن جواب مسألة واحدة، فكيف تضع الكتب»!

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠).
(٢) المرجع السابق (١٠/ ٤٩١).
(٣) نسبةً إلى الكرابيس وهي الثياب، وهو الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي (ت٢٤٥هـ).
(٤) ص(٢٥٠ ـ ٢٥١). ونقلها الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٦١).

والجواب عن هذا الاتهام أن يقال:

١ ـ أنه لم يُروَ بسندٍ متصل، حيث لم يقل جعفر بن محمد بأنه سمع القصة من الكرابيسي.

٢ ـ أن الكرابيسي ـ على علمه ـ لا يُقبل قوله في مقامٍ كهذا يتهم فيه إماماً عظيماً كأبي عبيد.

فقد قال الأزدي فيه: «ساقط لا يُرجع إلى قوله».

وقال ابن حبان في الثقات: «كان ممن جمع وصنف، وممن يُحسن الفقه والحديث، أفسده قلة عقله»[١].

قال الأستاذ سائد بكداش في رده لاتهام الكرابيسي لأبي عبيد:

(**أما عن قوله:** «إن أبا عبيد أخطأ في الجواب عن المسألة»، فهذا لا يضر لأن الكرابيسي شافعي المذهب، وحكم المسألة عنده غير حكمها عند أبي عبيد، فخطّأه.

وعن اتهامه أبا عبيد بانتحاله كلام الشافعي وعدم نسبته إليه، فهي تهمة تأباها سيرة أبي عبيد، المجمع على دينه وورعه، وهو القائل: من شُكر العلم أن تستفيد الشيء، فإذا ذُكر لك قلت خفي عليَّ كذا وكذا، ولم يكن لي به علم، حتى أفادني منه فلان كذا وكذا، فهذا شكر العلم»[٢].

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٦١) و«الثقات» (٨/ ١٨٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب (٢/ ١٥٤)، تاريخ دمشق (٤/ ٣٢٧)، الإلماع للقاضي عياض (ص٢٢٩)، التعريف بالقاضي عياض لابنه =

ويردُّ هذا أيضاً ما حكاه البيهقي:

«قال داود بن علي ـ إمام الظاهرية ـ كان القاسم بن سلام أحد المقتبسين من كتب الشافعي، وقد كان ابتدأ في كتاب المناسك فحكىٰ عن الشافعي رضي الله عنه، رأيته في كتاب بخط يده»[1].

فهذا يفيد اقتباسه من كتب الشافعي، مع نسبة القول له، ومعلوم أن أبا عبيد أخذ كتب الشافعي من تلميذه الربيع بن سليمان المرادي ونسخها[2]، ولم يكن أخْذ أبي عبيد كتبه لينتحلها ـ معاذ الله ـ بل ليطلع عليها، وينظر في أدلة من سبقه، ومن عاصره، وطرق اجتهادهم، وهذا يعتبر من منهج أبي عبيد الاجتهادي.

أما عن اتهامه أنه لا يحسن مسألة واحدة من الفقه، فهو كلام يرفضه كل عاقل، وكما هو معلوم، أن كلام الأقران في بعضهم غير مقبول.

فالقصة غير مقبولة أبداً، هذا إن ثبتت سنداً، فكم من مفتريات تنسج وتختلق على الأئمة بسبب الحسد ونحوه، عافانا الله تعالى)[3].

= (ص٨٢).

(١) مناقب الشافعي (٢/ ٣٢٨).

(٢) توالي التأنيس (ص١٥٠).

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام (ص١٣٢ ـ ١٣٣).

اتهــــام
الإمام أبي عمر الطَّلَمنكي بأنه يرى رأي الخوارج



هذا الاتهام عرفته مدينة سرقسطة الأندلسية سنة (٤٢٥هـ)، وملخصه أن عدداً من رجال العلم في هذه المدينة عقدوا اجتماعاً في منزل أحدهم، وكتبوا رسماً ضد الإمام أبي عمر الطلمنكي بأنه يرى رأي الخوارج في الخروج على ولاة الأمر! وأنه يرى إعمال السيف في رقاب المسلمين!

والطلمنكي هذا هو «الإمام المقرئ المحقق المحدث الحافظ الأثري، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى لُبّ بن يحي، المعافري الأندلسي الطلمنكي[1] كان من بحور العلم»[2].

«أدخل الأندلس علماً جماً نافعاً، وكان عجباً في حفظ علوم القرآن: قراآته ولغته وإعرابه وأحكامه ومنسوخه ومعانيه. صنف كتباً كثيرة في السُنة، يلوح فيها فضله، وحفظه وإمامته واتباعه للأثر»[3].

قال عنه ابن بَشكوال: «كان سيفاً مجرداً على أهل الأهواء والبدع، قامعاً لهم، غيوراً على الشريعة، شديداً في ذات الله»[4].

---

(١) طَلَمَنْك إحدى المدن بالأندلس، بلد أبي عمر.
(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٦٦ ـ ٥٦٧).
(٣) المرجع السابق (١٧/ ٥٦٧).
(٤) الصلة (١/ ٤٥).

الاتهام:

اتهمه ـ كما سبق ـ بعض أهل العلم في بلده[١] بأنه يرى رأي الخوارج.

وقد ذكر ابن بشكوال بأنهم شهدوا عليه «من كونه حرورياً على خلاف السُنة»[٢] وأنه «سفاك للدماء، يرى وضع السيوف على صالحي المسلمين»[٣]!.

دفع الاتهام:

قال الاستاذ عمربن حمادي في دفع هذا الاتهام عن هذا العَلَم:

«إن البحث في حياة أبي عمر الطّلمنكي سواء كان بطريقة مباشرة أي بالتوقّف عند التراجم التي خُصّصت له؛ أو بطريقة غير مباشرة من خلال التوقف مثلاً عند تراجم تلاميذه أو تراجم شخصيات أخرى اتصلت به، يجعلنا لا نرتاب في انتماء أبي عمر إلى أهل السنة وإلى المالكية.

---

(١) قال عنهم ابن الأبّار في «التكملة» (رقم١٠٧١) (كانوا خمسة عشر من الفقهاء والنبهاء بسرقسطة).
وقد ذكر أسماءهم في عدة مواضع من كتابه (انظر على سبيل المثال: رقم ٤٧٢ و١٠٧٢ و٣٤٥ و٦٧٨ و٢٧٤٨ و٢٦٦٩).
وذكرهم ـ أيضاً ـ الاستاذ عبد اللطيف ايت عمي في مقاله «أبو عمر الطلمنكي وآثاره في الدراسات الإسلامية بالأندلس» بمجلة دار الحديث الحسنية (عدد ١٢ ص١١).

(٢) الصلة (رقم ١٩٥٤).

(٣) الصلة (رقم ١٠٧١).

ونحن هنا لانأتي بجديد فقاضي سرقسطة وعدد من عدولها ومُشاوريها حكموا بذلك قبلنا، ولا شك أن حجمهم لم يكن جزافاً واعتباطاً.

فقد تتلمذ الطلمنكي على عدد من علماء قرطبة لا يوجد منهم من عرف بميل إلى مذاهب غير سنية، حرورية كانت أو غيرها. ثم كانت للطّلمنكي رحلة إلى المشرق دَخل فيها مكة والمدينة ومصر وتوقف خلالها بالقيروان ـ لاندري قبل وصوله إلى المشرق أو بعده ـ وبها كان تتلمذه على كبير علماء العصر في الفقه المالكي وأحد كبار رجال السنة عموماً ونقصد أبا محمد بن أبي زيد القيرواني[١] ورغم عدم معرفتنا الجيدة بميولات عدد من شيوخ الطّلمنكي، بإمكاننا أن نستبعد كل البعد انتماءهم إلى المذهب الخارجي. فتسجيل ذلك لم يكن ليفوت مصادرنا.

ثم إن ما كان يدرسه الطلمنكي ويرويه لا نجد فيه إلا كتبا سنية معترفا بمكانتها عند أهل هذا المذهب. فهو من كبار المحدثين «بموطأ» مالك بن أنس وسنده فيه هو أرفع الأسانيد في ذلك العصر. إذ هو يأخذه عن أبي عيسى يحي بن عبد الله عن عم والده عبيد الله عن والده يحي بن يحي الليثي صاحب الرواية المشهورة «للموطأ» عن مالك[٢]. وقد تلقى كل من القاضي

---

(١) ابن بشكوال، الصلة، ترجمة الطلمنكي، رقم ٩٢.

(٢) حول أهمية هذا السند انظر: عياض، ترتيب المدارك، تحقيق أحمد بكير، ترجمة أبي عيسى يحي، ص٤١٢ ـ ٤١٤.

عياض والقاضي ابن عطيّة صاحب التّفسير، «الموطأ» بسند فيه الطّلمنكي[١]. ومكانة هذين القاضيين بين أهل السنة أشهر من أن يذكر بها أو يطعن فيها، كما حَدَّث الطلمنكي بكتب أخرى منها:

- شرح غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام[٢].
- شرح السيرة لابن هشام[٣].
- مسند حديث مالك لأبي القاسم الجوهري المالكي[٤].
- كتاب الإشراف على مذاهب أهل العلم في الاجتماع والاختلاف لأبي بكر النيسابوري[٥].

أما مؤلفاته، فإن كنا غير عارفين بمحتوياتها نظرا إلى عدم وصولها إلينا، فإننا نعتقد أنها لم تكن متضمنة لما يخالف السنة بصفة عامة أو فيها جنوح إلى معتقدات الخوارج وآرائهم بصفة خاصة. وهو ما تؤكده بعض المصادر التي تعرضت إلى هذه المؤلفات. فهذا عياض يقدم لنا قائمة فيها ويذكر أنها «نافعة كثيرة»[٦]. وهذا ابن بشكوال أكثر صراحة في المعنى المطلوب إذ

---

(١) انظر: عياض، الغنية، تحقيق عمر بن حمادي، مرقونة، جامعة تونس، ١، ص٣ ـ ابن عطية، الفهرست، ط١، بيروت ١٩٨٠، ص٨٢و ١٠٠.
(٢) الغنية، ص٩.
(٣) الغنية، ص١٢٥.
(٤) فهرس ابن عطيّة، ص١٠١.
(٥) نفسه، ص١٠٢.
(٦) ترتيب المدارك، ص٧٥٠.

ذكر أن أبا عمر «جمع كتباً حساناً كثيرة النفع على مذاهب أهل السنة ظهر فيها علمه»[١]. غير أنه علينا أنْ لا ننساق كثيراً وراء هذا التأكيد ـ الوارد في هذه الجملة ـ على الانتماء إلى السنة لأنه ولا شك انعكاس للقضية التي نحن بصدد التعرض إليها، ودفاع متأخر زمنيا من ابن بشكوال عن الطلمنكي. لكن جدية ابن بشكوال تجعلنا نعتقد أنه لم يقدم هذه الملاحظة بصفة اعتباطية.

وقد كتب الطلمنكي خاصة في علمي القرآن والحديث ووضع جملة من المؤلفات تمكننا بعض المصادر من التعرف على عناوينها، منها:

ـ«الدليل إلى معرفة الجليل». وقد ذكر عياض أنه تأليف ضخم بلغ المائة جزء تقريباً[٢].

«كتاب في تفسير القرآن» وقد قارب هو الآخر المائة جزء[٣].

«كتاب البيان في إعراب القرآن»[٤].

«فضائل مالك»[٥].

«رجال الموطأ»[٦].

---

(١) الصلة، رقم ٩٢.
(٢) ترتيب المدارك، ص٧٥٠.
(٣) نفس الإحالة.
(٤) نفس الإحالة.
(٥) نفس الإحالة.
(٦) نفس الإحالة.

«الوصول إلى معرفة الأصول» وقد ذكر ابن خير الإشبيلي أنه في «مسائل العقود في السنة»[١].

«الرسالة المختصرة في مذاهب أهل السنة»[٢].

«فهرست»، لا شك أنها تضمنت ذكر شيوخه[٣].

رد على ابن مسرة[٤].

فنحن إذا ما اكتفينا بما هو واضح من هذه العناوين نلاحظ الاهتمام الكبير الذي أولاه الطلمنكي لعلوم القرآن، ثم لمالك وكتابه، ثم لميدان الأصول والعقائد على مذهب أهل السنة.

فمن خلال هذه الزوايا المختلفة ـ التتلمذ، التدريس والرواية، التأليف ـ لا يوجد ما ينم على أن الطلمنكي أبدى ميلا إلى المذهب الخارجي. غير أننا نقول: إن هذا الاستنتاج منتظر. فتعرضنا إلى هذه الزوايا كان من خلال شهادات منحازة في الواقع. فهي شهادات مصادر سنية مالكية قبلت أن تضع الطلمنكي ضمن قائمات علمائها. فهي قد تكون حرصت على أن تنزع من ترجمته كل ما من شأنه أن يُشتم منه ميل ما إلى ما يخالف السنة.

فما هي إذن حقيقة نعت الطّلمنكي بأنه حروري؟

---

(١) ترتيب المدارك، ص٧٥٠؛ ابن خير، فهرست، بيروت، ص٢٥٠.
(٢) ابن خير، ص٢٥٩.
(٣) ابن خير، ص٢٥٩؛ عياض، الغنية، ص١٣٩.
(٤) عياض، ترتيب المدارك، ص٧٥٠.

إنّ الجواب قد يبرزُ لنا في اعتقادي ـ إذا ما تعرضنا إلى التهم الأخرى التي وجهت إلى أبي عمر.

فقد ورد في إحدى التراجم أن أعداء الطلمنكي تحركوا ضده «لتشدده على أهل عصره»[(١)].

وورد في ترجمة أخرى أنه كان «يرى وضع السيوف على صالحي المسلمين»[(٢)].

فالطلمنكي إذن كان شديداً على أهل عصره.

فالسؤال إذن: في أي شيء كان الطلمنكي متشدداً؟

للإجابة عن هذا السؤال علينا أن نستعين ببعض ما ورد في التراجم التي خصصت للطلمنكي نفسه، ومنها ما ذكره القاضي عياض عن أحد تلامذة الطلمنكي من أن هذا الأخير كان «شديداً في كتاب الله تعالى، سيفاً على أهل البدع»[(٣)]. ويبدو أن ابن بشكوال اعتمد نفس هذه الشهادة لكن في عبارات أخرى، فذكر أن الطلمنكي «كان سيفاً مجرداً على أهل الأهواء والبدع، قامعاً لهم، غيوراً على الشريعة»[(٤)]. فهذه الأوصاف تُبين لنا دوافع الشدة التي كانت عند هذا الشخص، وقد تمكننا في الوقت ذاته

---

(١) انظر ترجمة محمد بن غربيب: ابن الأبار، التكملة، عزت العطار. رقم ١٠٧٢.
(٢) نفس المصدر، رقم ١٠٧١.
(٣) المدارك، ص٧٥٠.
(٤) الصلة، رقم ٩٢.

من أن نفهم لماذا اتهم بأنه حروري.

فشدة أبي عمر تكمن في نوع التصلب فيما يتعلق بأمور الدين، وهي تكمن كذلك في مقاومته العنيفة لكل بدعة، وفي وقوفه بصرامة ضد «أهل الأهواء».

ويبدو أن أبا عمر ذهب إلى أقصى ما يؤدي إليه هذا الموقف، وهو معاقبة «أصحاب البدع» و«أهل الأهواء» بالقتل حتى وإن كانوا من «المسلمين» أو من«علمائهم».

ويبدو كذلك أن هذا هو مستند الجماعة في النيل منه ونعته بأنه حروري.

فوقوفه ضد البدع بقوة وإظهاره التمسك الشديد بالكتاب والسنة، وإفتاؤه بجواز القتل لمن خالف ذلك حتى وإن كان «من المسلمين»

كل ذلك جعل خصومه يصفونه بأنه «حروري»)[1].

وقال الإمام الذهبي عن أبي عمر الطلمنكي:

«امتُحن لفرط إنكاره، وقام عليه طائفة من أضداده، وشهدوا عليه بأنه حروري يرى وضع السيف في صالحي المسلمين، وكان الشهود خمسة عشر فقيهاً، فنصره قاضي سرقسطة في سنة (٤٢٥)

---

(١) «قضية أبي عمر الطلمنكي الأندلسي» مقال في مجلة «دراسات أندلسية» العدد الثالث، للأستاذ عمر بن حمادي. (بتصرف يسير).

وأشهد على نفسه باسقاط الشهود، وهو القاضي محمد بن عبد الله فرتون»[١] ثم أمر بكتابة رسم براءة أبي عمر الطلمنكي[٢].

قلت: فقد وفق الله هذا القاضي، فحكم بالعدل في هذه القضية، وبرَّأ الإمام أبا عمر الطلمنكي من تهمة انتحال مذهب الخوارج، وأسقط قول الشهود ـ مع كثرتهم! ـ لأنه عَلم أنها مجرد ظنون وتخيلات ـ لا يشهد لها الواقع ـ يطلقها المثبطون على كل عالمٍ يقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نصرةً للإسلام وأهله، في كل زمان ومكان مدعين أنه «خارجي» أو «يرى الخروج على ولاة الأمور»، فاعتبروا يا أولي الأبصار!

* * *

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/٥٦٨).

(٢) التكملة (١/٢٧٣).



اتهام
القاضي أبي يعلى بأنه مُجسِّم



القاضي أبو يعلى أحد أئمة الحنابلة المشهورين، واسمه: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد البغدادي الحنبلي، ولد سنة (٣٨٠هـ) وتوفي سنة (٤٥٨هـ).

صنف المصنفات المفيدة في شتى الفنون[١]

قال عنه تلميذه ابن عقيل في ذكره لشيوخه: «وفي الفقه القاضي أبو يعلى المملوء عقلاً وزهداً وورعاً»[٢].

وقال تلميذه يعقوب البرزيني:

«وينبغي أن يعلم أن ما سطرته في هذه المسألة أن ذلك مما استفدته وتفرع عندي من شيخنا وإمامنا القاضي أبي يعلى بن الفراء وإن كان قد نصر خلاف ما ذكرته في هذا الباب.

فهو العالم المقتدى به في علمه ودينه فإني ما رأيت أحسن سمتاً منه ولا أكثر اجتهاداً منه ولا تشاغلاً بالعلم مع كثرة العلم والصيانة والإنقطاع عن الناس والزهادة فيما بأيديهم والقناعة في الدنيا باليسير مع حسن التجمل وعظم حشمته عند الخاص والعام»[٣].

---

(١) ذكرها الشيخ محمد الحمود في مقدمته لكتاب أبي يعلى «إبطال التأويلات» (١/١٢ ـ ١٧).

(٢) المنهج الأحمد (٢/٢٥٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/٨٣).

وقال ابن الجوزي:

«جمع الإمامة في الفقه والصدق وحسن الخلق والتعبد والتقشف والخشوع وحسن السمت والصمت عما لا يعني واتباع السلف»[١].

وقال السمعاني:

«فقيه فاضل مناظر من أصحاب أحمد بن حنبل وله فيه تصانيف»[٢].

وقال العليمي في المنهج الأحمد:

«أبو يعلى إمام الحنابلة كان عالم زمانه وفريد عصره ونسيج وحده وقريع دهره.

وعنه انتشر مذهب الإمام أحمد رحمه الله وكان له في الأصول والفروع القدم العالي وفي شرف الدين والدنيا المحل السامي والخطر الرفيع عند الإمامين القادر بالله، والقائم بأمر الله»

ثم قال بعد أن ذكر مكانته في الفقه وعلومه.

«مع الزهد والورع والعفة والقناعة وانقطاعه عن الدنيا وأهلها واشتغاله بسطر العلم وبثه وإذاعته ونشره سوى ما انضاف إلى ذلك من الجلالة والصبر على المكاره والاحتمال لكل جريرة إن لحقته

---

(١) المنتظم (٨/ ٢٤٤).
(٢) الأنساب (٤/ ٣٥١).

من عدوه، وزلل إن جرى من صديقه، وتعطفه بالإحسان على الصغير والكبير، واصطناع المعروف إلى الداني والقاصي، جارياً على سنن الإمام أحمد رحمه الله. ولم يزل طول الزمان يزداد جلالة ونبلاً وعلماً»[١].

الاتهام:

(القاضي رحمه الله إمام من أئمة المذهب وله الشأن العالي في علوم الدين وله عند أهل زمانه من العامة والخاصة المهابة والإجلال مع حرصه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صابراً في ذلك.

ومن هذا شأنه وحاله لا بد أن تناله ألسنة الحاسدين وشماتة الشامتين، وقد يرد ذلك على لسان من لا يظن به السوء والكذب لكنه يصدق ما يقال له ويبني عليه.

والقاضي رحمه الله قد شنع عليه بعض العلماء وتكلموا فيه بكلام غليظ.

قال أبو بكر ابن العربي في كتابه «العواصم»[٢] «وأخبرني من أثق به من مشيختي أن أبا يعلى محمد بن الحسين الفراء، رئيس الحنابلة ببغداد كان يقول: إذا ذكر الله تعالى وما ورد من هذه الظواهر في صفاته ـ يقول: ألزموني ما شئتم فإني ألتزمه إلا اللحية

---

(١) المنهج الأحمد (٢/١٢٨).

(٢) العواصم من القواصم (ص٢٠٩ـ٢١٠) تحقيق: د: عمار طالبي.

والعورة»!

دفع الاتهام:

قال الشيخ سعود الخلف: (لا شك أن هذا القول وهذا النقل من ابن العربي غفر الله له تجن على القاضي رحمه الله وافتراء عليه، فالقاضي رحمه الله من كبار المتبعين لأهل الحديث المعظمين للأثر وأهل السنة المقتفين لآثار السلف الصالحين. وليس من أهل الأهواء والبدع الذين يأخذون من مناهل الخرافيين وأعداء الدين.

فكيف يُظن بالقاضي رحمه الله أن يقول هذا القول أو أن يتجرأ على ربه عز وجل فيفتح باب التكهن بصفاته والقول عليه بغير علم على هذا النحو!؟

وما ذكره ابن العربي سامحه الله نقله عن مجهول. ولا يصح لمثله أن يطعن في عالم من العلماء وهو يعرف قدر العلم عند أهله وتحصينه نفوسهم وخواطرهم من الخواطر الشيطانية والبدع والخرافات.

وابن العربي لم يورد اسم القائل له ذلك وعمن أخذ هذا المجهول هذه الدعوى المكذوبة على القاضي، ولعله يكون أخذها عن أبي جعفر السمناني قاضي الموصل الذي قال عنه شيخ الإسلام:

«يقال أن أبا جعفر السمناني[١]. شيخ أبي الوليد الباجي قاضي الموصل كان يقول عليه (يعني القاضي أبا يعلي) ما لم يقله: - ويقال عن السماني أنه كان مسمحاً في حكمه وقوله»[٢].

وقد بحثت عن كلام أبي جعفر ولم أجد نقلاً عنه ولكن ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية» بعد أن ترجم له وذكر وفاته قال: سامحه الله. فكأنه بهذا يشير إلى شيء لم يحب أن يصرح به. والله أعلم.

قال شيخ الإسلام في إبطال هذا الاتهام:

«وما نقله عنه أبو بكر بن العربي في العواصم كذبٌ عليه عن مجهول لم يذكره أبو بكر، وهو من الكذب عليه»[٣].

ثم مما يدل على براءة القاضي أبي يعلى مما نسب إليه أن كتابه إبطال التأويلات الذي شُنع عليه بسبب تأليفه استعرضته من أوله إلى آخره وليس فيه مما ذكر شيئاً.

ثم إن القاضي رحمه الله ذكر في آخر كتابه هذا تشنيع الناس وكذبهم عليه وبراءته مما نسب إليه. فقال: «اعلموا رحمكم الله

---

(١) أبو جعفر محمد بن أحمد بن جعفر السمناني القاضي. أحد المتكلمين على طريقة أبي الحسن الأشعري، قال ابن كثير: كان عالماً فاضلاً تولى القضاء بالموصل وكان له في داره مجلس للمناظرة وتوفي لما كف بصره بالموصل وهو قاضيها سنة ٤٤٤ وقد بلغ خمساً وثمانين سنة.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٣٨).

(٣) المرجع السابق (٥/٢٣٨).

أنني لما فرغت من كتابي هذا وقرأه على بعض رؤساء خراسان في دار السلطان عظم ذلك على المخالفين وأكثروا التحريف والكذب والزور والبهتان فيما حكوه عني وأضافوه إلى كتابي طلباً للشناعات وتنفير السلطان والعوام وقالوا: قد ذكر فيه باب الذكر والخصيتين والفقحة واللحية والرأس والمسربة والشعر والنعل الصرارة والركوب على الحمار والمشي في الأسواق وأنه خلق نفسه من عرق الخيل وغير ذلك مما لا أحفظه فأحكيه من الكذب والزور والبهتان...»[1].

هذا كله مثبت أن القاضي رحمه الله بريء مما ذكره عنه ابن العربي غفر الله له.

ومما قيل عن القاضي أيضاً:

ما ذكره الصفدي في كتابه الوافي في الوفيات قال:

قال ابن عساكر: سمعت أبا غالب ابن أبي علي بن البناء الحنبلي يقول: لما مات أبو يعلى ذهبت مع أبي إلى داره بباب المراتب أبو محمد التميمي[2] الحنبلي فقال لي: إلى أين. فقال

---

(١) إبطال التأويلات (ورقة ١٨٧/ أ).

(٢) أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي. قال ابن أبي يعلى: أحد الحنابلة المشهورين في الحنبلية هو وأبوه وعمه وجده توفي سنة ٤٨٨... «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٥٠).

أبي: مات القاضي أبو يعلى، فقال أبو محمد:

لا رحمه الله! فقد بال في الحنابلة البولة الكبيرة التي لا تغسل إلى يوم القيامة، يعني المقالة في التشبيه[١].

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى هذا القول حيث قال ـ بعد أن ذكر كتاب القاضي إبطال التأويلات وأن فيه عدة أحاديث موضوعة ـ: «ولهذا وغيره تكلم رزق الله وغيره من أصحاب أحمد في تصنيف القاضي أبي يعلي لهذا الكتاب بكلام غليظ وشنع عليه أعداؤه بأشياء هو منها بريء، كما ذكر هو ذلك في آخر الكتاب»[٢].

قلت: أبو محمد رزق الله التميمي صاحب للقاضي أبي يعلى ورفيقه، وذكر ابن أبي يعلى في الطبقات أنه قرأ على أبيه قطعة من المذهب.

قال ابن عساكر في كتابه (تبيين كذب المفتري):

«سمعت ببغداد من يحكي أن أبا يعلى بن الفراء وأبا محمد التميمي شيخي الحنابلة كانا يقرأان على أبي محمد بن اللبان[٣] الأصول في داره وكل واحد منهما يخفي ذلك عن

---

(١) الوافي بالوفيات (٣/٨).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٣٨).
(٣) هو عبد الله بن محمد الأصبهاني أبو محمد المعروف بابن اللبان ـ صحب القاضي أبا بكر الباقلاني، توفي سنة ٤٤٦هـ تبيين كذب المفتري (ص٢٦١).

صاحبه. . .»[١].

وذكر ابن عساكر قبل ذلك أن أبا محمد بن اللبان أخذ عن أبي بكر الباقلاني مذهب الأشعري ودرس عليه[٢].

فيظهر من هذا أن القاضي رحمه الله وأبا محمد التميمي قد أخذا عن ابن اللبان الذي تتلمذ على الباقلاني.

أما القاضي أبو يعلى فموافقته للباقلاني ظاهرة وتأثره به واضح، فكتابه «مختصر المعتمد» يظهر فيه واضحاً موافقته لكتاب «الإنصاف» للباقلاني خاصة في المسائل الكلامية كمسألة النظر والأعراض والأجسام ونفي الأفعال الاختيارية وإثبات أن الغضب والرضا والمحبة كلها صفات ترجع إلى الإرادة.

وشيخ الإسلام ابن تيمية كثيراً ما يقرن بين القاضي أبي يعلى والقاضي الباقلاني على أن قولهما واحد في المسألة. وهذا ظاهر واضح في كثير من المواطن في كتابه درء تعارض العقل والنقل[٣] وغيره.

والقاضي أبو يعلى ثابت رجوعه في كتابه «إبطال التأويلات» عن الأمور التي يوافق فيها الباقلاني من تأويل الصفات الفعلية كالغضب والرضا ونحوها وأنها إرادة الثواب، ومنع القول بالجهة.

---

(١) تبيين كذب المفتري (ص٢٦٢).
(٢) تبيين كذب المفتري (ص٢٦١).
(٣) درء تعارض العقل والنقل (ج١/ ٣٠٢ ـ ٣٢٤ ـ ج٢/ ٢٠ ـ ج١٠/ ٧١/ ٢٣٤).

أما أبو محمد التميمي فلم أطلع على أقواله في مسائل العقيدة مع أن شيخ الإسلام يذكر كثيراً في كتبه موافقة التميميين للكلابية والأشاعرة في كثير من المسائل(١).

ومما قال في مجموع الفتاوى:

«وأما التميميون كأبي الحسن وابن أبي الفضل وابن رزق الله فهم أبعد عن الإثبات وأقرب إلى موافقة غيرهم وألين لهم. ولهذا اتبعهم الصوفية ويميل إليهم فضلاء الأشعرية كالباقلاني والبيهقي...»(٢).

وبما ذكر شيخ الإسلام وما تقدم من النقل عن ابن عساكر يتبين أن أبا محمد التميمي متأثر بأقوال الباقلاني وموافق له في كثير من أقواله التي يخالف فيها السلف كنفي الصفات الإختيارية ونفي الجهة وتأويل بعض الصفات الخبرية.

ولعله لهذا السبب عاب على القاضي رحمه الله اثبات هذه الصفات، وظن أن ذلك يلزم منه التشبيه.

والأشعرية ومن وافقهم ينعتون من يثبت الصفات كما جاءت في الكتاب والسنة بأنهم مشبهة كما فعل ابن الجوزي في كتابه «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه في الرد على المجسمة والمشبهة».

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (ج١/ ٢٣٤ - ج٢/٨/١٩/١٠٠ - ج٦/ ٢٤٤/ ٢٩٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣).

ويقصد بهذا: الرد على من أثبت الصفات كالقاضي أبي يعلى وشيخه ابن حامد.

والإثبات في الحقيقة ليس هو قول هؤلاء إنما هؤلاء نقلوه عن السلف، وأثبتوا هذه الصفات كما أثبت ذلك السلف، وليس لهم في ذلك مذهب جديد ولا رأي مبتدع، بل اقتفوا الأثر واتبعوا السنة.

فبهذا يتبين براءة القاضي رحمه الله مما نسبه إليه ابن العربي سامحه الله وأن قول أبي محمد التميمي هو من جنس قول كثير من الأشاعرة عن كثير من السلف والحنابلة الذين أثبتوا الصفات: إنهم مشبهة.

وقد بين القاضي في آخر كتابه إبطال التأويلات أنه نفي التشبيه عن نفسه فقال:

«اعلموا رحمكم الله أن اعتقادي في هذه الأخبار بما قدمته في أثناء كتابي من حملها على ظاهرها من غير تشبيه ولا تجسيم فيما لا يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه، فمن روى عنا خلاف ذلك أو أضاف إلينا سواه أو نحلنا في ذلك قولاً غيره فهو كاذب مفتري. . .»[1].

وقال ابن أبي يعلى عن والده في بيان أن الحنابلة ليسوا مشبهة

---

(١) إبطال التأويلات (١٨٩/أ).

«إن التشبيه إنما يلزم الحنبلية أن لو وجد منهم أحد أمرين:

إما أن يكونوا هم الذين ابتدأو الصفة لله عز وجل واخترعوها، أو يكونوا قد صرحوا باعتقاد التشبيه في الأحاديث التي هم ناقلوها.

فأما أن يكون صاحب الشريعة ﷺ هو المبتدىء بهذه الأحاديث وقوله ﷺ حجة يسقط بها معارضها. وهم تبع له.

ثم يكون الحنبلية قد صرحوا بأنهم يعتقدون إثبات الصفات ونفي التشبيه فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه، وعلى أنه قد ثبت أن الحنبلية إنما يعتمدون في أصول الدين على كتاب الله عز وجل وسنه نبيه ﷺ.

ونحن نجد في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ذكر الصفات. ولا نجد فيهما ذكر التشبيه. فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه، ومما يدل على أن تسليم الحنبلية لأخبار الصفات من غير تأويل ولا حمل على ما يقتضيه الشاهد وأنه لا يلزمهم في ذلك التشبيه: إجماع الطوائف ـ من بين موافق للسنة ومخالف ـ أن الباري سبحانه ذات وشيء موجود. ثم لم يلزمنا وإياهم إثبات جسم، ولا جوهر، ولا عرض. وإن كانت الذات في الشاهد لا تنفك عن هذه السمات. وهذا لا يلزم الحنبلية ما يقتضيه العرف في الشاهد في أخبار الصفات. يبين صحة هذا: أن الباري سبحانه موصوف: بأنه حي عالم، قادر، مريد، والخلق موصوفون بهذه الصفات. ولم يدل الإتفاق في هذه التسمية على الإتفاق في

حقائقها ومعانيها.

هكذا القول في أخبار الصفات. ولا يلزم عند تسليمها ـ من غير تأويل ـ إثبات ما يقتضيه الحد والشاهد في معانيها»[١].

بهذا الدفاع القوي الملزم دافع القاضي رحمه الله عن نفسه وعن غيره من العلماء أهل الإثبات دعوى التشبيه التي يحمل لواءها الأشعرية وغيرهم ضد أهل السنة والجماعة.

والقاضي عفا الله عنه قد أورد عدة روايات ضعيفة وآثار موقوفة كما في كلام شيخ الإسلام عنه وكما هو ظاهر في كتابه إبطال التأويلات، فأثبت بمضمون هذه الروايات والآثار صفات الله عز وجل.

ولا شك أن هذا مما لا يوافق ولا يتابع عليه، ولكن ذلك لا يستحق مثل هذا الكلام والتشنيع عليه بسببه. فكلٌ يؤخذ من قوله ويرد إلا النبي محمد ﷺ[٢].

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٢١١).

(٢) وقال الشيخ محمد الحمود في مقدمته لكتاب «إبطال التأويلات» للقاضي أبي يعلى (ص٣٠ ـ ٣١): «يُعاب على المصنف إيراده للأحاديث الواهية بل الموضوعة في كتابه هذا، والاطناب في شرحها وبيان غريبها.

وقد أشار إلى هذا ـ أي وجود بعض الأحاديث الموضوعة ـ شيخ الإسلام ابن =

ثم في كلام الأشاعرة ما هو أشنع وأعظم مما ذكره القاضي في كتابه هذا وأثبته، مثال ذلك قولهم في كلام الله عز وجل أنه معنى واحد قائم في النفس وأن القرآن عبارة عن كلام الله. وقولهم إن الله لا داخل العالم ولا خارجه.

ففي هذا الكلام من مخالفة العقل والشرع ما هو ظاهر بَيِّن، إضافة إلى أنه يؤدي حتماً إلى القول بخلق القرآن الذي بسببه امتحن الإمام أحمد وصبر على ذلك حتى أظهره الله، فأظهر الإمام أحمد وغيره من الأئمة قبله وبعده تكفير من يقول بخلق القرآن. وكذلك قولهم إنه لا داخل العالم ولا خارجه فإن فيه من مخالفة الشرع ما هو ظاهر بيِّن، وفيه نسبة العدم إلى الله عز وجل وهو أقبح ما يقال عن الله عز وجل.

فهؤلاء وأمثالهم أولى بالذم والتشنيع من القاضي رحمه الله

= تيمية في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٣٧ ـ ٢٣٩) فقال: وقد صنف القاضي أبو يعلي كتابه في «إبطال التأويل» رداً لكتاب ابن فورك، وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها، ففيها عدة أحاديث موضوعة، كحديث الرؤية عياناً ليلة المعراج ونحوه، وفيها أشياء عن بعض السلف رواها بعض الناس مرفوعة، كحديث قعود الرسول ﷺ على العرش، رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلها موضوعة، وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأئمة يروونه ولا ينكرونه، ويتلقونه بالقبول.
ولهذا وغيره تكلم رزق الله التميمي وغيره من أصحاب أحمد في تصنيف القاضي أبي يعلى لهذا الكتاب بكلام غليظ، وشنَّع عليه أعداؤه بأشياء هو منها بريء، كما ذكر هو ذلك في آخر الكتاب».

وعفا عنه)[١].

خلاصة القول: أن الرجل شيخٌ من شيوخ الحنابلة المتبعين لإمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ

ومن أهل الإثبات للصفات والتسليم للنصوص من غير تعطيل ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تأويل، وما أخطأ فيه من إيراده للأحاديث الضعيفة والواهية في كتبه أو غيرها من الأخطاء فإنها تُرد ولا تُقبل، دون التشنيع عليه، أو اتهامه بما هو بريء منه ـ عفا الله عنا وعنه ـ.

* * *

(١) «القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الصفات» دراسة وتحقيقاً، للشيخ سعود بن عبدالعزيز الخلف (ص١٠٧ ـ ١١٩ بتصرف يسير).

اتهام
الإمام الطبري بالتشيع



(جرى أمر الله سبحانه وتعالى بوجوب ابتلاء عباده وامتحانهم ليُمحِّص المؤمنين الصابرين، ويُكفِّر عنهم سيئاتهم ويغفر ذنوبهم، كما قال تعالى في أول سورة العنكبوت: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤﴾[1]. وفي هذا جاء الحديث الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «**أشد الناس بلاءً الأنبياء ثم الصالحون ثم الأمثل فالأمثل، يُبتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان في دينه صلابة زيدَ في البلاء**».

ومن هذه القاعدة فإن أهل الإيمان لا بد لهم من الابتلاء والامتحان، وإن تعددت صوره وأحواله؛ فهذا بالسجن وهذا بالتعذيب والحجر وأخذ المال والقتل والضرب وأنواع الهموم والمصائب.

وكان للعلماء الصالحين المصلحين نصيب من هذا؛ لعظَم إيمانهم وصلابته، والذي يطرد معه شدّة المحن وقوتها، فخير عباد الله ﷺ ناله من ذلك البلاء ما هو معروف، فأمره الله بالصبر كما صبر أولو العزم من الرسل قبله، وهكذا من بعده من صحابته والتابعين، حتى كان عصر ابن جرير، فكان من أميز ما فيه ابتلاء

---

(١) سورة العنكبوت، الآية: ١ ـ ٤.

العلماء بالفتنة بخلق القرآن والقول به، وما نال العلماء والناس فيه من المحنة والفتنة، وكيف ثبت فيها أولياء الله، والله سلم ابن جرير من هذه الفتنة.

وابن جرير الطبري ـ رحمه الله ـ نالته المحنة كإخوانه من العلماء قبله وبعده، وكان أشد ما امتحن به هو رميه بالرفض والتشيّع، حتى شاع ذلك عند بعض العلماء عنه، منهم الحافظ ابن حجر في لسان الميزان» حيث قال: «ثقة صادق فيه تشيّع يسير وموالاة لا تضر». وقال ياقوت الحموي: «إنه كان يتهم بالتشيع، لذلك قيل إنه دُفن ليلاً خوفاً من العامة. بل ذكر الذهبي في «الميزان» والحافظ في «لسانه»، : أن الحافظ أحمد بن علي السليماني أقذع فيه فقال: كان يضع للروافض؛ كذا قال السليماني[1].

لكن ابن حجر أجاب عن هذه التهمة فقال: «وهذا رجم بالظن الكاذب؛ بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما تدعى عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه، ولاسيما

---

(١) هو الإمام الحافظ المعمَّر أحمد بن علي بن عمر السليماني البيكندي البخاري (٣١١ ـ ٤٠٤هـ)، قال عنه الذهبي في السير: رأيت للسليماني كتاباً فيه حط على كبار فلا يسمع منه ما شذّ فيه، (١٧/ ٢٠٢)، والأنساب (٧/ ١٢٢)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٦).

في مثل إمام كبير، فلعل السليماني أراد الآتي[١]، ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا الآتي لبررت، والسليماني حافظ متقن كان يدري ما يخرج من رأسه فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بالباطل، والله أعلم»[٢].

وسبب هذه التهمة ـ والله أعلم ـ:

١ ـ أن ابن جرير صنف في حديث «غدير خم. . .»[٣] فجمع الآثار الواردة فيه، ثم أعقبه بالأحاديث الواردة في فضائل علي ولكن لم يتمّه، وبلغ مجلدين كبيرين.

٢ ـ أنه نُسب إليه القول بجواز المسح على القدمين بدل غسلهما فلا يقول بوجوبه.

٣ ـ بعضهم نسب إليه كتاب «بشارة المصطفى» وهو في منازل الشيعة ودرجاتهم.

دفع الاتهام:

أما السبب الأول: فلا ضير فيه ولا تشيّع، فحديث: «غديرخم. . .» من الأحاديث الواردة، والدافع لابن جرير في

---

(١) أي الرجل الآتي بعده في كتاب «لسان الميزان» وهو ابن جرير آخر، رافضي، كما سيأتي.

(٢) لسان الميزان (٥/ ١٠٠) نقل بعضه عن «الميزان» للذهبي (٣/ ٤٩٩).

(٣) هو قوله ﷺ: «من كنت مولاه فإن علياً مولاه، اللهم عادِ من عاداه، ووالِ من والاه» أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٣٧٢) بإسناد صحيح.

جمع طرقه والكلام عليه أنه سمع من بعض البغداديين الكلام على هذا الحديث وإنكاره، فجمع فيه هذا.

وأما إلحاقه ما ورد من فضائل عليّ، ففضائله ـ رضي الله عنه ـ حق لا شك فيه، ولكن الشأن في الثابت المسند من ذلك، لا بالإكثار من أباطيل الرافضة وترهاتهم وخزعبلاتهم في عليّ وآل بيته.

والسبب الثاني: أجاب عنه الذهبي فقال: «وكان ابن جرير من رجال الكمال، وشنّع عليه بيسير تشيّع، وما رأينا إلا الخير، وكان بعضهم ينقل عنه أنه كان يُجيز مسح الرجلين في الوضوء، ولم نر ذلك في كتبه»[(١)] بل الذي في تفسيره الأمر بغسلهما بدليل الكتاب والسنة وآثار الصحابة.

والسبب الثالث: أن هذا الكتاب المنسوب إليه بعنوان «بشارة المصطفى» ليس من مؤلفاته، فلم يذكر في عدادها ولم ينسبه إليه أحد، وإنما جاء الوهم من نسبته إليه أن الكتاب لرجل رافضي من رجال القرن السادس اسمه أبو جعفر محمد بن علي بن مسلم الطبري الآملي[(٢)]. ذكره صاحب كتاب «الذريعة إلى

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٧٧).

(٢) وانظر مقدمة تاريخ الطبري (ص٢٠) لمحققه، والطبري للحوفي (ص٢٤٢)، وانظر عنه الميزان (٣/ ٤٩٩)، والكنى والألقاب (٢/ ٤٠٢)، وجامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الفرق للحائري (٢/ ٨٣)، والفهرست لشيخ الطائفة الطوفي الرافضي (ص١٢٥)، وانظر معجم المؤلفين =

مصنفات الشيعة» (٣/ ١١٧).

وكما ألَّف ـ رحمه الله ـ في فضائل عليّ فقد ألَّف في فضائل الشيخين؛ حيث سمع جماعة في طبرستان يبسطون ألسنتهم في الصحابة والخليفتين أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ فألَّف ذلك الكتاب وأشاد بفضلهما وأثنى عليها، ووصفهما بأنهما إماما هدى، وأنكر على من لا يصفهما بالرشد والصلاح، كما ألف في فضائل العباس بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ

فإنه لما ألف في فضائل الشيخين كان هذا سبب هروبه من بلده طبرستان لما عاد إليها بعد رحلاته؛ حيث بلغ سلطان البلد إملاؤه فضائلهما فطلبه ليُعاقبه فهرب بمساعدة رجل أعلمه بمقصودهم، وجاء إلى بغداد، فهذه محنة أدَّت به إلى ترك وطنه ومرتع صباه.

أما ذلك الرافضي الذي اشتبه اسمه باسم الإمام الطبري، وأشار إلى ذلك ابن حجر، فهو كما في اللسان (٥/ ١٠٣): أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم[1] الطبري، فهو يشترك مع إمامنا بالكنية والاسم الأول واسم الأب والنسبة والبلد وسنة الوفاة ويختلفان في اسم الجد.

= (٣/ ١٩٠)، فلا يشتبه مع الإمام الطبري وإن اشتركا في الاسم والكنية والنسبة، ولا كرامة.

(١) قد يظن بعض الباحثين أن كتاب دلائل الإمامة الموجود بمكتبتين بإيران: مكتبة رضا والمرعشي هو الإمام أبي جعفر الطبري إمام المفسرين، وإنما هو للطبري الرافضي، ومن العجيب أن سنة وفاتهما واحدة في عام ٣١٠هـ.

وقال فيه ابن حجر: رافضي له تواليف منها «كتاب الرواة عن أهل البيت»، رماه بالرفض عبد العزيز الكتاني.

وقد ذكره أبو الحسن بن بابويه في تاريخ الري بعد ترجمة محمد بن جرير الإمام، فقال: هو الآملي، قدم الري وكان من جلة المتكلمين على مذهب المعتزلة، وله مصنفات.

واستظهر الحافظ أن نسبة مسح الرجلين لابن جرير هي بالأصل منسوبة لهذا الرافضي ابن رستم؛ لأنه مذهبهم[(١)](٢).

قلت: ومما يشهد ببطلان هذا الاتهام أن ابن جرير ـ رحمه الله ـ قد ذكر عقيدته (صريحةً) في مبحث الصحابة والمفاضلة بينهم في كتابه «صريح السنة» حيث قال ـ رحمه الله ـ:

«أفضل أصحابه ﷺ: الصديق أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ، ثم [الفاروق بعده عمر][(٣)]، ثم ذو النورين عثمان بن عفان، ثم أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم أجمعين»[(٤)].

فلا يحل لأحدٍ بعد هذا أن يرمي هذا الإمام الجليل بهذا الاتهام

---

(١) لسان الميزان (٥/١٠٣).

(٢) «إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري» للشيخ علي الشبل (٨٤ ـ ٨٩) بتصرف يسير.

(٣) هكذا في الأصل.

(٤) صريح السنة (٢٤).

الشنيع الباطل.

وقد قال ابن جرير ـ رحمه الله ـ مهدِّداً من يتهمه في عقيدته: «فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر وضل وهلك فليبلِّغ الشاهد منكم أيها الناس من بَعُدَ منا أو قرب، فديننا الذي ندين الله به في الأشياء التي ذكرناها ما بيناه لكم على ما وصفنا، فمن روى عنا خلاف ذلك أو أضاف إلينا سواه أو نحلنا في ذلك قولاً غيره فهو كاذب مفتر متخرص معتد يبوء بسخط الله وعليه غضب الله ولعنته في الدارين، وحق على الله أن يورده المورد الذي وعد رسول الله ﷺ أضرابه، وأن يحله المحل الذي أخبر به النبي ﷺ أن الله سبحانه يحله أمثاله على ما أخبر به ﷺ.

قال أبو جعفر: وذلك ما حدثنا أبو كريب بإسناده عن شفي الأصبحي رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «**أربعة يؤذون أهل النار على ما بهم من الأذى؛ يسعون بين الحميم والجحيم يدعون بالويل والثبور، ويقول أهل النار: ما بال هؤلاء قد آذونا على ما بنا من الأذى، فرجل مغلق عليه تابوت من جمر، ورجل يجر أمعاءه، ورجل يسيل فوه قيحاً ودماً، ورجل يأكل لحمه، فيقال لصاحب التابوت: ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى، فيقول: إن الأبعد مات وفي عنقه أموال الناس، ويقال للذي يجر أمعاءه: ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى ـ فيذكر كلاماً سقط عني ـ ويقال للذي يسيل فوه قيحاً وذماً: ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى، فيقال: إن الأبعد كان ينظر إلى كل**

كلمة قذعة قبيحة فيستلذها كما يستلذ الرفث، ويقال للذي يأكل لحمه: ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى، فيقال: إن الأبعد كان يمشي بالنميمة ويأكل لحوم الناس».

حدثنا خلاد بن أسلم بإسناده عن أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من ذكر امرأً بما ليس فيه ليعيبه حبسه الله في جهنم حتى يأتي بنفاذ ما قال فيه».

حدثنا أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج بإسناده عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون صدورهم فقلت: من هؤلاء يا جبريل؟ قال: هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم».

حدثني عليّ بن سهل الرملي بإسناده عن أبى أمامة رضي الله عنه قال: أتى رسول الله ﷺ بقيع الغرقد فوقف على قبرين ثريين قال: «أدفنتم هاهنا فلاناً وفلانة؟» أو قال: «فلانة وفلاناً؟» قالوا: نعم يا رسول الله ﷺ، قال: «قد أقعد فلان الآن يضرب» ثم قال: «والذي نفسي بيده لقد ضرب ضربة ما بقي منه عضو إلا انقطع، ولقد تطاير قبره ناراً، ولقد صرخ صرخة سمعها الخلائق إلا الثقلين من الجن والإنس، ولولا تمريج في قلوبكم وتزييدكم في الحديث لسمعتم ما أسمع» قالوا: يا رسول الله وما ذنبهما؟ قال: «أما فلانة أو فلان فإنه كان لا يستتر من من البول، وأما فلان أو فلانة فإنه كان يأكل لحوم الناس».

حدثنا محمد بن يزيد الرفاعي بإسناده عن أبي برزة الأسلمي

قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحه في بيته»[(١)].

* * *

---

(١) نقلاً عن «إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، سيرته ـ عقيدته ـ ومؤلفاته» للشيخ الفاضل: علي بن عبد العزيز الشبل (٩١ ـ ٩٣).

اتهام

الحافظ عبدالغني المقدسي بالتشبيه



الحافظ عبدالغني المقدسي هو أحد أئمة الحنابلة صاحب كتاب «الكمال في أسماء الرجال» أول مؤلف في رجال الكتب الستة[١].

قال عنه الذهبي: «الإمام العالم الحافظ الكبير الصادق القدوة العابد الأثري المتبع، عالم الحفاظ تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر المقدسي الجَمَّاعيلي ثم الدمشقي المنشأ، الصالحي الحنبلي»[٢].

ولد سنة (٥٤٤هـ) وتوفي سنة (٦٠٠هـ).

كان ـ رحمه الله ـ «لا يرى منكراً إلا غيره بيده أو بلسانه، وكان لا تأخذه في الله لومة لائم»[٣].

قال عنه ابن قدامة: «كان الحافظ لا يصبر عن إنكار المنكر إذا رآه، وكنا مرة أنكرنا على قوم، وأرقنا خمرهم وتضاربنا، فسمع خالي أبو عمر، فضاق صدره وخاصَمَنا، فلما جئنا إلى الحافظ طيَّبَ قلوبنا وصَوَّب فعلنا وتلا ﴿وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾[٤]»[٥].

---

(١) هذبه الحافظ المزي وسماه «تهذيب الكمال» فاشتهر التهذيب ولم يشتهر الأصل.

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٤٤).

(٣) السير (٢١/ ٤٥٤).

(٤) سورة لقمان، الآية: ١٧.

(٥) السير (٢١/ ٤٥٤).

كان ـ رحمه الله ـ سلفياً في العقيدة متحمساً لنشرها بين الناس، يؤمن بما ورد في صفات الله في الكتاب والسنة، ويحمله على الحقيقة، دون تمثيل أو تعطيل، أو تحريف أو تأويل، شأنه في ذلك شأن أئمة السلف ـ رحمهم الله ـ ولكن هذا الصنيع منه لم يرضِ أهل البدع في زمنه من الأشاعرة وغيرهم، وقد كانت لهم صولة تلك السنين. فقاموا عليه واتهموه بأنه «مشبِّه»! لأنه ـ رحمه الله ـ لم يوافقهم على قولهم المتبدع في تأويل صفات الله ـ عز وجل ـ.

قال سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان»:

«كان الحافظ عبدالغني يقرأ الحديث بعد الجمعة، فاجتمع القاضي محيي الدين، والخطيب ضياء الدين، وجماعة، فصعدوا إلى القلعة، وقالوا لواليها: هذا قد أضل الناس، ويقول بالتشبيه»(١).

ثم ادعى السبط أنهم «أجمعوا» على تكفيره!

قال الذهبي ـ رحمه الله ـ راداً هذا الادعاء: «لو أجمعت الفقهاء على تكفيره ـ كما زعم ـ لما وسعهم إبقاؤه حياً»(٢).

وقال ابن رجب: «**يالله العجب! كيف يقع الاجماع، وأحفظ**

---

(١) السير (٢١/ ٤٦٣).

(٢) السير (٢١/ ٤٦٤) وقد اتهم الذهبي سبطَ ابن الجوزي بأنه مجازف وقليل الورَع فيما يؤرخه.

أهل وقته للسنة، وأعلمهم بها هو المخالف!؟»[١].

ثم إن أعداءه من أهل البدع عملوا له مناظرةً ومجلساً فأخذوا عليه:

١ ـ إثباته صفات الله (حقيقة) وهو ما يسمونه تشبيهاً.

٢ ـ قوله: «لا أنزهه تنزيهاً ينفي حقيقة النزول».

قالوا: إذا لم تنزهه عن حقيقة النزول فقد جوزت عليه الانتقال.

٣ ـ قوله: «كان الله ولا مكان، وليس هو اليوم على ما كان».

قالوا: إذا لم يكن على ما كان فقد أثبتَّ له المكان.

٤ ـ قوله بإثبات أن الله ـ عز وجل ـ تكلم بحرف وصوت قالوا: أما الحرف والصوت فلم يصح عن إمامك[٢].

دفع الاتهام:

١ ـ أما زعمهم بأن الحافظ عبد الغني مشبه ـ كما سبق ـ فهذا دأب أهل البدع من الجهمية ومن وافقهم فإنهم يسمون كل من أثبت صفات الله كما وردت مشبها، وهذا لا يضير الحافظ ـ رحمه الله ـ.

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٢٣).

(٢) انظر: السير (٢١/ ٤٦٣) والذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٢٢).

قال شيخ الإسلام: «فالمعتزلة والجهمية ونحوهم من نفات الصفات يجعلون كل من أثبتها مجسمًا مشبهاً»[١].

قال: «والمقصود هنا أن أهل السنة متفقون على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ولكن لفظ التشبيه في كلام الناس لفظ مجمل، فإن أراد بنفي التشبيه ما نفاه القرآن، ودل عليه العقل فهذا حق، فإن خصائص الرب تعالى لا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته...، وإن أراد بالتشبيه أنه لا يثبت لله شيء من الصفات، فلا يقال له علم، ولا قدرة، ولا حياة، لأن العبد موصوف بهذه الصفات، فيلزم أن لا يقال له: حي، عليم، قدير لأن العبد يسمى بهذه الأسماء، وكذلك في كلامه وسمعه وبصره ورؤيته وغير ذلك، وهم يوافقون أهل السنة على أن الله موجود حي عليم قادر والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قادر، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه»[٢].

٢ ـ وأما قول الحافظ عبد الغني: «لا أنزهه تنزيهاً ينفي حقيقة النزول» فقد قال ابن رجب توضيحاً له: «إن صح هذا عنه فهو حق، وهو كقول القائل: لا أنزهه تنزيهاً ينفي حقيقة وجوده، أو حقيقة كلامه، أو حقيقة علمه أو سمعه وبصره ونحو ذلك»[٣] أي

(١) منهاج السنة (٢/ ٧٥) الطبعة القديمة.
(٢) المرجع السابق (٢/ ٨٠).
(٣) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٢٣).

أن أهل البدع يدعون تنزيه الله ثم ينفون ما ثبت له من صفات ـ ومنها صفة النزول ـ بدعوى تنزيهه، فبين لهم الحافظ عبد الغني أننا أولى منكم بتنزيه الله، ولكننا لا ننفي ما ثبت له من صفات تليق بجلاله ـ سبحانه وتعالى ـ.

فهو سبحانه ينزل آخر كل ليلة ويقول: «**هل من داعٍ فأستجيب له، هل من سائلٍ فأعطيه**» كما ورد في الحديث الصحيح[(١)].

٣ ـ أما قوله: «كان الله ولا مكان، وليس هو اليوم على مكان» فقد قال ابن رجب في توجيهه: «أما المكان ففيه نزاع وتفصيل. وفي الصحيحين اثبات لفظ المكان»[(٢)].

قلت: المكان إما أن يُراد به أمرٌ وجودي، «وهو الذي يتبادر لأذهان جماهير الناس اليوم، ويتوهمون أنه المراد بإثباتنا لله تعالى صفة العلو. فالجواب: أن الله تعالى منزه عن أن يكون في مكان بهذا الاعتبار، فهو تعالى لا تحوزه المخلوقات، إذ هو أعظم وأكبر، بل قد وسع كرسيه السماوات والأرض، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[(٣)] وثبت في «الصحيحين» وغيرهما عن النبي ﷺ أنه قال: «يقبض الله بالأرض، ويطوي السماوات بيمينه ثم

---

(١) الذي أخرجه البخاري رمسلم، ولشيخ الإسلام شرح عليه، بين فيه معناه، ورد على من تأوله حققه الدكتور محمد الخميس ـ حفظه الله ـ.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤).

(٣) سورة الزمر، الآية: ٦٧.

يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟».

وإماأن يراد بالمكان أمر عدمي وهو ما وراء العالم من العلو، فالله تعالى فوق العالم، وليس في مكان بالمعنى الوجودي، كما كان قبل أن يخلق المخلوقات.

فإذا سمعت أو قرأت عن أحد الأئمة والعلماء نسبة المكان إليه تعالى. فاعلم أن المراد به معناه العدمي، يريدون به إثبات صفة العلو له تعالى، والرد على الجهمية والمعطلة الذين نفوا عنه سبحانه هذه الصفة، ثم زعموا أنه في كل مكان بمعناه الوجودي، قال العلامة ابن القيم في قصيدته «النونية»[1]:

والله أكبر ظاهرٌ ما فوقه ... شيء وشأن الله أعظم شان

والله أكبر عرشه وسع السما ... والأرض والكرسي ذا الأركان

وكذلك الكرسي قد وسع الطبا ... ق السبع والأرضين بالبرهان

والله فوق العرش والكرسيِّ لا ... تخفى عليه خواطر الإنسان

لا تحصروه في مكان إذ تقو ... لوا: ربنا حقاً بكل مكان

---

(١) (٢/٤٤٦ ـ ٤٤٧) ط. المكتب الإسلامي.

نــزهتمــوه بجهلكــم عــن عــرشــه
وحصـــرتمـــوه فـــي مكـــان ثـــان
لا تعـــدمـــوه بقـــولكـــم: لا داخـــل
فينـــا ولا هـــو خـــارج الأكـــوان
الله أكبـــر هُتكـــت أستـــاركـــم
وبـــدت لمـــن كـــانـــت لـــه عينـــان
والله أكبـــر جـــل عـــن شَبَـــهٍ وعـــن
مِثْـــلٍ وعـــن تعطيـــل ذي كفـــران)[1]

إذا علمت هذا تبين لك أن الحافظ عبدالغني إنما أراد بإثباته المكان إثبات علو الله على خلقه.

وأنه ـ سبحانه ـ مستوٍ على عرشه استواءً يليق بجلاله، وهو ما ينفيه المبتدعة في عصر الحافظ.

٤ ـ أما ادعاء خصوم الحافظ عبد الغني أن الإمام أحمد ينكر إثبات الصوت في كلام الله تعالى فهو كما قال ابن رجب: «من أعجب العجب، وكلامه ـ أي الإمام أحمد ـ في إثبات الصوت كثير جداً.

قال عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السنة»: سألت أبي عن قوم يقولون: لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت؟ فقال أبي: بلى، تكلم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت»[2].

---

(١) مختصر العلو، للألباني (٧٢ ـ ٧٣).

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤) وانظر: «السنة» لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٨٠).



اتهام
الإمام ابن قدامة بأنه مفوِّض

هو «الشيخ الإمام القدوة العلامة المجتهد شيخ الإسلام موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة بين مقدام بن نصر المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي»[١].

أحد أئمة الحنابلة المشهورين، وصاحب المصنفات الشهيرة، منها «المغني» في الفقه.

قال عنه أبو عمرو بن الصلاح: «ما رأيتُ مثل الشيخ الموفق».

وقال أبو بكر بن غنيمة المفتي ببغداد: «ما أعرف أحداً في زماننا أدرك الاجتهاد إلا الموفق».

وقال سبط ابن الجوزي: «كان إماماً في فنون كثيرة، ولم يكن في زمانه بعد أخيه أبي عمر والعماد أزهد ولا أورع منه. وكان كثير الحياء عزوفاً عن الدنيا وأهلها، هيناً ليناً متواضعاً محباً للمساكين، حسن الأخلاق، جواداً، سخياً، من رآه كأنه رأىٰ بعض الصحابة، وكأنما النور يخرج من وجهه، كثير العبادة».

وقال ابن النجار: «كان ثقةً حجةً نبيلاً، غزير الفضل كامل العقل شديد التثبت، دائم السكوت، حسن السمت نزهاً ورعاً عابداً على قانون السلف، على وجهه النور وعليه الوقار والهيبة، ينتفع الرجل برؤيته قبل أن يسمع كلامه. كان حسن المعرفة بالحديث وله يد في علم العربية».

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٦٥).

وقال ابن تيمية: «ما دخل الشام ـ بعد الأوزاعي ـ أفقه من الشيخ الموفق».

وقال المنذري: «الفقيه الإمام، حدث بدمشق، أفتىٰ ودرَّسَ وصنف في الفقه وغيره مصنفات مختصرة ومطولة».

وقال الضياء المقدسي: «كان إماماً في القرآن وتفسيره، إماماً في علم الحديث ومشكلاته، إماماً في الفقه، بل أوحد زمانه فيه، إماماً في علم الخلاف، أوحد زمانه في الفرائض، إماماً في أصول الفقه، إماماً في النحو، إماماً في الحساب، إماماً في النجوم السيارة والمنازل».

وقال أبو شامة المقدسي: «كان شيخ الحنابلة إماماً من أئمة المسلمين وعلماً من أعلام الدين في العلم والعمل، وصنف كتباً حساناً في الفقه وغيره، عارفاً بمعاني الأخبار والآثار».

وقال عمر بن الحاجب الحافظ: «هو إمام الأئمة ومفتي الأمة، خصه الله بالفضل الوافر والخاطر الماطر والعلم الكامل».

وقال ابن رجب الحنبلي: «الفقيه الزاهد الإمام، شيخ الإسلام، أوحد الأعلام».

وقال الذهبي: «أحد الأئمة الأعلام، صاحب التصانيف».

وقال ابن كثير: «شيخ الإسلام، إمام عالمٌ بارعٌ، لم يكن في عصره بل ولا قبل دهره بمدة أفقه منه».

وقال ابن العماد الحنبلي: «أحد الأئمة الأعلام، صاحب التصانيف»[١].

الاتهام:

ذَكَـرَ الشيخ عبد الرزاق عفيفي ـ رحمه الله ـ بأنه كان مفوضاً في مسألة صفات الله.

فقد سئل الشيخ عبد الرزاق عن بعض عبارات الإمام ابن قدامة في «لمعة الاعتقاد» التي يفهم منها التفويض؟ فأجاب: «مذهب السلف هو التفويض في كيفية الصفات لا في المعنى، وقد غلط ابن قدامة في لمعة الاعتقاد، وقال بالتفويض، ولكن الحنابلة يتعصبون للحنابلة، ولذلك يتعصب بعض المشايخ في الدفاع عن ابن قدامة، ولكن الصحيح أن ابن قدامة مفوض»[٢].

قلت: التفويض في الصفات هو أن يعتقد الإنسان أن للصفة معنىً آخر خلاف ظاهرها لا يعرفه أحدٌ إلا الله، فلهذا هم يفوضون (معنى) هذه الصفة، بخلاف مذهب السلف الذين يعلمون معاني الصفات، ويفوضون (كيفيتها) أي لا يعلم كيفية الصفة إلا الله ـ سبحانه وتعالى ـ ولكنهم يؤمنون بحقيقتها ويثبتونها لله ـ كما يليق بجلاله.

---

(١) انظر لتوثيق النقول السابقة مقدمة كتاب ابن قدامة «اثبات صفة العلو» للشيخ بدر البدر.

(٢) فتاوى ورسائل سماحة العلاَّمة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ـ رحمه الله ـ (١/ ١٥٣ ـ ١٥٤).

والتفويض من شر المذاهب، وأهله هم أهل التجهيل كما سماهم السلف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والصحابة والتابعون لهم بإحسان ومن سلك سبيلهم في هذا الباب على سبيل الاستقامة، وأما المنحرفون عن طرقهم فهم ثلاث طوائف، أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل... إلى أن قال: وأما الصنف الثالث، وهم أهل التجهيل، فهم كثير من المنتسبين إلى السنة واتباع السلف يقولون: إن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصفات ولا جبريل يعرف معاني الآيات ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بها ابتداء...»[١] الخ.

وقال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «والصنف الثالث أصحاب التجهيل، الذين قالوا: نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها، ولا يدرى ما أراد الله ورسوله منها، لكن نقرؤها ألفاظاً لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلا لا يعلمه إلا الله، وهي عندنا بمنزلة ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[٢] و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾[٣] ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾[٤]. فلو

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣١ ـ ٣٤).
(٢) سورة مريم، الآية: ١.
(٣) سورة الشورى، الآية: ١، ٢.
(٤) سورة الأعراف الآية: ١.

ورد علينا منها ما ورد، لم نعتقد فيه تمثيلاً، ولا تشبيهاً، ولم نعرف معناه، وننكر على من تأوله، ونكل علمه إلى الله تعالى. وظن هؤلاء أن هذه طريقة السلف، وأنهم لم يكونوا يعرفون حقائق الأسماء والصفات، ولا يفهمون معنى قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[١]، وقوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٢]، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[٣]، وأمثال ذلك من نصوص الصفات»[٤].

«والمفوضة يستعملون العبارات التي يموهون بها على الناس من أجل أن ينخدعوا به ويظنوه حقاً فمن عباراتهم التي يذكرونها: «مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم» وهذه العبارة لازمها تصحيح المذهبين مذهب السلف ـ الذي هو بزعمهم التفويض ـ، ومذهب الخلف، الذي هو التأويل، وهو متمشون مع هذا اللازم، إذ يقولون: إن مذهب الخلف وطريقتهم وهي التأويل هي طريقة السلف، وإن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى، ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها.

فانظر إلى هذا التناقض العجيب، ومنه تعلم أن حقيقة مذهب

---

(١) سورة ص، الآية: ٧٥.
(٢) سورة الزمر، الآية: ٦٧.
(٣) سورة طه، الآية: ٥.
(٤) مختصر الصواعق (١/ ٨١ ـ ٨٢).

التفويض التعطيل المحض لدلالة النصوص، والتحريف لمعانيها، وصدق الله العظيم إذ يقول سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف، ويقولون: إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف، بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن ظاهر الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله ـ سبحانه وتعالى ـ، ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها، لمسيس الحاجة إلى ذلك، ويقولون: الفرق بين الطريقين أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل، وأولئك ـ يعني السلف ـ لا يعينون لجواز أن يراد غيره. . .»[2]. الخ كلامه.

وعبارتهم هذه «مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم» مع ما تحمله من الباطل والتناقض، فيها سوء أدب مع قرون الأمة المفضلة «فإن هؤلاء المبتدعين، الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾[3] وإن

(١) سورة النساء، الآية: ٨٢.
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/١٠٩).
(٣) سورة البقرة، الآية: ٧٨.

طريق الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة[١]، التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف وفي الكذب عليهم، وبين الجهل الضلال بتصويب طريقة الخلف. . .»[٢].

وعجباً!! كيف يكون هؤلاء المتكلمون ورثة الفلاسفة، أعلم من ورثة النبوة بنصوص الكتاب والسنة؟! وفي ماذا؟! في أعظم مقصود هو معرفة الله جل ذكره، وما يجب له من الصفات، وما يمتنع عليه، وكيف يكون هؤلاء الحيارى المضطربون الذين لا يميزون بين الصحيح والضعيف والموضوع من الحديث، أعلم وأحكم من أهل السنة، وأدرى بما يجب لله، وما يمتنع عليه من الصفات؟!

ومن عباراتهم التي يموهون بها على الناس قولهم: «إن مذهب السلف في الصفات الإقرار والاعتراف بنصوصه، على ما جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد».

وقد سبق أنهم يموهون بمثل هذه العبارات، ومقصودهم واحد، هو نفي دلالة نصوص الصفات على ما دلت عليه، وادعاء

---

(١) يعني قولهم: «مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم».
(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/٩).

أن ظاهرها ليس حقيقة.

ولكن من العدل التنزل معهم، وسؤالهم عن «ظاهرها» ما المراد به:

فإن كان المقصود بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين، فهذا غير مراد قطعاً، بل إطلاق ذلك على ظاهر آيات وأحاديث الصفات محال، ولا يمكن أن يكون المحال هو الظاهر المتبادر إلى الذهن.

وإن كان المقصود بالظاهر: المعاني التي تظهر من آيات وأحاديث الصفات، مما يليق بالله عزوجل، وأن مذهب السلف أن معانيها غير مرادة، فهذا باطل وكذب على السلف»[(١)][(٢)].

قلت: إذا ثبت أن مذهب المفوضة من شرِّ المذاهب فإنه من الظلم أن يتهم عالمٌ من علماء أهل السنة بأنه ينتحله دون دليل بَيّن على ذلك يُشهد به عليه، وإنما هي كلمات صدرت منه حُملت على غير محملها الذي حمله عليها العلماء الراسخون الذين يعرفون مكانة الإمام ابن قدامة وأنه رأس من رؤس أهل السنة في زمانه، متبع لطريقتهم في العقيدة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/١٠٨).

(٢) تبرئة السلف من تفويض الخَلَف، للشيخ محمد اللحيدان (ص٢٢ ـ ٢٦). وانظر: رسالة (مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات) للشيخ أحمد بن عبد الرحمن القاضي.

أما الكلمات التي دعت الشيخ عفيفي إلى إصدار هذا الاتهام لابن قدامة فهي ما جاء في رسالته «لمعة الاعتقاد» من قوله بعد ذكره أدلة الصفات: «وما أشكل من ذلك وجب اثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله، اتباعاً لطريق الراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين، بقوله سبحانه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[1]»[2].

قلت: هذه الكلمة التي تعلق بها الشيخ عفيفي ـ رحمه الله ـ قد أجاب عنها علماء أهل السنة في هذا الزمان وحملوها على أحسن الوجوه لعلمهم ببراءة ابن قدامة من مذهب التفويض.

فقد قال الشيخ محمد بن ابراهيم ـ رحمه الله ـ: «وأما كلام صاحب اللمعة فهذه الكلمة مما لوحظ في هذه العقيدة، وقد لوحظ فيها عدة كلمات أخذت على المصنف؛ إذ لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظاً ومعنى، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقية تليق بجلال الله وعظمته. وأدلة ذلك أكثر من أن تحصر، ومعاني هذه الأسماء ظاهره معروفة من القرآن كغيرها لا لبس فيها

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.
(٢) لمعة الاعتقاد (ص٤٠) بشرح الشيخ ابن جبرين ـ حفظه الله ـ.

ولا إشكال ولا غموض، فقد أخذ أصحاب رسول الله ﷺ عنه القرآن ونقلوا عنه الأحاديث، لم يستشكلوا شيئاً من معاني هذه الآيات والأحاديث لأنها واضحة صريحة، وكذلك من بعدهم من القرون الفاضلة، كما يروى عن مالك لما سئل عن قوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[1] قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وكذلك يروى معنى ذلك عن ربيعة شيخ مالك، ويروى عن أم سلمة مرفوعاً وموقوفاً.

أما كنه الصفة وكيفيتها: فلا يعلمه إلا الله سبحانه؛ إذ الكلام في الصفة فرع عن الكلام في الموصوف، فكما لا يعلم كيف هو إلا هو فكذلك صفاته، وهو معنى قول مالك: «والكيف مجهول».

أما ما ذكره في «اللمعة» فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها، **والمصنف رحمه الله إمام في السنة، وهو أبعد الناس عن مذهب المفوضة وغيرهم من المبتدعة**، والله أعلم. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم»[2].

وقال الشيخ عبد الله بن عبدالرحمن الجبرين ـ حفظه الله ـ في شرحه للمعة: «كان من جملة الذين بذلوا جهداً في بيان الحق

---

(١) سورة طه، الآية: ٥.

(٢) فتاوى ورسائل الشيخ ابن ابراهيم (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).

لطالبيه، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المشهور بالموفق، فوفقه الله تعالى وأعانه أن كتب في الفروع والأحكام الفقهية، والأصولية والإعتقادية، ما فاق به أهل زمانه، وتقدم به على أقرانه، وأذعن له مخالفوه بالبروز في هذه الأبواب.

وكان من جملة ما كتبه هذه العقيدة التي ضمها هذا الجزء مع التعليق عليها، فلقد أورد فيها مذهب أهل السنة والجماعة، مؤيداً بالبراهين من القرآن والحديث الصحيح، والنقل عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

وقد اقتصر في باب الصفات الذاتية والفعلية على سرد الأدلة الظاهرة الجلية، وعدم التعليق عليها، حيث أن أهل زمانه قد غلب عليهم إنكار صفة الاستواء والعلولله تعالى بذاته كما يشاء، وإنكار صفة المحبة والرحمة والغضب والرضا ونحوها، مما ورد فيه من النصوص ما لا مجال لإنكاره، وتسليط التأويلات على تلك النصوص، فلذلك دعم هذه الصفات بعدد من الآيات والآثار الصحيحة، واكتفى بسردها في تقرير كلام الله وعلوه، ونزوله ومجيئه لفصل القضاء كيف يشاء، ونحو ذلك مما يقطع شبهات المنازع.

ولقد بقيت هذه العقيدة طوال هذه القرون لم تتناولها الأيدي، ولم يشتغل أحد بشرحها فيما نعلم، اكتفاءً بوضوحها وصحة أدلتها.

ولما قمت بتدريسها لطلاب المرحلة المتوسطة في معهد إمام

الدعوة العلمي، قبل خمس وعشرين عاماً، رأيت الطلاب بحاجة إلى تعليقات توضح مجملها، وتبين معاني تلك النصوص، ويرجع إليها الطالب عند الحاجة، فوضعت هذه الأسئلة وأجوبتها، مقتصراً على تحليل الكلمات، وتوضيح الأدلة، دون استطراد بذكر الخلافات، وأقوال المبتدعة، ودون مناقشة لشبه النفاة.

وقد بقيت تلك الأجوبة عند بعض الطلاب، فاستأذن في طبعها، فرخصت له في نشرها لتعم الفائدة، وقد كنت إذ ذاك تركت تلك النصوص على إجمالها، لعدم تحمل أفهام الطلاب للمناقشات، ولما انتشرت لاحظ فيها بعض الإخوان ما يُفهم منه أن معاني آيات الصفات من المتشابه، وأنه لا يمكن معرفة معانيها، وأن الواجب تفويضها إلى الله تعالى، أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1]. ومن قول ابن قدامة في أول المعتقد: (وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله... إلخ) ومثل ما نقله عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال في أحاديث النزول والرؤية ونحوها: (نؤمن بها ونصدق بها، لا كيف ولا معنى). ونحو ذلك.

وقد اتضح أنه أورد ذلك رداً على الممثلة الذين فهموا من ظاهر الصفات التشبيه، وقد اتضح أيضاً من كثرة النصوص التي

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

أوردها أنه يثبت معانيها، وأنها مفهومة معلومة للمخاطبين، وأن الذي يخفى علينا هو معنى الكنه والكيفية، وماهية الصفة، وماهي عليه، فإن هذا لا تدركه الأفهام، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾[1].

فعلى هذا نحن نقول: إن الله تعالى ما خاطبنا إلا بما نفهم وندرك معناه، من الألفاظ العربية التي ندرك معناها، ونشرحها ونفسرها، ونترجمها من لغة إلى لغة، لكنه حجب عنا كنه صفاته، وما هي عليه، فهذا ما نقوله ونعتقده ونحمل عليه كلام الموفق، وكلام الإمام أحمد وغيرهما، حتى لا يفهم منه القول بالتفويض الذي معناه أن النصوص كالكلام الأعجمي الذي لا يفهمه المخاطب، فقد أخبر الله بلسان عربي مبين، وأنه قد بينه لنبيه.

وقد كلف نبيه ﷺ بأن يبين للناس ما نزل إليهم، وقد فعل، فجزاه الله عن أمته خير الجزاء، والله أعلم وأحكم، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم»[2].

قلت: ومما يشهد ببطلان هذا الاتهام، أن الإمام ابن قدامة له مصنف في اثبات صفة العلو لله ـ عز وجل ـ حقيقة كما يليق بجلال الله، دون التعرض لها بتفويض معناها أو تأويلها، وقد نقل نقولات كثيرة عن السلف في إثباتها، ومنها ما نقله عن الإمام أبي

---

(١) سورة طه، الآية: ١١٠.

(٢) التعليقات على متن لمعة الاعتقاد (ص١٠ ـ ١٢).

عمر ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ الذي قال: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها وحملها **على الحقيقة لا على المجاز**، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة»[١].

فثبت بهذا بطلان هذا الاتهام لشيخ الإسلام ابن قدامة ـ رحمه الله ـ.

* * *

(١) إثبات صفة العلو (ص١٢٩).

اتهام
الإمام ابن القيّم بالتساهل في مداخل الشرك!



هذا الاتهام من أعجب الاتهامات التي عرضت لي، إذ أن الإمام ابن القيم ـ كما هو معلوم ـ يكاد يكون الإمام الذي تفرد عن غيره بفضح ألاعيب الشيطان، ومداخله على بني آدم، مع تعريته أمامهم كأنهم يرونه، وذلك في عدد كبير من كتبه على رأسها «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» كما أنه ـ رحمه الله ـ كان هادماً لكل طواغيت أهل الباطل وأصولهم في كتابه «الصواعق المرسلة».

إضافة إلى دعوته الصريحة إلى إفراد الله بالعبادة والبعد عن كل ما يقدح في توحيد المرء وعقيدته، متابعاً في ذلك إمامه (السلفي) شيخ الإسلام ابن تيمية.

كل هذا معلوم ـ لا شك ـ للجميع، ممن قرأوا كتب هذا الإمام العظيم فوجدوها خير سائقٍ إلى توحيد رب العالمين، وأعظم صارف عن الشرك به ـ سبحانه ـ

فمن العجب أن يُتَّهم هذا الإمام الجليل بالتساهل في أمر الشرك.

وإليكم القصة: قال الشبلي[١] في كتابه «آكام المرجان في

---

(١) هو الشيخ محمد بن عبدالله الشبلي الدمشقي، ولد سنة (٧١٢هـ) وتوفي سنة (٧٦٩هـ). انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر (٣/٤٨٧).

أحكام الجان» تحت باب (النهي عن أكل ما ذُبح للجن وعلى اسمهم): «ونقلت عن خط الشيخ العلامة شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الحنبلي[١] قال: وقد وقعت هذه الواقعة بعينها في مكة سنة إجراء العين بها[٢]، فأخبرني إمام الحنابلة بمكة وهو الذي كان إجراؤها على يده وتولى مباشرتها بنفسه نجم الدين خليفة بن محمود الكيلاني قال: لما وصل الحفر إلى موضع ذكره خرج أحد الحفارين من تحت الحفر مصروعاً يتكلم فمكث كذلك طويلاً فسمعناه يقول: يا مسلمين لا يحل لكم أن تظلمونا.

قلت أنا له: وبأي شيء ظلمناكم؟

قال: نحن سكان هذه الأرض لا والله ما فيهم مسلم غيري،

---

(١) أي ابن القيم ـ رحمه الله ـ

(٢) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» في حوادث سنة ـ (٧٢٦هـ):
«وفي أول رمضان وصلت الأخبار إلى دمشق أنه أجريت عين ماء إلى مكة شرفها الله وانتفع الناس بها انتفاعاً عظيماً، وهذا العين تعرف بعين باذان، أجراها جوبان من بلاد بعيدة حتى دخلت إلى نفس مكة، ووصلت إلى عند الصفا وباب إبراهيم، واستقى الناس منها فقيرهم وغنيهم وضعيفهم وشريفهم، كلهم فيها سواء، وارتفق أهل مكة بذلك رفقاً كثيراً ولله الحمد والمنة. وكانوا قد شرعوا في حفرها وتجديدها في أوائل هذه السنة إلى العشر الآخر من جمادى الأولى، واتفق أن في هذه السنة كانت الآبار التي بمكة قد يبست وقل ماؤها، وقل ماء زمزم أيضاً، فلولا أن الله تعالى لطف بالناس باجراء هذه القناة لنزح عن مكة أهلها، أو هلك كثير ممن يقيم بها. وأما الحجيج في أيام الموسم فحصل لهم بها رفق عظيم زائد عن الوصف».

وقد تركتهم ورائي مسلسلين وإلا كنتم لقيتم منهم شراً، وقد أرسلوني إليكم يقولون: لا ندعكم تمرون بهذا الماء في أرضنا حتى تبذلوا لنا حقنا.

قلت: وما حقكم؟

قال: تأخذون ثوراً فتزينونه بأعظم زينة وتلبسونه وتزفونه من داخل مكة حتى تنتهوا به إلى هنا فاذبحوه، ثم اطرحوا لنا دمه وأطرافه ورأسه في بئر عبد الصمد وشأنكم بباقيه، وإلا فلا ندع الماء يجري في هذه الأرض أبداً.

قلت: نعم أفعل ذلك.

قال: وإذا بالرجل قد أفاق يمسح وجهه وعينيه ويقول: لا إله إلا الله أين أنا؟ قال: وقام الرجل ليس به قلبه، فذهبت إلى بيتي، فلما أصبحت ونزلت أريد المسجد إذا برجل على الباب لا أعرفه فقال: الحاج خليفة ههنا؟

قلت: وما تريد به؟

قال: حاجة أقولها له.

قلت له: قل لي الحاجة وأنا أبلغه إياها فإنه مشغول.

قال لي: قل له: إني رأيت البارحة في النوم ثوراً عظيماً قد زينوه بأنواع الحلي واللباس وجلوا به يزفونه حتى مروا به على دار خليفة فوقفوه إلى أن خرج ورآه وقال: نعم هو هذا. ثم أقبل به يسوقه والناس خلفه يزفونه حتى خرج به من مكة فذبحوه وألقوا

رأسه وأطرافه في بئر.

قال: فعجبت من منامه وحكيت الواقعة والمنام لأهل مكة وكرائهم، فاشتروا ثوراً وزينوه وألبسوه وخرجنا به نزفه حتى انتهينا إلى موضع الحفر فذبحناه وألقينا رأسه وأطرافه ودمه في البئر التي سماها.

قال: ولما كنا قد وصلنا إلى ذلك الموضع كان الماء يغور فلا ندري أين يذهب أصلاً ولا ندري له عيناً ولا أثراً.

قال: فما هو إلا أن طرحنا ذلك في البئر.

قال: وكأني بمن أخذ بيدي وأوقفني على مكان، وقال احفروا ههنا.

قال: فحفرنا وإذا بالماء يموج في ذلك الموضع، وإذا طريق منقورة في الجبل يمر تحتها الفارس بفرسه فأصلحناها ونظفناها فجرى الماء فيها نسمع هديره، فلم يكن إلا نحو أربعة أيام، وإذا بالماء بمكة وأخبرنا من حول البئر أنهم لم يكونوا يعرفون في البئر ماء يردونه، فما هو إلا أن امتلأت وصارت مورداً.

قال العلامة شمس الدين[١]: وهذا نظير ما كان عادتهم قبل الإسلام من تزيين جارية حسناء وإلباسها أحسن ثيابها وإلقائها في النيل حتى يطلع، ثم قطع الله تلك السنة الجاهلية على يدي من أخاف الجن وقمعها عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

---

(١) أي ابن القيم ـ رحمه الله ـ.

وهكذا هذه العين وأمثالها لو حفرها رجل عمري يَفْرَق منه الشيطان لجرت على رغمهم، ولم يذبح لهم عصفوراً فما فوقه، ولكن لكل زمان رجال.

وهذا الرجل الذي أخبرني بهذه الحكاية كنت نزيله وجاره وخبرته فرأيته من أصدق الناس وأدينهم وأعظمهم أمانة وأهل البلد كلمتهم واحدة على صدقه ودينه وشاهدوا هذه الواقعة بعيونهم والله الهادي للحق»[١].

قلت: هذه الحكاية واضحة أشد الوضوح، وفيها أن أهل مكة في عصرٍ من العصور تابعوا أهل الجاهلية في هذه السُنة الجاهلية، وهي الذبح للجن خوفاً منهم، وهذا مما نهى الله عنه ورسوله ﷺ وحذرا منه أشد التحذير.

قال تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾ ﴾[٢] وقال: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ ﴾[٣].

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «يأمره تعالى أن يخبر المشركين الذين يعبدون غير الله ويذبحون له: بأنه أخلص صلاته وذبيحته، لأن المشركين يعبدون الأصنام ويذبحون لها، فأمره الله تعالى بمخالفتهم والانحراف عما هم فيه والاقبال بالقصد والنية والعزم

---

(١) آكام المرجان (ص٩٢ ـ ٩٣).

(٢) سورة الكوثر، الآية: ٢.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٦٢.

على الإخلاص لله تعالى»[١].

وقال ﷺ: «**لعن الله من ذبح لغير الله**»[٢].

قال شيخ الإسلام: «لو ذبح لغير الله متقرباً إليه يحرم وإن قال فيه باسم الله، كما قد يفعله طائفة ـ من منافقي هذه الأمة الذين يتقربون إلى الكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك» قال «ومن هذا الباب ما يفعله الجاهلون بمكة من الذبح للجن، لهذا روي عن النبي ﷺ أنه: «**نهى عن ذبائح الجن**»[٣])[٤].

قلت: فالذبح للجن من الشرك المخرج من الملة، ولا يفعله إلا جاهل لا يفقه دين الله.

وكلام ابن القيم في خاتمة هذه القصة صريح في إنكاره لهذا الفعل الشنيع من أهل مكة، فهو قد قال بعد أن حكاها عن الكردي: «هذا نظير ما كان عادتهم قبل الإسلام من تزيين جارية حسناء والباسها أحسن ثيابها، وإلقائها في النيل حتى يطلع ثم قطع

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/٢٠٦).
(٢) أخرجه مسلم.
(٣) قال الشيخ سليمان بن عبدالله في تيسير العزيز الحميد (ص١٥٨): «هذا الحديث رواه البيهقي عن الزهري مرسلاً، وفي إسناده عمر بن هارون، وهو ضعيف عند الجمهور».
قلت: يغني عنه حديث «لعن الله من ذبح لغير الله» الذي أخرجه مسلم ـ كما سبق ـ.
(٤) نقلاً عن فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص١٥١).

الله تلك السنة الجاهلية على يدي من أخاف الجن وقمعها: عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ» يشير بذلك إلى ما ذكره أهل التاريخ من أن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ لما فتح بلاد مصر وجد عندهم هذه العادة الجاهلية، وهي تزيين جارية من أحسن جواريهم والقائها في النيل لكي يجري فأنكر هذا، ثم كتب بذلك إلى عمر ـ رضي الله عنه ـ بالمدينة مخبراً إياه عن هذه السُنة، فأرسل إليه عمر ـ رضي الله عنه ـ بطاقةً مكتوب فيها: «من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى نيل أهل مصر. أما بعد: فإن كنت إنما تجرى من قِبَلك ومن أمرك فلا تجرِ، فلا حاجة لنا فيك، وإن كنت إنما تجري بأمر الله الواحد القهار، وهو الذي يجريك، فنسأل الله تعالى أن يجريك» فألقى عمرو بن العاص البطاقة في النيل، فأصبحوا وقد أجراه الله[١].

ثم قال ابن القيم: «وهكذا هذه العين وأمثالها، لو حفرها رجلٌ عمريٌ يَفْرَق منه الشيطان لجرت على رغمهم ـ أي الجن ـ ولم يُذبح لهم عصفور فما فوقه، ولكن لكل زمان رجال».

فهو صريح في إنكاره لهذا الشرك وهذه العادة القبيحة من أهل مكة، وتحسره على أن لم يكن فيهم من يسير على سنة عمر ـ رضي الله عنه ـ في إبطال هذه الجاهليات والشركيات كما أبطل بدعة نيل مصر.

---

(١) انظر: البداية والنهاية (٧/ ١٠٢).

فلا أدري كيف فهم بعضهم من كلامه هذا أنه متساهلٌ في هذا الباب!!؟

فقد ذكر الاستاذ محمد علي مغربي في كتابه «أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر والخامس عشر الهجري»[١] في ترجمته للشيخ عبدالله غازي المكي بأن له كتاباً بعنوان «إفادة الأنام بأخبار البلد الحرام» وأنه نقل عن «آكام المرجان» تلك القصة السابقة ثم قال: «ولقد عجبت من ذكر الغازي هذه القصة وهي ظاهرة الخرافة والتلفيق، وعجبت أكثر من رواية الفاسي لها، فهذا العمل وأن صح فهو يدل على أن الخرافة في مكة في ذلك الزمان حلت محل العقل، وأن الشعوذة استولت على عقول الناس فتوارت العقيدة الصحيحة لتفسح المجال لأوهام الدجالين والمشعوذين، وإلا فكيف تقبل عقول الناس حكاية كهذه الحكاية التي يزف فيهاالمكيون ثوراً يزينونه ويلبسونه أحسن الحلل، ويخرجون به من مكة في موكب بالطبل والزمر، حتى يوصلونه إلى منى فيذبحونه، ويلقون رأسه وأطرافه ودمه في بئر استجابه لطلب الجن الذين يتحكمون في الماء فيجرونه أو يمنعونه، ونجد هذه الرواية منسوبة إلى نجم الدين خليفة بن محمود الكيلاني إمام الحنابلة المعروف بصدقه وأمانته ويتحسر في نهايتها شمس الدين الحنبلي الذي هو ابن القيم[٢] الجوزية على أيام الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب

---

(١) (٤/٩٥).

(٢) الصواب في اسمه «ابن قيم الجوزية» أو «ابن القيم» لأن «الجوزية» اسم مدرسة =

الذي يفرق منه الشيطان، فيجري ماء النيل دون أن يُذبح له عصفور.

تُرى هل نسي الشيخ شمس الدين، والشيخ نجم الدين إمام الحنابلة، هل نسوا الآية القرآنية الكريمة في حرمة الذبح لغير الله تعالى:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ..﴾[1] إلى آخر الآية الكريمة؟ وأين علماء مكة من هذا الحدث البالغ الخطورة؟»[2].

قلت: بل العجب أن يحشر ابن القيم ـ رحمه الله ـ مع هؤلاء الجهلة، وهو الذي أنكر صنيعهم ـ كما سبق ـ وبين أنهم لم يكن فيهم مَن هو عمريٌ يَفْرق منه الشيطان فلا يلجأ إلى هذا العمل الشركي ـ وهو الذبح للجن ـ فالمغربي لم يفهم كلام ابن القيم ـ رحمه الله ـ فاستعجل بكتابته ما سبق، غفر الله للجميع.

= كان والده قيّماً لها.

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٢) «أعلام الحجاز» (٤/ ٩٥).



اتهام
ابن أبي زيد القيرواني بإنكار كرامات الأولياء

من المعلوم أن «من أصول أهل السنة: التصديقُ بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات، والمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر فِرق الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة»[١].

قال الإمام الطحاوي في عقيدته: «ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحدٍ من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء، ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواياتهم»[٢].

قال الشيخ محمد خليل هراس ـ رحمه الله ـ:

«قد تواترت نصوص الكتاب والسنة، ودلت الوقائع قديماً وحديثاً على وقوع كرامات الله لأوليائه المتبعين لهدى أنبيائهم، والكرامة أمر خارق للعادة يجريه الله على يد ولي من أوليائه معونة له على أمر ديني أو دنيوي، ويفرق بينها وبين المعجزة بأن المعجزة تكون مقرونة بدعوى الرسالة بخلاف الكرامة.

ويتضمن وقوع هذه الكرامات حكم ومصالح كثيرة أهمها:

أولاً: أنها كالمعجزة تدل أعظم دلالة على كمال قدرة الله

---

(١) العقيدة الواسطية، لشيخ الإسلام (ص١٧٦ ـ ١٧٧) ط هراس.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٧٤١ ـ ٧٤٥) ط الرسالة.

ونفوذ مشيئته، وأنه فعال لما يريد، وأن له فوق هذه السنن والأسباب المعتادة سنناً أخرى لا يقع عليها علم البشر، ولا تدركها أعمالهم. فمن ذلك قصة أصحاب الكهف، والنوم الذي أوقعه الله بهم تلك المدة الطويلة مع حفظه تعالى لأبدانهم من التحلل والفناء. ومنها ما أكرم الله به مريم بنت عمران من إيصال الرزق إليها وهي في المحراب حتى عجب من ذلك زكريا عليه السلام، وسألها: أنى لك هذا، وكذلك حملها بعيسى بلا أب وولادتها إياه، وكلامه في المهد وغير ذلك.

ثانياً: أن وقوع كرامات الأولياء هو في الحقيقة معجزة للأنبياء، لأن تلك الكرامات لم تحصل لهم إلا ببركة متابعتهم لأنبيائهم وسيرهم على هديهم.

ثالثاً: أن كرامات الأولياء هي البشرى التي عجلها الله لهم في الدنيا، فإن المراد بالبشرى كل أمر يدل على ولايتهم وحسن عاقبتهم ومن جملة ذلك: الكرامات.

هذا ولم تزل الكرامات موجودة لم تنقطع في هذه الأمة إلى يوم القيامة، والمشاهدة أكبر دليل، وأنكر الفلاسفة كرامات الأولياء كما أنكروا معجزات الأنبياء، وأنكر الكرامات أيضاً المعتزلة وبعض الأشاعرة بدعوى التباسها بالمعجزة، وهي دعوى باطلة، لأن الكرامة كما قلنا لا تقترن بدعوى الرسالة.

لكن يجب التنبه إلى أن ما يقول به الدجاجلة والمشعوذون من أصحاب الطرق المبتدعة الذين يسمون أنفسهم بالمتصوفة من

أعمال ومخاريق شيطانية كدخول النار وضرب أنفسهم بالسلاح والإمساك بالثعابين والإخبار بالغيب إلى غير ذلك ليس من الكرامات في شيء، فإن الكرامة إنما تكون لأولياء الله بحق وهؤلاء أولياء الشيطان»(١).

وقال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

«أما الكرامة فهي ما يُجري الله على أيدي أوليائه المؤمنين من خَوَارق العَادَات كالعلم والقدرة وغير ذلك كالظلة التي وقعت على أسيد بن الحضير حين قراءته القرآن. وكإضاءة النور لعباد بن بشر وأسيد بن حضير حين انصرفا من عند النبي ﷺ فلما افترقا أضَاء لكل واحد منهما طرف سوطه.

وشرط كونها كرامة أن يكون من جرت على يده هذه الكرامة مستقيماً على الإيمان ومتابعة الشريعة فإن كان خلاف ذلك فالجاري على يده من الخوارق يكون من الأحوال الشيطانية. ثم ليعلم أن عدم حصول الكرامة لبعض المسلمين لا يدل على نقص إيمانهم لأن الكرامة إنما تقع لأسباب:

منها: تقوية إيمان العبد وتثبيته، ولهذا لم ير كثير من الصحابة شيئاً من الكرامات لقوة إيمانهم وكمال يقينهم.

ومنها: إقامة الحجة على العدو كما حصل لخالد لما أكل السم وكان قد حاصر حصنا فامتنعوا عليه حتى يأكله فأكله وفتح الحصن، ومثل ذلك ما جرى لأبي مسلم الخراساني لما ألقاه

---

(١) شرح الواسطية (ص١٧٧ ـ ١٧٩).

الأسود العَنْسي في النار فأنجاه الله من ذلك لحاجته إلى تلك الكرامة، وكقصة أم أيمن لما خرجت مهاجرة واشتد بها العطش سمعت حساً من فوقها فرفعت رأسها فإذا هي بدلو من ماء فشربت منها ثم رفعت.

وقد تكون الكرامة ابتلاء فيسعد بها قوم ويشقىٰ بها آخرون، وقد يسعد بها صاحبها إن شكر، وقد يَهلك إن أعجب ولم يستقم»[١].

وقال الشيخ ابن عثيمين:

«تنبيه: الكرامات قلنا أنها تكون تأييداً وتثبيتاً للشخص أو نصرا للحق، ولهذا كانت الكرامات في التابعين أكثر منها في الصحابة، لأن الصحابة عندهم من التثبيت والتأييد والنصر ما يستغنون به عن الكَرَامات فإن الرسول ﷺ كان بين أظهرهم، وأما التابعون فإنهم دون ذلك ولذلك كثرت الكرامات، في زمنهم تأييداً لهم وتثبيتاً ونصراً للحق الذي هم عليه»[٢]

قلت: فكرامات الأولياء ثابتة عند علماء أهل السنة، ولا ينكرها إلا من رد النصوص الكثيرة التي جاءت باثباتها. ومن هنا كان اتهام أي عالم من علماء المسلمين بإنكارها هو من التهم العظيمة التي تحتاج إلى تثبت وتبين، لكي لا نبهت أحداً بمخالفة عقيدة

---

(١) شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (ص٧٠٠ الهامش).
(٢) شرح العقيدة الواسطية (ص٦٩٩).

السلف.

وهذا ما حدث مع الإمام ابن أبي زيد القيرواني شيخ المالكية في عصره، الذي كان يُلقب بمالك الصغير[1] حيث اتهمه بعض أهل عصره بأنه يُنكر كرامات الأولياء.

وملخص القضية: أن أبا القاسم الصقليّ كان صوفياً من أولئك الذين تصورهم لنا التراجم من أصحاب الخوارق والادعاءات، وكان يعلن في جرأة أنه بالامكان رؤية الله عز وجل يقظةً!!

فلما رأى ابن أبي زيد انتشار هذه الخرافات بين الناس على يد رجال من أمثال الصقلي الصوفي ألّف كتابين هما: «كتاب الكشف» و«كتاب الاستظهار» بين فيهما زيف ادعاءات الصقلي.

فثارت عليه ـ بعد هذين الكتابين ـ ثائرة الصوفية في عصره، وتابعهم على ذلك بعض من يدعي علم الحديث متهمين إياه بإنكار كرامات الأولياء، وأنه لا يُصدِّق بها، وأكثروا التشنيع عليه.

ثم أرسل خصومه رسالةً إلى الباقلاني (الأشعري) في بغداد يطلبون منه التدخل في هذه المسألة العلمية وحسم النزاع فيها. فألف رسالته «الفرق بين معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء».

وضح فيها أن من عقيدة أهل السنة الإيمان بكرامات الأولياء، وبَيّن أن ابن أبي زيد لا ينكر شيئاً من ذلك ـ كما يزعم خصومه ـ فنصر الله الحق وأظهر براءة ابن أبي زيد من هذا الاتهام.

---

(١) انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» (٤/ ٤٩٢ ـ ٤٩٧).

قال الباقلاني: «وشيخنا أبو محمد ـ أي ابن أبي زيد ـ مع اتساع علمه في الفروع، وإطلاعه على شيء من الأصول، لا ينكر كرامات الأولياء»[(١)].

وقال القاضي عياض في ترجمة ابن أبي زيد: «ولما ألف كتبه على الفكرية، ونقض كتاب عبد الرحيم الصقلي بتأليفه (الكشف) وكتاب (الاستظهار) ورد كثيراً مما تقلده من خارق العادات، على ما قدره في كتابه، شنع عليه المتصوفة، وكثير من أصحاب الحديث عليه ذلك، وأشاعوا أنه نفى الكرامات، وهو رضي الله عنه لم يفعل، بل من طالع كتبه عرف مقصده»[(٢)].

أي أنه أنكر مبالغات أهل التصوف، ومجاوزتهم الحد في هذه الكرامات، كدعوى رؤية الله يقظة، ودعوى انقلاب الأعيان، ونحوها.

قال القاضي عياض في ترجمة (أبو بكر محمد بن وهب التجيبي الحصار): «إن ابن وهب كان يذهب فيها ـ أي الكرامات ـ مذهب شيخه أبي محمد ابن أبي زيد ـ رحمه الله ـ في إنكار الغلو فيها»[(٣)].

إذن: فابن أبي زيد لا ينكر الكرامات المعهودة لأولياء الله، الذين ينعم الله عليهم بها، وإنما ينكر المبالغة في ذلك، وادعاء ما

---

(١) انظر: «المعيار المعرب» للونشريسي (٢/ ٣٩٢).
(٢) ترتيب المدارك (٤/ ٤٩٥).
(٣) المرجع السابق (٤/ ٦٧٦).

لا حقيقة له، ويؤيد هذا أن سبب تأليف ابن أبي زيد لكتابيه السابقين هو ما ادعاه بعضهم من رؤية الله يقظة، فقد جاء في «المعيار المعرب» للونشريسي أن رجلاً يدعي الصلاح كان يدعي رؤية أشياء في منامه، وكان ابن أبي زيد لا يُنكر عليه، إلى أن ادعى أنه يرى الله يقظةً «فلما بلغ أبا محمد ذلك أنكره وألف تأليفاً في الإنكار على هذا الرجل، فقام معه[1] فقهاء القيروان وشنعوا عليه وقالوا: هذا إنكار الكرامات، وهو مذهب المعتزلة»[2].

---

(١) أي مع الرجل.

(٢) «المعيار المعرب» (٢/ ٣٩٢).

* وانظر في هذه القضية: مقال «كرامات الأولياء: النقاش الحاد الذي أثارته في القيروان وقرطبة» للأستاذ عمر بن حمادي ـ مجلة دراسات أندلسية ـ عدد ٤.

وكتاب: «أبو محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني: حياته وآثاره»، للدكتور الهادي الدرقاش (ص٢٩٠). وكتاب: «العرب في صقلية» للدكتور إحسان عباس (ص١١٤ ـ ١١٩)، و«معالم الإيمان» لابن ناجي (٣/ ١١٢).

اتهام
الإمام الشافعي بالتنجيم!



الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ عَلَم من أعلام الأمة، وأحد الأئمة الأربعة من أصحاب المذاهب الفقهية، فهو لا يحتاج إلى تعريف، ذَكَرَ أبو عبدالله الفخر الرازي بأنه يرى علم (التنجيم) ويعمل به! فقد قال الرازي مبيناً مذهب أهل التنجيم وحججهم: «اعلم أن المثبتين لهذا العلم احتجوا من كتاب الله بآيات. . .» إلى أن قال: «وروي أن الشافعي كان عالماً بالنجوم، وجاء لبعض جيرانه ولد، فحكم له الشافعي أن هذا الولد ينبغي أن يكون على العضو الفلاني منه خالٌ صفته كذا وكذا، فوجد الأمر كما قال»(١).

وعقد الرازي ـ أيضاً ـ في كتابه «مناقب الشافعي» فصلاً «في معرفة الشافعي بالنجوم» ذكر فيه أن الشافعي ـ رحمه الله ـ «كان ينظر في النجوم، فجلس يوماً، وامرأة كانت في الطلق، فنظر في الطالع، فقال: تلد جارية عوراء على فرجها خال أسود، وتموت إلى كذا، فكان كما قال، فجعل على نفسه أن لا ينظر في النجوم أبداً، ودفن الكتب التي كانت عنده في النجوم»(٢).

---

(١) نقلاً عن «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/ ١٨٦ ـ ١٨٨).

(٢) مناقب الشافعي للرازي (ص٣٢٨) ت: أحمد السقا.

* قلت: وقد أحسن الإمام ابن أبي حاتم الرازي في حذفه لهذه الخزعبلات من كتابه «آداب الشافعي ومناقبه» واقتصاره على «باب ما ذكر من فراسة الشافعي وفطنته» انظر: (ص١٢٩).

وكذا صنع ابن كثير ـ رحمه الله ـ في كتابه: «مناقب الإمام الشافعي» تحقيق: خليل ملا خاطر.

أما عبد الغني الدقر فقد أساء لنفسه وللشافعي عندما عقد مبحثاً بعنوان «فراسته =

قلت: وكذا صنع البيهقي قبله في كتابه «مناقب الشافعي»! وذكر فيه «باب ما يُستدل به على معرفة الشافعي بالنجوم» ساق تحته الحكايتين السابقتين![1].

قلت: قد أجاب العلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ عن هذا الاتهام الشنيع للإمام الشافعي بقوله راداً على الرازي:

«وأما ما نسبه إلى الشافعي من حكمه بالنجوم على عمر ذلك المولود فلقد نسب الشافعي إلى هذا العلم وحكمه فيه بأحكام ليَعْجَز عن مثلها أئمة المنجمين، وأظن الذى غره في ذلك أبو عبد الله الحاكم فإنه صنف في مناقب الشافعي كتاباً كبيراً وذكر علومه في أبواب، وقال: الباب الرابع والعشرون في معرفته تسيير الكواكب من علم النجوم، وذكر فيه حكايات عن الشافعي تدل على تصحيحه لأحكام النجوم، وكان هذا الكتاب وقع للرازي فتصرف فيه وزاد ونقص وصنف مناقب الشافعي من هذا الكتاب، على أن في كتاب الحاكم من الفوائد والآثار مالم يلم به الرازي، والذي غر الحاكم من هذه الحكايات تساهله في إسنادها، ونحن نبينها ونبين حالها ليتبين أن نسبة ذلك إلى الشافعي كذب عليه، وأن الصحيح عنه من ذلك ما كانت العرب تعرفه من علم المنازل والاهتداء بالنجوم في الطرقات، وهذا هو الثابت الصحيح عنه

= ونظره في النجوم»!! في كتابه «الإمام الشافعي ـ ص٢٦٦» أورد تحته شيئاً من تلك الخزعبلات.

(١) «مناقب الشافعي» للبيهقي(٢/ ١٢٥ ـ ١٢٦).

بأصح إسناد إليه.

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: قال الله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾[1] وقال: ﴿وَعَلَـٰمَـٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾[2] كانت العلامات جبالاً يعرفون مواضعها من الأرض وشمساً وقمراً ونجمًا مما يعرفون من الفلك ورياحاً يعرفون صفاتها في الهواء تدل على قصد البيت الحرام.

وأما الحكايات التي ذكرت عنه في أحكام النجوم فثلاث حكايات:

إحداها: قال الحاكم: قرىء على أبي يعلى حمزة بن محمد العلوي وأكثر ظني أني حضرته حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن العباس الأزدي في آخرين قالوا حدثنا محمد بن أبي يعقوب الجوال الدينوري حدثنا عبد الله بن محمد البلوي حدثني خالي عمارة بن زيد قال كنت صديقاً لمحمد بن الحسن فدخلت معه يوماً على هارون الرشيد فساءله ثم إني سمعت محمد بن الحسن وهو يقول: إن محمد بن إدريس[3] يزعم أن للخلافة أهلاً، قال فاستشاط هارون من قوله غضباً ثم قال: عليَّ به! فلما مثل بين يديه أطرق ساعة ثم رفع رأسه إليه فقال: إيهًا.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٧.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٦.

(٣) أي الشافعي.

قال الشافعي: ما إيهاً يا أمير المؤمنين، أنت الداعي وأنا المدعو، وأنت السائل وأنا المجيب، فذكر حكاية طويلة سأله فيها عن العلوم ومعرفته بها ـ إلى أن قال: كيف علمك بالنجوم؟

قال: أعرف الفلك الدائر، والنجم السائر، والقطب الثابت، والمائي، والناري، وما كانت العرب تسميه الأنواء، ومنازل النيران، والشمس، والقمر، والاستقامة، والرجوع، والنحوس، والسعود، وهيآتها، وطبائعها، وما استدل به من بري وبحري، وأستدل في أوقات صلاتي، وأعرف ما مضى من الأوقات في كل ممسى ومصبح، وظعني في أسفاري.

قال: فكيف علمك بالطب؟

قال: أعرف ما قالت الروم مثل أرسطاطاليس ومهراريس وفرفوريس وجالينوس وبقراط واسد فليس بلغاتهم، وما نقل من أطباء العرب وفلاسفة الهند ونمقته علماء الفرس، مثل حاماسف وشاهمرو وبهم ردويوز جمهر، ثم ساق العلوم على هذا النحو في حكاية طويلة يعلم من له علم بالمنقولات أنها كذب مختلق وإفك مفترى على الشافعي، والبلاء فيها من عند محمد بن عبد الله البلوي هذا فإنه كذاب وضاع، وهو الذي وضع رحلة الشافعي وذكر فيها مناظرته لأبي يوسف بحضرة الرشيد، ولم ير الشافعي أبا يوسف ولا اجتمع به قط، وإنما دخل بغداد بعد موته!

ثم إن في سياق الحكاية ما يدل من له عقل على أنها كذب

مفترى، فإن الشافعي لم يعرف لغة هؤلاء اليونان البتة حتى يقول إني أعرف ما قالوه بلغاتهم.

وأيضاً فإن في الحكاية أن محمد بن الحسن وشى بالشافعي إلى الرشيد وأراد قتله، وتعظيم محمد الشافعيَّ ومحبته له وتعظيم الشافعي له وثناؤه عليه هو المعروف، وهو يدفع هذا الكذب.

وأيضاً: فإن الشافعي ـ رحمه الله ـ لم يكن يعرف علم الطب اليوناني، بل كان عنده من طب العرب طرف حفظ عنه في منثور كلامه، بعضه: كنهيه عن أكل الباذنجان بالليل، وأكل البيض المسلوق بالليل، وكان يقول: عجباً لمن يتعشى ببيض وينام كيف يعيش، وكان يقول: عجباً لمن يخرج من الحمام ولا يأكل كيف يعيش ـ يعني عقب الحجامة ـ وكان يقول: احذر أن تشرب لهؤلاء الأطباء دواء ولا تعرفه، وكان يقول: لا تسكن ببلدة ليس فيها عالم ينبئك عن دينك ولا طبيب ينبئك عن أمر بدنك، وكان يقول: لم أر شيئا أنفع للوباء من البنفسج يدهن به ويشرب إلى أمثال هذه الكلمات التي حُفظت عنه.

فأما أنه كان يعلم طب اليونان والروم والهند والفرس بلغاتها فهذا بهت وكذب عليه، قد أعاذه الله عن دعواه، وبالجملة فمن له علم بالمنقولات لا يستريب في كذب هذه الحكاية عليه ولولا طولها لسقناها ليتبين أثر الصنعة والوضع عليها.

وأما الحكاية الثانية: فقال الحاكم: أخبرنا أبو الوليد الفقيه قال حدثت عن الحسن بن سفيان عن حرملة قال: كان الشافعي يديم

النظر في كتب النجوم وكان له صديق وعنده جارية قد حبلت، فقال: إنها تلد إلى سبعة وعشرين يوما ويكون في فخذ الولد الأيسر خال أسود، ويعيش أربعة وعشرين يوماً ثم يموت، فجاءت به على النعت الذي وصف، وانقضت مدته فمات، فأحرق الشافعي بعد ذلك تلك الكتب، وما عاود النظر في شيء منها.

وهذا الإسناد رجاله ثقات، لكن الشأن فيمن حدث أبا الوليد بهذه الحكاية عن الحسن بن سفيان أو فيمن حدث بها الحسن عن حرملة، وهذه الحكاية لو صحت لوجب أن تثنى الخناصر على هذا العلم وتشد به الأيدي، لا أن تحرق كتبه ويهان غاية الإهانة ويجعل طعمه للنار، وهذا لا يفعل إلا بكتب المحال والباطل.

ثم إنه ليس في العالم طالع للولادة يقتضي هذا كله كما سنذكره عن قريب إن شاء الله تعالى، والطالع عند المنجمين طالعان:

طالع مسقط النطفة: وهو الطالع الأصلي، وهذا لا سبيل إلا العلم به إلا في أندر النادر الذي لا يقتضيه الوجود.

والثاني: طالع الولادة: وهم معترفون أنه لا يدل على أحوال الولد وجزئيات أمره لأنه انتقال الولد من مكان إلى مكان، وإنما أخذوه بدلاً من الطالع الأصلي لما تعذر عليهم اعتباره، وهذه الحكاية ليس فيها أخذ واحد من الطالعين، لأن فيها الحكم على المولود قبل خروجه من غير اعتبار طالعه الأصلي، والمنجم يقطع بأن الحكم على هذا الولد لا سبيل إليه، وليس في صناعة النجوم ما يوجب الحكم عليه والحالة هذه، وهذا يدل على أن هذه

الحكاية كذب مختلق على الشافعي على هذا الوجه.

وكذلك الحكاية الثالثة، وهي ما رواه الحاكم أيضاً: أنبأني عبدالرحمن بن الحسن القاضي أن زكريا بن يحى الساجي حدثهم أخبرني أحمد بن محمد بن بنت الشافعي قال سمعت أبي يقول: كان الشافعي وهو حدث ينظر في النجوم وما نظر في شيء إلا فاق فيه، فجلس يوماً وامرأة تلد، فحسب فقال: تلد جارية عوراء على فرجها خال أسود، وتموت إلى كذا وكذا، فولدت، فكان كما قال، فجعل على نفسه ألا ينظر فيه أبداً، وأمر هذه الحكاية كالتي قبلها، فإن ابن بنت الشافعي لم يلق الشافعي ولا رآه، والشأن فيمن حدثه بهذا عنه، والذي عندي في هذا أن الناقل إن أُحسن به الظن فإنه غلط على الشافعي، والشافعي كان من أفرس الناس وكان قد قرأ كتب الفراسة وكانت له فيها اليد الطولى، فحكم في هذا القضية وأمثالها بالفراسة فأصاب الحكم، فظن الناقل أن الحكم كان يستند إلى قضايا النجوم وأحكامها، وقد برأ الله من هو دون الشافعي من ذلك الهذيان، فكيف بمثل الشافعي رحمه الله في عقله وعلمه ومعرفته حتى يروج عليه هذيان المنجمين الذي لا يروج إلا على جاهل ضعيف العقل، وتنزيه الشافعي رحمه الله عن هذا هو الذي ينبغي أن يكون من مناقبه، فأما أن يذكر في مناقبه أن كان منجماً يرى القول بأحكام النجوم وتصحيحها فهذا فعل من يذم بما يظنه مدحاً، وإذا كان الشافعي شديد الإنكار على المتكلمين مزرياً بهم وكان حكمه فيهم أن يضربوا بالجريد ويطاف

بهم في القبائل، فماذا رأيه في المنجمين؟ وهو أجل وأعلم من أن يحكم بهذا الحكم على أهل الحق ومن قضاياهم في الصدق ينتهي إلى الحد الذي ذكر في هذه الحكاية، فذكر عبد الرحمن بن أبي حاتم والحاكم وغيرهما عن الحميدي قال: قال الشافعي: خرجت إلى اليمن في طلب كتب الفراسة حتى كتبتهاوجمعتها، ثم لما كان انصرافي مررت في طريقي برجل وهو محتب بفناء داره أزرق العين ناتيء الجبهة سفاط، فقلت له: هل من منزل؟ قال: نعم، قال الشافعي: وهذا النعت أخبث ما يكون في الفراسة، فأنزلني، فرأيت أكرم رجل بعث إليّ بعشاء وطيب وعلف لدوابي وفراش ولحاف، وجعلت أتقلب الليل أجمع ما أصنع بهذه الكتب، فلما أصبحت قلت للغلام أسرج فأسرج، فركبت ومررت عليه وقلت له: إذا قدمت مكة ومررت بذي طوى فاسأل عن منزل محمد بن إدريس الشافعي.

فقال لي الرجل: أمولىً لأبيك أنا؟

قلت: لا.

قال: فهل كانت لك عندي نعمة؟

قلت: لا.

قال: فأين ما تكلفت لك البارحة!؟

قلت: وما هو.

قال: اشتريت لك طعاماً بدرهمين، وأدما بكذا، وعطراً بثلاثة

دراهم، وعلفاً لدوابك بدرهمين، وكرى الفراش واللحاف درهمان!!

قال: قلت: يا غلام فهل بقي شيء؟

قال: كرى المنزل فإني وسعت عليك وضيقت على نفسي.

فغبطت نفسي بتلك الكتب، فقلت له بعد ذلك: هل بقي شيء؟

قال: امض أخزاك الله فما رأيت شراً منك!!

وقال الربيع: اشتريت للشافعي طيباً بدينار فقال لي: ممن اشتريته؟

فقلت: من ذلك الأشقر الأزرق.

فقال: أشقر أزرق، اذهب فرده.

وقال الربيع: مر أخي في صحن الجامع فدعاني الشافعي فقال لي يا ربيع أنظر إلى الذي يمشي، هذا أخوك؟

قلت: نعم أصلحك الله.

قال: اذهب، ولم يكن رآه قبل ذلك.

قال قتيبة بن سعيد: رأيت محمد بن الحسن والشافعي قاعدين بفناء الكعبة فمر رجل، فقال أحدهما لصاحبه: تعال نركز على هذا المار أي حرفة معه، فقال أحدهما: هذا خياط، وقال الآخر: هذا نجار، فبعثا إليه فسألاه؟ فقال: كنت خياطاً واليوم أنجر أو

كنت نجاراً واليوم أخيط!

وقال الربيع: سمعت الشافعي وقدم عليه رجل من أهل صنعاء فلما رآه قال له: من أهل صنعاء؟

قال: نعم.

قال: فحداد أنت؟

قال: نعم.

وقال: كنت عند الشافعي إذ أتاه رجل فقال له الشافعي: أنساج أنت؟

قال: عندي أُجراء.

وقال: كنا عند الشافعي إذ مر به رجل، فقال الشافعي: لا يخلو هذا أن يكون حائكاً أو نجاراً. قال: فدعوناه فقال: ما صنعتك؟

فقال: نجار.

فقلنا: أو غير ذلك؟

قال: عندي غلمان يعملون الثياب!

وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: احذروا من كل ذي عاهة في بدنه، فإنه شيطان. قال حرملة: قلت: من أولئك؟ قال: الأعرج والأحول والأشل وغيره.

وقال: اشتهى الشافعي يوماً عنباً أبيض فأمرني فاشتريت له منه

بدرهم، فلما رآه استجاده فقال لي: يا أبا محمد ممن اشتريت هذا؟ فسميت له البائع، فنحى الطبق من بين يديه وقال لي: رده عليه واشتر لي من غيره.

فقلت له: وما شأنه؟

فقال: ألم أنهك أن تصحب الأزرق الأشقر فإنه لا ينجب، فكيف آكل من شيء اشتريته لي ممن أنهى عن صحبته!؟

قال الربيع: فرددت العنب على البائع واعتذرت إليه بكلام حسن واشتريت له عنباً من غيره.

وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: احذروا الأعور والأحول والأعرج والأحدب والأشقر والكوسج وكل من به عاهة في بدنه وكل ناقص الخلق فاحذروه، فإنه صاحب لؤم ومعاملته حسرة.

وقال مرة أخرى: فإنهم أصحاب خب.

وقال الربيع: دخلنا على الشافعي عند وفاته أنا والبويطي والمزني ومحمد بن عبد الله ابن عبد الحكم. قال: فنظر إلينا الشافعي ساعة فأطال ثم التفت فقال: أما أنت يا أبا يعقوب فستموت في حديد ـ يعني البويطي ـ.

وأما أنت يا مزني فسيكون لك بمصر هنات وهنات، ولتدركن زمانا تكون أقيس أهل ذلك الزمان.

وأما أنت يا محمد فسترجع إلى مذهب أبيك.

وأما أنت يا ربيع فأنت أنفعهم لي في نشر الكتب. قم يا أبا يعقوب فتسلم الحلقة.

قال الربيع: فكان كما قال.

وقال الربيع: ما رأيت أفطن من الشافعي لقد سمى رجالاً ممن يصحبه فوصف كل واحد منهم بصفة ما أخطأ فيها فذكر المزني والبويطي وفلاناً فقال ليفعلن فلان كذا وفلان كذا وليصحبن فلان السلطان وليقلدن القضاء، وقال لهم يوماً وقد اجتمعوا: ما فيكم أنفع من هذا، وأومأ إليَّ لأنه أمثلكم بأخيه، وذكر صفاتا غير هذه.

قال: فلما مات الشافعي صار كلٌ منهم إلى ما ذكر فيه ما أخطأ في شيء من ذلك.

وقال حرملة: لما وقع الشافعي في الموت خرجنا من عنده فقلت لأبي: يا أبه كل فراسة كانت للشافعي أخذناها يداً بيد إلا قوله يقتلني أشقر، وها هو في السياق، فوافينا عبدالله بن عبدالحكم ويوسف بن عمرو فقلنا: إلى أين؟ قال: إلى الشافعي.

فما بلغنا المنزل حتى أدركنا الصراخ عليه.

قلنا: مه ما لكم؟

قالوا: مات الشافعي.

فقال أبي: من غمَّضه؟

قالوا: يوسف بن عمرو ـ وكان أزرق ـ!

وهذه الآثار وغيرها ذكرها ابن أبي حاتم والحاكم في مصنفيهما في مناقب الشافعي وهي اللائقة بجلالته ومنصبه، لا ما باعده الله منه من أكاذيب المنجمين وهذياناتهم، والله أعلم»[١].

* * *

(١) مفتاح دار السعادة (٢/٢١٩ ـ ٢٢٣).

اتهـــــــام

الإمام الشافعي بالتشيع

هذا اتهام ثانٍ للإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ زعمت فيه الرافضة عليه أنه ـ رحمه الله ـ كان شيعياً ولم يكن سنياً!

قال الرازي في كتابه «مناقب الإمام الشافعي» تحت فصل «في طعن الناس في اعتقاد الشافعي وبيان الجواب عنه»:

«وأما الرافضة: فزعموا أنه منهم، واحتجوا عليه بوجوه:

الأول: أنه ذكر أشعاراً مشعرة برغبته في ذلك المذهب. روي أن المزني قال: قلت للشافعي: إنك رجل توالي أهل البيت، فلو عملت في هذا الباب أبياتاً. فقال:

وما زال كتمانيك حتى كأنني
برد جواب السائلين لأعجم
وأكتم ودي، مع صفاء مودتي
لتسلمَ من قول الوشاة، وأسلم

وقال:

أنا الشيعي في ديني وأهلي
بمكة، ثم داري عسقلية
بأطيب مولد وأعز فخر
وأحسن مذهب يسمو البرية

وقال أيضاً:

يـاراكبـاً قـف بـالمحصـب مـن منـى
واهتـف بقـاعـد جمعهـا والنـاهـض
سحـراً إذا فـاض الحجيـج إلـى منى
فيضـاً، كملتطـم الفـرات الفـائـض
إن كـان رفضـاً حـب آل محمـد
فليشهـد الثقـلان أنـي رافضـي

ونُقل عن الربيع أنه قال: حججنا مع الشافعي، فما ارتقى نجداً ولا هبط وادياً، إلا وهو يبكي، وينشد هذه الأبيات الثلاثة.

وقال أيضاً:

آل النبـي ذريعتي وهم إليك وسيلتـي
أرجو بأن أعطى غداً بيد اليمين: صحيفتي

الحجة الثانية لهذه الطائفة: أن يحيى بن معين رماه بالرفض. وقال: طالعت كتابه في السير، فوجدته لم يذكر إلا علي بن أبي طالب، رضي الله عنه. وذلك يدل على ما قلناه.

الحجة الثالثة: أنه حين كان باليمن، انظم إلى بعض العلوية. وكان ينصرهم. ولهذا السبب أخذه هرون الرشيد، حتى وقع ما وقع».

قال الرازي: «أما دعوى الرافضة: فباطلة، لأنه قد اشتهر عنه: أنه كان يقول بإمامة الخلفاء الراشدين، وكان كثير الطعن في الروافض. قال يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشافعي يقول:

«أجيز شهادة أهل الأهواء كلهم، إلا الرافضة. فإنهم يشهدون بعضهم لبعض، وقال يونس: «كان الشافعي يعيب على الروافض. ويقول: «هم شر عصابة»

وأما مدح علي عليه السلام: وحبه، والميل إليه. فذاك لا يوجب القدح، بل يوجب أعظم أنواع المدح.

وأما طعن يحيى بن معين: فالجواب عنه: **ما** روى البيهقي[(١)] عن أبي داود السجستاني أنه قيل لأحمد بن حنبل: إن يحيى ابن معين ينسب الشافعي ابن ادريس إلى التشيع.

فقال أحمد ليحيى بن معين: كيف عرفت ذلك؟

فقال يحيى: إني نظرت في تصنيفه في قتال أهل البغي، فرأيته قد احتج من أوله إلى آخره بعلي بن أبي طالب عليه السلام.

فقال أحمد: ياعجباً لك. فبمن كان يحتج الشافعي في قتال أهل البغي؟ فإن أول من ابتلي من هذه الأمة بقتال أهل البغي، هو علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ

قال: فخلى يحيى من كلامه.

وأيضاً: فإن يحيى بن معين، كان شديد الحسد للشافعي[(٢)].

---

(١) في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٥٠ ـ ٤٥١).

(٢) لا دليل على هذا الادعاء من الرازي المتعصب لامامه، لأن يحيى بن معين إمام من أئمة الجرح والتعديل، لا يحكم على الرجال بقصد التشهي أو الحسد ـ كما يزعم الرازي ـ وإنما ينزلهم منازلهم بحسب أقوالهم وأفعالهم. وإنما نقموا عليه =

وكان يلوم أحمد بن حنبل على تعظيمه الشافعي وكان أحمد بن حنبل يلومه على ذلك الحسد. وقد طعنوا في يحيى بن معين بسبب كثرة طعنه في الناس. وقالوا في حقه شعراً:

ولابن معين في الرجال وقيعة
سيسأل عنها والمليك شهيد
فإن كان صدقاً. يدعيه فغيبة
وإن كان كذباً، فالعذاب شديد

ولما سمع الشافعي، أن بعض الناس رماه بالتشيع، أنشد وقال:

إذا نحن فضلنا علياً فإننا
روافض بالتفضيل عند ذوي الجهل
وفضل أبي بكر إذا ما ذكرته
رميت بنَصْب عند ذكريَ للفضل
فلازلت ذا رفض ونصب كليهما
أدين به، حتى أوسد في الرمل»[١]

= أنه كان متشدداً في الجرح، ولعل نقده للشافعي مثال لهذا التشدد حيث اتهمه بالتشيع لأنه رآه يُكثر من ذكر أقوال علي ـ رضي الله عنه ـ في باب قتال البغاة، إضافة إلى أنه ـ أي الشافعي ـ من آل البيت، ولذا فقد أطراهم كثيراً في شعره، كل هذا قاد ابن معين إلى إصدار اتهامه ذاك في حق الشافعي، ولكن الإمام أحمد بما عرف عنه من التوسط والاعتدال أنكر هذا التشدد من يحيى، وأنزل الشافعي منزله، لما يعرفه عنه. انظر: «الانتقاء» لابن عبدالبر (ص١٧٧ ـ ١٧٩)ط. أبو غدة.

(١) مناقب الإمام الشافعي: للرازي (ص١٤٠ ـ ١٤٣).

قلت: ومما يشهد ببطلان هذا الاتهام، أنه قد تكاثرت أقوال الشافعي ـ رحمه الله ـ التي تشهد بأنه كان إماماً من أئمة أهل السنة في باب الصحابة، حيث أثنى عليهم جميعاً، ورتبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، كما هو قول أهل السنة.

فقد عقد البيهقي باباً في كتابه «مناقب الشافعي» ساق فيه بإسناده ما يؤثر عن الشافعي في الخلفاء الراشدين الأربعة.

إليك شيئاً مما جاء فيه ـ بعد حذف الأسانيد ـ:

قال الشافعي: «وقد أثنى الله، تبارك وتعالى، على أصحاب رسول الله، ﷺ، في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله، ﷺ، من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله وهنَّاهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصدِّيقين والشهداء والصالحين، هم أدوا إلينا سنن رسول الله، ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله، ﷺ، عاماً وخاصاً، وعزماً وإرشاداً. وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمرٍ استدرك به علم واستنبط به. وآراؤهم لنا أحمدُ وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا والله أعلم»[١].

وقال: «أفضل الناس بعد رسول الله، ﷺ، أبو بكر، ثم عمر،

---

(١) (ص٤٤٢).

ثم عثمان، ثم علي، رضوان الله عليهم»[١]

وقال: «أفضل الناس بعد رسول الله، ﷺ، أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضي الله عنهم»[٢].

وقال: «اضطر الناس بعد رسول الله ﷺ، إلى أبي بكر، فلم يجدوا تحت أديم السماء خيراً من أبي بكر، من أجل ذلك استعملوه على رقاب الناس»[٣]

وقال: «ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر، وتقديمهما على جميع الصحابة. وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان: منهم من قدم علياً على عثمان، ومنهم من قدم عثمان على عليّ ونحن لا نخطىء أحداً من أصحاب رسول الله، ﷺ، فيما فعلوا»[٤].

وقال الربيع بن سليمان: «سمعت الشافعي يقول في التفضيل: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي»[٥].

وقال: «سمعت الشافعي يقول في الخلافة: التفضيل يبدأ بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي»[٦]..

---

(١) (ص٤٣٣).
(٢) (ص٤٣٣).
(٣) (ص٤٣٤).
(٤) (ص٤٣٤).
(٥) (ص٤٣٢).
(٦) (ص٤٣٢).

وقال الشافعي:

«شهدت بأن الله لا شيء غيره ... وأشهد أن البعث حق وأخلصُ

وأن عُرى الإيمان قول محسَّن ... وفعل زكي قد يزيد وينقص

وأن أبا بكر خليفة أحمد ... وكان أبو حفص على الخير يحرص

وأُشهد ربي أن عثمان فاضل ... وأن علياً فضله متخصص

أئمة قوم يُقتدى بفعالهم ... لحا الله من إياهمو يتنقص»[١]

قلت: ومما يدل على براءة الشافعي من هذا الاتهام، أنه ذم الروافض والشيعة في كثير من أقواله التي اشتهرت عنه، بل كان يقول: «ما كلمت رجلاً في بدعة قط إلا كان يتشيع» قال البيهقي: «وهذا يدل على كثرة مناظرته أهل البدع حتى عرف عادتهم في إظهار مذهب الشيعة، وإضمار ما وراءه من البدعة التي هي أقبح منه»[٢]

وكان يقول ـ رحمه الله ـ: «أجيز شهادة الأهواء كلهم إلا

---

(١) (ص٤٤٠).

(٢) مناقب الشافعي (١/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨).

الرافضة، فإنهم يشهد بعضهم لبعض»[١].

ويقول: «لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة»[٢].

وكان يقول إذا ذكر الرافضة: «شرُ عصابة»[٣].

ومما يشهد ببطلان هذا الاتهام ـ أيضاً ـ أن الشافعي نفسه قد أنكره وتبرأ منه.

فقد أخرج ابن عبدالبر في كتابه «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» بسنده: «قيل للشافعي: إنَّ فيك بعضَ التشيُّع، قال: وكيف ذاك؟ قالوا: لأنك تُظهرُ حُبَّ آل محمد، فقال: يا قوم، ألم يَقُل رسولُ الله ﷺ: «**لا يُؤمِنُ أحدُكم حتى أكونَ أَحَبَّ إليه من والدِهِ ووَلَدِهِ والناس أجمعين**»، وقال: «**إن أوليائي من عِترتي: المُتَّقُون**». فإذا كان واجباً عليَّ أن أُحِبَّ قَرابتي وذوي رحمي إذا كانوا من المتقين، أليس من الدِّين أَن أُحِبَّ قَرابةَ رسول الله ﷺ إذا كانوا من المتقين، لأنه كان يُحِبُّ قرابتَه، وأَنشَد:

يا راكباً قِفْ بالمحصَّبِ مِن مِنىً»[٤]

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق. وانظر أيضاً: «عقيدة الإمام الشافعي» للدكتور محمد الخميس (ص٤٣ ـ ٤٧).

(٤) (ص١٤٦ ـ ١٤٧) ط أبو غدة. وانظر أيضاً: «جامع بيان العلم»، لابن عبدالبر (٢/١٢٥ ـ ١٢٧). ورسالة: «منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة» للدكتور محمد العقيل (٢/٤٨٦).

اتهام
معاوية - رضي الله عنه - بسَمِّ
الحسن بن علي - رضي الله عنهما -!

هذا اتهام شنيع تولى كِبْره أعداء الصحابة من الرافضة الذين افتروا على الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ بأنه قد أمر بَسمِّ الحسن بن علي ـ رضي الله عنه ـ ليتخلص منه في سبيل تنصيب ابنه يزيد ولياً للعهد!

وقد قام الأستاذ محمد بن عبدالهادي الشيباني بتفنيد هذا الاتهام والذب عن عرض هذا الصحابي الجليل؛ حيث قال ـ حفظه الله ـ:

«كانت وفاة الحسن بن علي على أكثر الآراء في سنة تسع وأربعين من الهجرة[١]، وقيل في سنة الخمسين[٢].

ولعل الخلاف في تحديد سنة وفاته، مرده إلى الخلاف في عام الجماعة فالبعض ذهب إلى أنه في عام إحدى وأربعين، والبعض قال إنه في عام أربعين.

---

(١) خليفة، التاريخ ٢٠٩؛ البلاذري، أنساب الأشراف ٣/ ٦٤؛ الدولابي الذرية الطاهرة ٧٢؛ أبو الشيخ الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان ١/ ١٩٢؛ البغدادي، تاريخ بغداد ١/ ١٤٠؛ ابن عبدالبر، الاستيعاب ١/ ٣٨٩؛ ابن عساكر ٤/ق ٤٥٤؛ المزي، تهذيب الكمال ٦/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء ٣/ ١٨٦.

(٢) البغدادي، تاريخ بغداد ١/ ١٣٨؛ ابن عبدالبر، الاستيعاب١/ ٣٨٩؛ القضاعي الأنباء بأنباء وتواريخ الخلفاء ق٦١ب؛ الفاسي، العقد الثمين ٤/ ١٥٨؛ ابن حجر، فتح الباري ٧/ ١٢٠.

وتذكر بعض الروايات أن الحسن بن علي توفي متأثراً بالسم الذي وضع له. فتقول الرواية: إن الحسين بن علي دخل على الحسن فقال: يا أخي إني سقيت السم ثلاث مرات، ولم أسق مثل هذه المرة، إني لأضع كبدي، فقال الحسين: من سقاك يا أخي؟ فقال: ما سؤالك عن هذا؟ أتريد أن تقتلهم؟ أكلهم إلى الله، وما إني بمحدثك شيئاً، إن يكن صاحبي الذي أظن، فالله أشد نقمة، وإلا فوالله لا يقتل بي بريء»[(١)].

وقال عند موته: «اللهم إني أحتسب نفسي عندك فإنها أعز الأنفس علي»[(٢)]. وقد اتجهت أصابع الاتهام نحو زوجة الحسن: جعدة بنت الأشعث بن قيس أمير كندة، فهذه أم موسى[(٣)] سرية

---

(١) ابن سعد، الطبعة الخامسة/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤ بإسناد ضعيف بسبب عمير بن إسحاق، ابن أبي شيبة، المصنف ١٥/ ٩٤ من طريق عمير بن إسحاق؛ أبو جعفر محمد بن حبيب، أسماء المغتالين ضمن كتاب نوادر المخطوطات: ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٥ من نفس الطريق؛ أبو العرب، المحن ١٦٤ من نفس الطريق؛ أبو نعيم، حلية الأولياء ٢/ ٣٨ من نفس الطريق؛ ابن عبدالبر الاستيعاب ١/ ٣٨٩ بإسناد ضعيف بسبب الانقطاع بين قتادة والحدث؛ ابن عساكر ٤/ ق٥٤٤ من طريق عمير بن إسحاق؛ ابن الجوزي، صفوة الصفوة ١/ ٣٢٨، ٣٢٦ وله أيضاً المنتظم ٥/ ٢٢٥ من طريق أبي نعيم؛ العيني، عقد الجمان ق٢٥٩/ ب.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ٢/ ٣٨ بسند حسن إلى رقبه بن مصقلة؛ ابن الجوزي، الثبات عند الممات ص١٠٣ من طريق ابن أبي الدنيا بسند حسن إلى رقبه بن مصقلة.

(٣) أم موسى: سرية علي، قيل اسمها فاختة، وقيل حبيبة، مقبولة، من الثالثة =

علي تتهم جعدة بأنها دست السم للحسن[١].

لكن: ما هو الدافع لوضع السم للحسن؟

حاول البعض من الإخباريين والرواة أن يوجدوا علاقة بين البيعة ليزيد وبين وفاة الحسن، بل وتعداه إلى وفاة سعد بن أبي وقاص[٢].

= (التقريب ٧٥٩).

(١) ابن سعد/ الطبعة الخامسة ٢٧٥ بإسناد ضعيف بسبب أم موسى؛ أبو العرب، المحن ١٦٥؛ الحاكم، المستدرك ٣/ ١٧٦ وكل الأسانيد من طريق زهير بن العلاء وهو متروك، فالسند ضعيف جداً؛ ابن عساكر ٤/ ق٤٤٥ بإسناد ضعيف من طريق أم موسى؛ المزي، تهذيب الكمال ٦/ ٢٥٢، ٢٥٣ من نفس الطريق؛ ابن كثير، البداية والنهاية ٨/ ٤٤ من طريق ابن سعد.

(٢) ذكر العسكري أن معاوية دس السم إلى عمرو بن حريث، والأشعث بن قيس، وحجار بن أبحر، وشبث بن ربعي.
وبعث إلى الحسن رجلاً فقال: «إن قتلت الحسن فلك مائة ألف درهم وجند من أجناد الشام وبنت من بناتي، فبلغ الحسن فاستلأم، ولبس درعاً وكفَّرها، وكان يحترز ولا يتقدم للصلاة بسهم إلا كذلك، فرماه أحدهم في الصلاة بسهم فلم يثبت فيه لما عليه من اللامة..» نسبه إلى (البحار جـ١/ ١٧ عن علل الشرائع).
ويأتي ابن رستم بطريق آخر فيقول: إن معاوية سم الحسن سبعين مرة فلم يعمل فيه السم فأرسل إلى امرأته جعدة بنت محمد بن الأشعث بن قيس وبذل لها عشرين ألف دينار وإقطاع عشر ضياع من شعب سواد، وسواد الكوفة، وضمن لها أن يزوجها يزيد أو ابنه فسقت الحسن السم...» (ابن رستم الطبري، دلائل الإمامة ص٦١).
وهكذا يؤلف الروافض الأكاذيب على الصحابة حتى يصلوا إلى تكفيرهم =

وإذا تقصينا أسانيد من ذكر علاقة معاوية ويزيد بسم الحسن نجد أن ضعفها من جهة السند والمتن واضح تمام الوضوح.

وإن من الدلالة على ضعف تلك الاتهامات وعدم استنادها إلى معقول أو محسوس ما ذكر حول علاقة جعدة بنت قيس بمعاوية ويزيد، حيث زعموا أن يزيد بن معاوية أرسل إلى جعدة بنت قيس أن سمي حسناً فإني سأتزوجك، ففعلت، فلما مات الحسن بعثت جعدة إلى يزيد تسأله الوفاء: فقال: إنا والله لم نرضك له أفنرضاك لأنفسنا[1].

= كما هو معلوم من معتقدهم. وصدق الشافعي رحمه الله حين يقول: الروافض أكذب الناس. انظر أمثلة لمعتقداتهم وأكاذيبهم ـ رجال الكشي ـ كشف الأسرار للخميني، الكافي للكليني وغيرها. وانظر إلى كتابات أصول السنة ومعتقداتهم مثل كتاب محب الدين الخطيب رحمه الله (الخطوط العريضة) ـ إحسان إلهي ظهير رحمه الله (الشيعة والتشيع).

(١) تهذيب الكمال ٦/٤٥٣ وفي السند ابن جعدية (يزيد بن عياض) كذبه مالك وغيره (تقريب التهذيب ٦٠٤) وقريباً من هذا انظر مقاتل الطالبين ٧٣ بإسناده عن أحمد بن عبدالله بن عمار من رؤوس الشيعة (ميزان الاعتدال ١/١١٨) وفي أسانيده أيضاً عيسى بن مهران رافضي كذاب جبل قال الخطيب: من شياطين الرافضة، وقع لي كتاب له كفر فيه الصحابة (لسان الميزان ٤/٤٠٦). ابن أبي الحديد نهج البلاغة ٤/١٨ من طريق أبي الفرج الأصبهاني، وذكر البلاذري في أنساب الأشراف (٣/٥٩ ط المحمودي) عن الهيثم بن عدي أن الذي بعث لها معاوية بمئة ألف هي هند بنت سهيل بن عمرو زوجة الحسن. والهيثم بن عدي كذاب.

وعلق المحمودي الرافضي وقال: لا تنافي بين هذا الحديث وما يدل على =

لعل الناقد لمتن هذه الرواية يتجلى له عدة أمور:

١ ـ هل معاوية رضي الله عنه أو ولده يزيد بهذه السذاجة ليأمرا امرأة الحسن بهذا الأمر الخطير، الذي فيه وضع حد لحياة الحسن بن علي غيلة. ما هو موقف معاوية[١]، أو ولده أمام المسلمين لو أن جعدة كشفت أمرهما؟!

٢ ـ هل جعدة بنت الأشعث بن قيس بحاجة إلى شرف أو مال حتى تسارع لتنفيذ هذه الرغبة من يزيد، وبالتالي تكون زوجة له. أليست جعدة ابنة أمير قبيلة كندة كافة وهو الأشعث بن قيس، ثم أليس زوجها وهو الحسن بن علي أفضل الناس شرفاً ورفعة بلا

= أن معاوية دس إلى ابنة الأشعث وأنها سمته، فإنهما مثبتان دالان على أن معاوية دس إليهما معاً، ص٥٩ من الحاشية. وقد ذكر هذه الرواية الهيثمي في الصواعق المحرقة ص٢١٦ ويرى أن هذا الأمر هو الصحيح!!

(١) لقد ورد في المسند عن خالد بن معدان قال: وفد المقدام بن معد يكرب إلى معاوية فقال للمقدام: أعلمت أن الحسن توفي، فترجع المقدام، فقال له معاوية: أتراها مصيبة؟ فقال: ولم لا أراها مصيبة؟ وقد ضمه رسول الله ﷺ وقال: هذا مني وحسين بن علي رضي الله عنهما.
قال البنا رحمه الله: أورده أبو داود في كتاب اللباس وأخرجه النسائي مختصراً وأورده الحافظ ابن كثير مختصراً وقال: فيه نكاره لفظاً ومعنى. انظر الفتح الرباني (١٣/ ١٧١).
«ويبدو أن افتعال هذه القضية لم يكن شائعاً آنذاك لأننا لا نلمس لها أثراً في قضية قيام الحسين أو عتاباً من الحسين لمعاوية». (د. جميل المصري. أثر أهل الكتاب في الفتن والحروب الأهلية ص٤٨٢).

منازعة؟ إن أمه فاطمة وجده الرسول ﷺ وكفى به فخراً.

وأبوه علي بن أبي طالب أحد العشرة المبشرين بالجنة ورابع الخلفاء الراشدين.

إذاً ما هو الشيء الذي تسعى إليه جعدة وتحصل عليه حتى تنفذ هذا العمل الخطير.

٣ ـ لقد وردت الروايات تفيد أن الحسن قال: لقد سقيت السم مرتين وفي رواية ثلاث مرات[1]، وفي رواية سقيت السم مراراً، هل بإمكان الحسن أن يفلت من السم مراراً إذا كان مدبر العملية هو معاوية أو يزيد، نعم إن عناية الله وقدرته فوق كل شيء، ولكن كان بإستطاعة معاوية أن يركز السم في المرة الأولى ولا داعي لهذا التسامح مع الحسن المرة تلو المرة!!!

٤ ـ ثم إذا كان معاوية يريد أن يصفي الساحة من المعارضين حتى يتمكن من مبايعة يزيد بدون معارضة، فإنه سيضطر إلى تصفية الكثير من أبناء الصحابة، ولن تقتصر التصفية على الحسن فقط.

٥ ـ لعل بقاء الحسن من صالح معاوية في بيعة يزيد، فإن الحسن كان كارهاً للنزاع وفرقة المسلمين، فربما ضمن معاوية رضاه،

(١) لقد ذكر الحسن أنه سقي السم مرتين وذلك قبل أن يبايع لمعاوية. انظر ابن سعد الطبعة الخامسة/ ٢٩٥ بسند حسن حتى قتادة، عبدالرزاق، المصنف ١١/ ٤٥٢ رقم (٢٠٩٨٢)؛ الطبراني، المعجم الكبير ٣/ ٨٧ (٢٧٤٨) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/ ٤٠٨ «ورجاله رجال الصحيح».

وبالتالي يكون له الأثر الأكبر في موافقة بقية أبناء الصحابة.

٦ ـ هناك الكثير الذي هم أعداء الحسن قبل أن يكون معاوية هو المتهم الأول. فهناك السبئية الذين وجه لهم الحسن صفعة قوية عندما تنازل عن الخلافة لمعاوية وجعل حداً لصراع المسلمين.

وهناك الخوارج الذين قتلهم أبوه علي بن أبي طالب في النهروان وهم الذي طعنوه في فخذه، فربما أرادوا الانتقام من قتلاهم في النهروان وغيرها.

ويقدم لنا ابن العربي تصوراً ورداً مقنعاً لاتهام معاوية بسم الحسن، فيقول: هذا محال من جهتين:

١ ـ أحدهما أنه ما كان معاوية ليخشى من الحسن بأساً وقد سلم الأمر.

٢ ـ أنه أمر مغيب لا يعلمه إلا الله، فكيف تحملون بغير بينه ـ على أحد من خلقه في زمان متباعد لم نثق فيه بنقل ناقل، بين أيدي قوم ذوي أهواء، وفي حال فتنة وعصبية، ينسب كل واحد إلى صاحبه ما لا ينبغي، فلا يقبل منها إلا الصافي، ولا يسمع فيها إلا من العدل الصميم[1]..

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«وأما ما ذكره بعض الناس، ولم يثبت ذلك ببينة شرعية، أو

---

(١) ابن العربي ـ العواصم من القواصم ٢٢١.

إقرار معتبر، ولا نقل يُجزم به. وهذا مما لا يمكن العلم به، فالقول به قول بلا علم»[١].

وقال الذهبي:

«وهذا شيء لا يصح، فمن الذي اطلع عليه»[٢].

وقال ابن كثير: «إن هذا ليس بصحيح، وعدم صحته عن أبيه معاوية بطريق الأولى والأحرى»[٣].

وأما بالنسبة لسم الحسن فنحن لا ننكر هذا، فإذا ثبت أنه مات مسموماً فهذه شهادة له وكرامة في حقه[٤].

أما ما يخص اتهام جعدة بنت الأشعث بن قيس فهذا أمر لا يمكن أن يحمل محمل الجزم، وحكم الإسلام فيه كما قال شيخ الإسلام:

«فمثل هذا لا يحكم به الشرع باتفاق المسلمين، فلا يترتب عليه أمر ظاهر: لا مدح ولا ذم»[٥]»[٦].

---

(١) منهاج السنة النبوية ٤/ ٤٦٩.
(٢) تاريخ الإسلام (حوادث ٤١ ـ ٦٠) ص٤٠.
(٣) البداية والنهاية ٨/ ٤٤.
(٤) منهاج السنة ٤/ ٤٢.
(٥) المصدر السابق ٤/ ٤٧٠.
(٦) «مواقف المعارضة في خلافة يزيد بن معاوية» للأستاذ محمد بن عبدالهادي الشيباني (ص١٢٠ ـ ١٢٥).

اتهـــام
محمد بن إسحاق بالقَدَر



هو الإمام محمد بن إسحاق بن يسار، ولد سنة (٨٠أو ٨٥هـ) وتوفي سنة (١٥١هـ). كان عُمدةً في المغازي والسير. قال عنه الشافعي: «من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق»[١].

اتهم محمد بن إسحاق بالقدر:

أ ـ «قال الذهبي: وروي عن حميد بن حبيب أنه رأى ابن إسحاق مجلوداً في القدر، جلده إبراهيم بن هشام الأمير[٢].

ب ـ وقال الخطيب البغدادي: أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن عثمان بن القاسم الدمشقي في كتابه إلينا، قال: أنبأنا أبو الميمون البجلي، ثم أخبرنا البرقاني قراءة قال: أنبأنا محمد بن عثمان القاضي، قال: نبأنا أبو الميموني عبدالرحمن بن عبد الله البجلي بدمشق قال: قال أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو النصري: . . . وقد ذاكرت دحيماً قول مالك، فرأى أن ذلك ليس للحديث إنما هو لأنه اتهمه بالقدر[٣].

ج ـ أخبرنا أبو عمر عبدالواحد بن محمد بن عبدالله بن مهدي فيما أجاز لنا، وحدثنا ثقة سمعه منه قال: أنبأنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة قال: نبأنا جدي، قال: سمعت سعيد بن داود

---

(١) تاريخ بغداد (١/ ٢٢٠).
(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٧٢.
(٣) تاريخ بغداد ١/ ٢٢٤، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٢.

الزنبري قال: حدثني والله عبدالعزيز بن محمد الدراوردي قال: كنا في مجلس محمد بن إسحاق نتعلم، فأغفى إغفاءه ثم تنبه فقال: إني رأيت في المنام الساعة كأن إنساناً دخل المسجد ومعه حبل فوضعه في عنق حمار فأخرجه، فما لبثنا أن دخل المسجد رجل معه حبل حتى وضعه في عنق ابن إسحاق فأخرجه فذهب به إلى السلطان، فحله، قال ابن أبي زنبر: من أجل القدر.

د ـ أخبرنا الحسين بن علي الصيمري قال: نبأنا علي بن الحسين الرازي قال: نبأنا محمد بن الحسن الزعفراني قال: نبأنا أحمد بن زهير قال: سمعت هارون بن معروف يقول: كان محمد بن إسحاق قدرياً.

هـ ـ أخبرنا علي بن محمد بن الحسين الدقاق قال: قرأنا على الحسين بن هارون الضبي عن أبي العباس بن سعيد قال: نبأنا موسى بن هارون بن إسحاق قال: سمعت محمد بن عبدالله بن نمير يقول: وكان محمد بن إسحاق يرمى بالقدر، وكان أبعد الناس منه.

وقال ابن عيينه: اتهموه بالقدر[1].

ونقول على ما تقدم من روايات في رمي ابن إسحاق بالقدر ما يلي:

---

(١) تاريخ بغداد ١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٣.

١ ـ رواية الذهبي وردت بصيغة التمريض «روي» مما تضعف به الرواية.

٢ ـ حميد بن حبيب لم أجد له ترجمة، ولا نستطيع أن نحكم بأن الواقعة حدثت بالفعل إلا إذا عرفنا صدق راويها.

أما رواية الخطيب البغدادي «ب» ففي إحدى الروايتين؛ محمد بن عثمان بن عثمان بن الحسن القاضي النصيبي: كذاب[١].

ومذاكرة أبي زرعة «دحيماً» لقول مالك؛ فإن دحيماً هو عبدالرحمن بن محمد الأسدي له حديث موضوع[٢].

والرواية «ج» في سندها سعيد بن داود الزنبري وهو ضعيف[٣].

والرواية «د» في سندها أحمد بن زهير، وهو ينسب أيضاً إلى القول بالقدر، ولربما ـ إذا صحت الرواية ـ يريد بذلك تكثير المنتسبين إلى القول بالقدر[٤].

والرواية «هـ» فإن محمد بن عبدالله بن نمير أحد رواتها نفى أن يكون محمد بن إسحاق قدرياً، بل قال: وكان أبعد الناس

---

(١) تاريخ بغداد ٣/ ٥١.
(٢) لسان الميزان ٢/ ٤٢٩، ٣/ ٤٣٣، ٥/ ١٤٦.
(٣) الكاشف ١/ ٢٨٤، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٣، تقريب التهذيب ١/ ١٩٤.
(٤) لسان الميزان ١/ ١٧٤.

منه[١].

أما الرواية الأخيرة وهي رواية ابن عيينة: فلم يجزم بما اتهم به ابن إسحاق، بل جعلها تهمة مبنية للمجهول.

وأذكر إجابة ابن سيد الناس خاتمة في رد هذه التهمة التي لم تثبت في حق الإمام الجليل محمد بن إسحاق وهي قوله:

قلت: أما ما رمي به من التدليس والقدر والتشيع فلا يوجب رد روايته ولا يوقع فيها كثير وهن... وكذلك القدر والتشيع لا يقتضي الرد إلا بضميمة أخرى ولم نجدها ها هنا[٢]. والله أعلم.

* * *

(١) سيرأعلام النبلاء ٧/ ٤٣.
(٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٢.

اتهام
محمد بن إسحاق بالكذب



هذا اتهام آخر للإمام محمد بن إسحاق - رحمه الله - وهو أنه كان كذاباً، وقد ورد هذا الاتهام عن طريق عدة أشخاص، هم كالتالي:

أ - اتهام هشام بن عروة لابن إسحاق بالكذب:

قال الرازي: عن يحيى بن سعيد القطان: قال هشام بن عروة: هو كان يدخل على امرأتي؟ - يعني محمد بن إسحاق - كالمنكر.

وقال في رواية أخرى: أهو كان يصل إليها؟

وقال الرازي: قال عمر بن حبيب: قلت لهشام بن عروة: حدثنا محمد بن إسحاق. قال: ذاك كذاب[(١)].

وقال الغلاس: كنا عند وهب بن جرير، فانصرفنا من عنده فمررنا بيحيى القطان فقال: أين كنتم؟ فقلنا: كنا عند وهب بن جرير - يعني نقرأ عليه كتاب المغازي عن أبيه، عن ابن إسحاق - فقال: تنصرفون من عنده بكذب كثير.

وقال يحيى القطان: ما تركت حديثه إلا لله، أشهد أنه كذاب.

وقال يحيى بن سعيد القطان: قال لي وهيب بن خالد: إنه

---

(١) الجرح والتعديل ٧/١٩٣، تاريخ بغداد ١/٢٢٢.

كذاب، قلت لوهيب: ما يدريك؟

قال: قال لي مالك: أشهد أنه كذاب، قلت لمالك: ما يدريك؟

قال: قال لي هشام بن عروة: أشهد أنه كذاب، قلت لهشام: ما يدريك؟

قال: حدث عن امرأتي فاطمة... الحديث[١].

وروى الهيثم بن خلف الدوري: ثنا أحمد بن إبراهيم، ثنا أبو داود صاحب الطيالسة قال: حدثني من سمع هشام بن عروة، وقيل له: إن ابن إسحاق يحدث بكذا وكذا عن فاطمة فقال: كذب الخبيث[٢].

وروى القطان عن هشام أنه ذكره فقال: العدو لله الكذاب يروي عن امرأتي من أين رآها!؟

وقال العقيلي: حدثنا العباس بن الفضل الإسفاطي، حدثنا سليمان بن داود، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا وهيب: سمعت هشام بن عروة يقول: ابن إسحاق كذاب[٣].

ويتضح من عرض الروايات السابقة أن مدارها على هشام بن

---

(١) عيون الأثر ١/ ١٢، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٩ _ ٥٢.
(٢) عيون الأثر ١/ ١١، سير أعلام النبلاء ٧/ ٥١، تاريخ بغداد ١/ ٢٢٢.
(٣) سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٨.

عروة زوج فاطمة بنت المنذر.

قال الذهبي: قال ابن المديني: سمعت سفيان، وسئل عن ابن إسحاق: لم لم يرو أهل المدينة عنه؟ فقال: جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة، وما يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئاً، فقلت له: كان ابن إسحاق يجالس فاطمة بنت المنذر؟ فقال: إنها حدثته، وإنه دخل عليها.

فعقب الذهبي بقوله: هو صادق في ذلك بلا ريب[١].

وقال الذهبي أيضاً: قلت: هشام صادق في يمينه، فما رآها، ولا زعم الرجل أنه رآها، بل ذكر أنها حدثته، وقد سمعنا من عدة نسوة وما رأيتهن، وكذلك روى عدة من التابعين عن عائشة، وما رأوا لها صورة أبداً[٢].

وقال يعقوب بن شيبة: سألت علياً - يعني ابن المديني - فهشام بن عروة قد تكلم فيه؟ فقال علي: الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها[٣].

وقال الذهبي: قلت: ويحتمل أن تكون إحدى خالات ابن إسحاق من الرضاعة فدخل عليها وما علم هشام بأنها خالة له أو

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٧.
(٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٨.
(٣) سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤.

عمة[١].

وقال ابن سيد الناس: وقد ذكره أبو حاتم ابن حبان في كتاب الثقات له فأعرب عما في الضمير فقال: تكلم فيه رجلان: هشام ومالك، فأما هشام فأنكر سماعه من فاطمة، والذي قاله ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث، وذلك أن التابعين كالأسود وعلقمة سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، بل سمعوا صوتها، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل[٢].

وقال عبدالله بن أحمد: فحدثت أبي بحديث ابن إسحاق فقال: وما ينكر هشام، لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له، أحسبه قال: ولم يعلم[٣].

وقال الذهبي: قلت قد أجبنا عن هذا، والرجل فما قال: إنه رآها، أفبمثل هذا يعتمد على تكذيب رجل من أهل العلم!؟ هذا مردود[٤].

إذن سبب اتهام ابن إسحاق بالكذب في جميع الروايات السابقة والتي مدارها على هشام بن عروة سببها رواية ابن إسحاق

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٠.
(٢) عيون الأثر ١/ ١٦.
(٣) تاريخ بغداد ١/ ٢٢٢، ١٢٣.
(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٧١.

عن فاطمة بنت المنذر ودفاع هشام عن زوجته واتهامه بالكذب، ويصبح هذا الاتهام لاغياً وغير معتبر... والله أعلم.

ب ـ اتهام مالك لابن إسحاق بالكذب وغيره:

روى مالك عن هشام بن عروة قوله: أشهد أنه كذاب[١].

قال الرازي: حدثنا أبو سعيد، حدثنا ابن إدريس قال: قلت لمالك بن أنس وذكر المغازي فقلت: قال ابن إسحاق: أنا بيطارها، فقال: قال لك: أنا بيطارها؟ نحن نفيناه عن المدينة[٢].

وقال الرازي أيضاً: نا مسلم بن الحجاج النيسابوري قال: حدثني إسحاق بن راهويه قال: حدثنا يحيى بن آدم قال: حدثنا ابن إدريس قال: كنت عند مالك بن أنس، وقال له رجل: يا أبا عبد الله إني كنت بالري عند أبي عبيدالله، وثَمَّ محمد بن إسحاق فقال محمد بن إسحاق: اعرضوا علي علم مالك فإني أنا بيطاره، فقال مالك: دجال من الدجاجلة يقول: اعرضوا علي علمه؟[٣]

وقال الأثرم: سألت أبا عبدالله عن ابن إسحاق فقال هو حسن الحديث ثم قال: قال مالك: وذكره، فقال: دجال من الدجاجلة[٤].

---

(١) عيون الأثر ١/ ١٢.

(٢) الجرح والتعديل ٧/ ١٩٢ ـ ١٩٣، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٥١، تاريخ بغداد ١/ ٢٢٣.

(٣) الجرح والتعديل ٧/ ١٩٣، سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٠.

(٤) سيرأعلام النبلاء ٧/ ٣٨، تاريخ بغداد ١/ ٢٢٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٦٩.

وقال عباس العنبري: سمعت أبا الوليد، حدثني وهيب قال: سألت مالكاً عن محمد بن إسحاق فقال: وقال... واتهمه[١].

وقال أبو جعفر العقيلي: حدثني أسلم بن سهل، حدثني محمد بن عمرو بن عون، حدثنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان قال: قال أبي: سمعت مالكاً يقول: يا أهل العراق من يغت ـ أي يفسد ـ عليكم بعد محمد بن إسحاق[٢].

وقال الخطيب: كان مالك بن أنس يسيء القول في ابن إسحاق.

أخبرنا أبو بكر البرقاني، قال: أنبأنا الحسين بن علي التميمي قال: نبأنا أبو عوانة يعقوب بن إسحاق قال: نبأنا الميموني قال: سمعت أبا الوليد هشام بن عبدالملك يقول: كان مالك بن أنس سيء الرأي في ابن إسحاق.

أخبرنا محمد بن الحسين القطان، قال: أنبأنا دعلج بن أحمد، قال: أنبأنا أحمد بن علي الأبار قال: نبأنا إبراهيم بن زياد سبلان قال: نبأنا حسين بن عروة قال: سمعت مالك بن أنس يقول: محمد بن إسحاق كذاب[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٩.
(٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٣.
(٣) تاريخ بغداد ١/ ٢٢٣.

وقال ابن حبان: وقد تكلم في ابن إسحاق رجلان: هشام بن عروة، ومالك بن أنس، أما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة، ثم عاد له إلى ما يحب، وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق، وكان يزعم أن مالكاً من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلما صنف مالك الموطأ قال ابن إسحاق: ائتوني به فأنا بيطاره، فنُقل إلى مالك فقال: هذا دجال من الدجاجلة، يروي عن اليهود.

وكان بينهم ما يكون بين الناس، حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق، فتصالحا حينئذ فأعطاه مالك عند الوداع خمسين ديناراً ونصف ثمرته تلك السنة، ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وبني قريظة، والنضير، وما أشبهها، من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا عنهم ليعلم من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن صدوق فاضل يحسن ما يروي ويدري ما يحدث[١].

والإجابة على اتهام مالك لابن إسحاق بالكذب والدجل وغير ذلك من وجوه:

---

(١) الثقات لابن حبان ٧/ ٣٨١ ـ ٣٨٣.

١ ـ إحدى الروايات التي يتهم فيها مالك ابن إسحاق بالكذب هي عن هشام بن عروة وقد تقدم أن هشام بن عروة اتهمه بالكذب؛ لأنه حدث عن زوجته، وهذا الاتهام مردود.

٢ ـ وروايات أخرى اتهم مالك ابن إسحاق فيها بأنه كذاب وأنه دجال وأنهم ـ أي أهل المدينة ـ نفوه من المدينة، وسبب هذا الرأي السيىء في ابن إسحاق أن ابن إسحاق كان عالماً بالأنساب فذكر أن مالك بن أنس من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، مما أوغر صدر مالك عليه فجرحه جرحاً بليغاً، وجرحه هذا لسبب ذاتي شخصي.

والسبب الثاني: أن مالكاً ألف كتابه «الموطأ» فقال ابن إسحاق: اعرضوا علي علم مالك فأنا بيطاره، فلما بلغ مالك بن أنس قول ابن إسحاق قال كلمته المشهورة فيه: «دجال من الدجاجلة» مما أصل قوله السيء في ابن إسحاق، ولا شك أن قول مالك بن أنس في محمد بن إسحاق غير معتبر، بل ومردود، والقاعدة المشهورة في علم الرجال: أن كلام الأقران في بعضهم غير مقبول.

وهذه بعض أقوال العلماء التي تؤكد رد كلام مالك في ابن إسحاق:

قال سفيان: إنه ما رأى أحداً يتهمه. أي ابن إسحاق.

وقال الذهبي: قال البخاري: رأيت علي بن عبدالله يحتج

بحديث ابن إسحاق.

وقال: قال إبراهيم بن المنذر: حدثنا عمر بن عثمان أن الزهري كان تلقف المغازي من ابن إسحاق فيما يحدثه عن عاصم بن عمر، والذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لايكاد يتبين، وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا لمالك، أخرج إلي كتب ابن إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها، فانتخب منها كثيراً[١].

وقال الذهبي: وذكر البخاري هنا فصلاً حسناً عن رجاله، وإبراهيم بن سعد، وصالح بن كيسان، فقد أكثر عن ابن إسحاق، قال البخاري: ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق، فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد، ولا يتهمه، من الأمور كلها. قال: وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح: نهاني مالك عن شيخين من قريش، وقد أكثر عنهما في «الموطأ» وهما ممن يحتج بهما، ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة وفيمن كان قبلهم، وتناول بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٩.

قال الذهبي: قلت: لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة، وقد علم أن كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به، ولاسيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرجلان كل منهما قد نال من صاحبه، لكن أثر كلام مالك في محمد بعض اللين، ولم يؤثر كلام محمد فيه ولا ذرة، وارتفع مالك، وصار كالنجم، والآخر،فله ارتفاع بحسبه ولا سيما في السير، وأما في أحاديث الأحكام، فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن، إلا فيما شذ فيه، فإنه يعد منكراً. هذا الذي عندي في حاله، والله أعلم[١].

وقال ابن سيد الناس: ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير وما أشبه ذلك من الغرائب عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع ذلك عنهم ليعلم ذلك من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لايرى الرواية إلا عن متقن صدوق، قلت: ليس ابن إسحاق أبا عذرة هذا القول، في نسب مالك، فقد حكي شيء من ذلك عن الزهري وغيره[٢].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٠ ـ ٤١.
(٢) عيون الأثر ١/ ١٧.

وبهذه النصوص نصل إلى أن جرح مالك بن أنس لابن إسحاق جرح غير معتبر، وإنما سببه ما وقع بينهما من عداوة، حيث تكلم ابن إسحاق في نسب مالك وتحداه لكتابه ولعلمه، ومعلوم عند أهل الجرح والتعديل أن كلام الأقران لا يؤخذ في بعضهم فما بالك إذا انضاف إلى ذلك ثبوت العداوة بينهما.

ج - اتهام يحيى بن سعيد القطان لابن إسحاق بالكذب وترك حديثه:

قال ابن سيد الناس: قال يحيى بن القطان: ما تركت حديثه إلا لله، أشهد أنه كذاب[(١)].

وقال يحيى بن سعيد: قال لي وهيب بن خالد: إنه كذاب، قلت لوهيب: ما يدريك؟ قال: قال لي مالك: أشهد أنه كذاب، قلت لمالك: ما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة: أشهد أنه كذاب، قلت لهشام: ما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة[(٢)].

وروى ابن معين عن يحى بن سعيد القطان أنه كان لا يرضى محمد بن إسحاق ولا يحدث عنه[(٣)].

وقال أبو موسى محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى القطان

(١) عيون الأثر ١/ ١٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٧١.
(٢) عيون الأثر ١/ ١٣، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٨، ٤٩.
(٣) عيون الأثر ١/ ١١.

يحدث عن ابن إسحاق شيئاً قط[١].

وقال ابن المديني: سمعت يحيى يقول: قال إنسان للأعمش: إن ابن إسحاق حدثنا عن ابن الأسود، عن أبيه بكذا وكذا، فقال: كذب ابن إسحاق، وكذب ابن الأسود، حدثني عمارة بكذا وكذا[٢].

وقال الرازي: قال أبو حفص الغلاس: كنا عند وهب بن جرير فانصرفنا من عنده فمررنا بيحيى بن سعيد القطان فقال: أين كنتم؟ قلنا: كنا عند وهب بن جرير - يعني يقرأ علينا كتاب المغازي عن أبيه، عن ابن إسحاق - قال: تنصرفون من عنده بكذب كثير[٣].

وقال الرازي: حدثنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل حدثنا علي - يعني ابن المديني - قال: سمعت يحى بن سعيد القطان يقول: قلت لهشام بن عروة: إن ابن إسحاق يحدث عن فاطمة بنت المنذر فقال: أهو كان يصل إليها؟ فقلت ليحيى: كان محمد بن إسحاق بالكوفة وأنت بها؟ قال: نعم، قلت: تركته متعمداً؟ قال: نعم تركته متعمداً ولم أكتب عنه حديثاً قط[٤].

---

(١) عيون الأثر ١/ ١١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٢.

(٣) الجرح والتعديل ٧/ ١٩٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٦٩، سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٢.

(٤) الجرح والتعديل ٧/ ١٩٣، عيون الأثر ١/ ١١.

وقيل لأحمد بن حنبل: أروى عنه يحيى بن سعيد؟ قال: لا[١].

وقال أبو قلابة الرقاشي: حدثني أبو داود سليمان بن داود قال: قال يحيى القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب[٢].

وبتأمل النصوص التي ذكرت أن يحيى بن سعيد القطان كان يتهم محمد بن إسحاق بالكذب نجدها إما رواية عن هشام بن عروة، وقد تقدم الكلام على رواية ابن إسحاق عن زوجة هشام بن عروة فاطمة بنت المنذر.

وإما تقليداً لمالك وتقليداً لهشام بن عروة، كما قرر ذلك جماعة من أهل العلم: قال ابن سيد الناس: وأما ترك يحيى بن سعيد القطان حديثه فقد ذكرنا السبب في ذلك، وتكذيبه إياه رواية عن وهيب بن خالد بن مالك عن هشام فهو ومن فوقه في هذا الإسناد تبع لهشام[٣].

وقال ابن حجر: وكذبه سليمان التيمي ويحيى القطان ووهيب بن خالد، فأما وهيب والقطان فقلدا فيه هشام بن عروة ومالكاً، وأما سليمان التيمي فلم يتبين لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث؛ لأن سليمان ليس من أهل الجرح

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٧٠.
(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٧١.
(٣) عيون الأثر ١/ ١٤.

والتعديل[١].

وقال ابن سيد الناس أيضاً: وأما ما نقلناه عن يحيى بن سعيد عن طريق ابن المديني ووهب بن جرير فلا يبعد أن يكون قلد مالكاً؛ لأنه روى عنه قول هشام فيه[٢].

ومعلوم أيضاً أن يحيى بن سعيد القطان من المتشددين في الحكم على الرجال. والله أعلم»[٣].

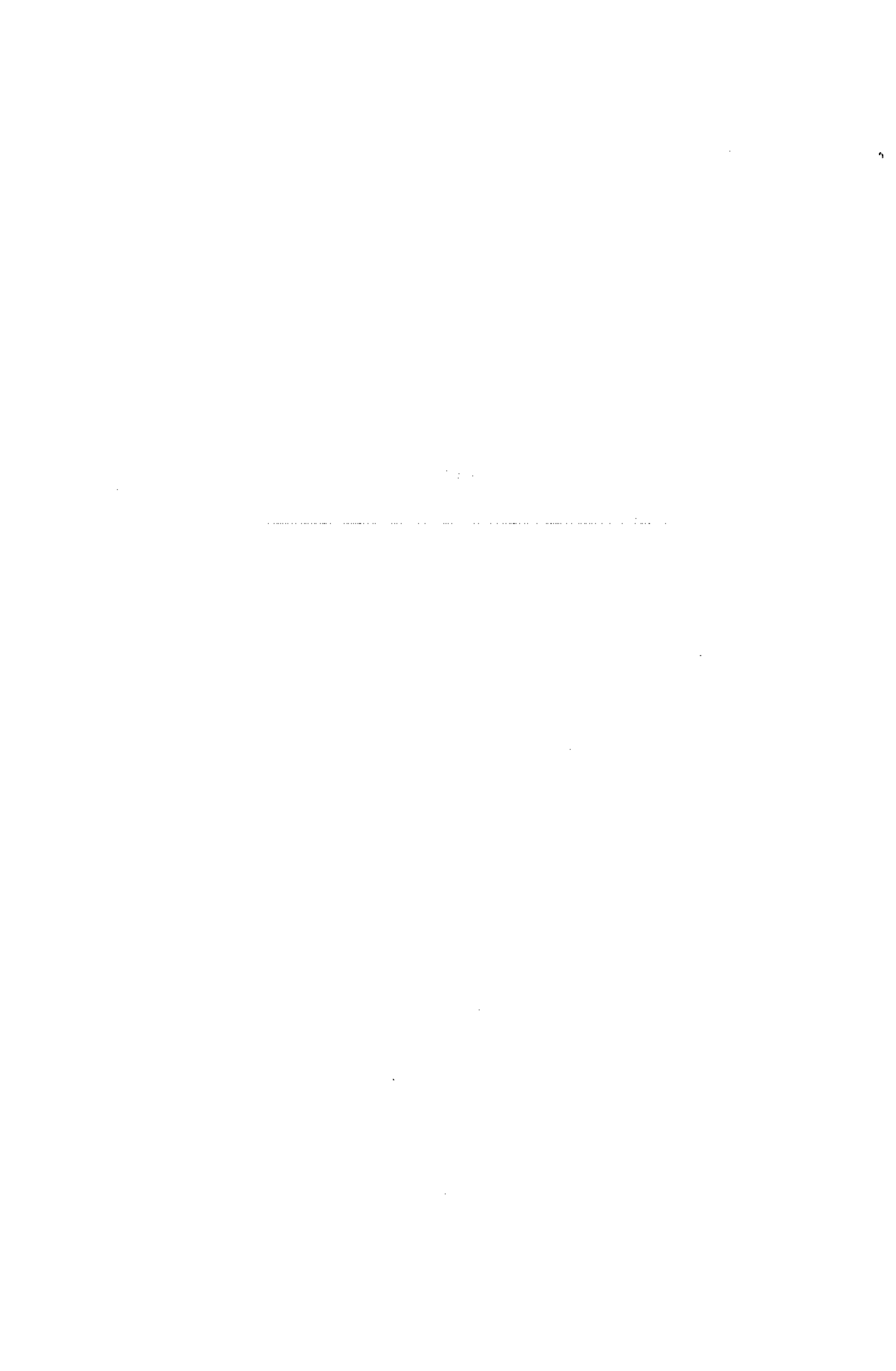
* * *

---

(١) التهذيب ٩/ ٤٥.
(٢) عيون الأثر ١/ ١٦.
(٣) «إمام المغازي محمد بن إسحاق» للدكتور مسفر بن سعيد الغامدي ـ مقال في مجلة البحوث الإسلامية (عدد٥٤).

اتهام
شيخ الإسلام ابن تيمية بالنَصْب[١]

(١) النَصْب هو بغض علي ـ رضي الله عنه ـ أو تَنَقّصه.



لم يزل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - منذ أن جهر بدعوة الحق يتلقى التهم والافتراءات التي يُلفقها عليه خصومه في حياته وبعد مماته.

وهذه التهم والافتراءات يوصي بها سلف المبتدعة خلفهم، ويوحون بها إلى أوليائهم، لتكون سلاحاً بيدهم أمام دعوة الشيخ التي غشت بنورها أبصارهم الكليلة.

فهم قد اتهموا الشيخ - رحمه الله - بتهم كثيرة تفوق الحصر، منها ما هو مكذوب من أصله، ومنها ما هو مُسَاءٌ فهمه.

فقيل في الشيخ - مثلاً -: بأنه يقول بِقِدَم العالم، وأنه مُجسِّم، وأنه مُشبِّه، وأنه يُبغض الرسول ﷺ ويمنع من زيارته، وأنه يفتي بمسائل شنيعة لم يقل بها أحدٌ قبله، وأنه، وأنه.. في تهم عديدة يحسن بشيخ الإسلام أن يتمثل أمامها بقول أبي الطيب:

رماني الدهر بالأرزاء حتى
فؤادي في غشاءٍ من نِبالِ
فصرتُ إذا أصابتني سهامٌ
تكسَّرت النصال على النصالِ
وهان فما أُبالي بالرزايا
لأني ما انتفعت بأن أبالي

ومن هذه التهم ما افتراه خصومه من المبتدعة على اختلاف

مشاربهم من أنه ـ رحمه الله ـ كان ناصبياً مبغضاً لعلي ـ رضي الله عنه ـ!

والمتهمون لشيخ الإسلام بهذه التهمة صنفان:

الأول: أناس لم يفهموا مقاصد شيخ الإسلام من عباراته التي ذكرها في كتابه «**منهاج السنة**» والتي ظنوا أن فيها تنقصاً لعلي ـ رضي الله عنه ـ، وأدّاهم لهذا عجلتهم في الحكم دون تروٍ، ولا مراجعة لأقوال شيخ الإسلام الصريحة في نفي ذلك عن نفسه، إضافة إلى عدم إدراكهم لعُمق مذهب الشيخ في رده لأَكاذيب الروافض، فلهذا زلوا هذه الزلة العظيمة. وخير مثال لهؤلاء: الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ عفا الله عنه ـ.

الثاني: أناس قد أُشربت قلوبهم مختلف أنواع البدع، فطارت قلوبهم فرحاً عندما عثروا على تلك العبارات التي ظنوها تنقصاً لعلي ـ رضي الله عنه ـ فأذاعوا بها شرقاً وغرباً قاصدين بذلك ذم شيخ الإسلام والتنفير منه ومن كتبه وآرائه التي تخالف مشربهم.

وخير مثال لهؤلاء: ابن حجر الهيتمي، والكوثري، والغماري، والسقاف، والحبشي، وغيرهم ـ كما سيأتي ـ.

المتهمون وأقوالهم

١ ـ فمنهم العلاَّمة الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله ـ الذي جَرَّأَت كلماته البعض على شيخ الإسلام، واتخذوها متكأً للتطاول على مقامه ـ رحمه الله ـ وسهولة كيل التهم له بتنقص علي ـ رضي الله عنه ـ ما دام الحافظ ـ رحمه الله ـ قد ألمح إلى ذلك ومهَّد لهم الطريق بكلماته في شيخ الإسلام.

ونحن نعلم أن الحافظ ـ رحمه الله ـ هو ممن يُقدرون شيخ الإسلام، ويثنون عليه، ويعرفون فضله.

قال العلاَّمة محمود شكري الألوسي: «إن للحافظ ابن حجر العسقلاني موالاته ومحبته للشيخ ابن تيمية مما لا ينكره إلا جاهل، وقد تلقّى العلم عن تلامذة الشيخ وأصحابه وانتفع بكتبه، وقرأ كثيراً منها درساً، وهذا هو اللائق به وبأمثاله من أهل الفضل والعلم، وقد قيل: إنما يعرف ذا الفضل ذووه»[1].

قلت: ومن ذلك قول الحافظ: «ولو لم يكن للشيخ تقيّ الدين من المناقب إلا تلميذه الشهير الشيخ شمس الدِّين ابن قيِّم الجوزية صاحب التصانيف النافعة السارة، التي انتفع بها الموافق والمخالف: لكان غايةً في الدّلالة على عظيم منزلته، فكيف وقد شهد له بالتقدم في العلوم والتميز في المنطوق والمفهوم أئمة عصره من الشافعية وغيرهم فضلاً عن الحنابلة»[2].

أما كلام الحافظ في شيخ الإسلام حول موضوع تنقص

---

(١) غاية الأماني في الرد على النبهاني (١/ ٣٣٨، ٣٤٩ ـ ٣٥٠).

(٢) تقريظ للحافظ ابن حجر على الرد الوافر، تحقيق: محمد الشيباني، ص١٥.

علي ـ رضي الله عنه ـ فهو اجتهاد خاطىء من الحافظ تعجّل في إطلاقه لعدم فهمه مقاصد شيخ الإسلام.

ومن ذلك قوله في لسان الميزان[١] في ترجمة الرافضي الذي رد عليه شيخ الإسلام:

«صنف كتاباً في فضائل علي ـ رضي الله عنه ـ نقضه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في كتاب كبير، وقد أشار الشيخ تقي الدين السبكي إلى ذلك في أبياته المشهورة، حيث قال: وابن المطهر لم تطهر خلائقه....».

قال ابن حجر: «طالعتُ الرد المذكور فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات الواهيات، لكنه رد في رده كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانها، لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره، والإنسان عامد للنسيان، وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي **أدته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه**».

وقال ـ أيضاً ـ في ترجمة الرافضي في كتابه: (الدرر الكامنة)[٢]: «له كتاب في الإمامة رد عليه فيه ابن تيمية بالكتاب

---

(١) (٦/ ٣١٩ ـ ٣٢٠).
(٢) (٢/ ٧١).

المشهور المسمى بالرد على الرافضي، وقد أطنب فيه وأسهب، وأجاد في الرد، إلا أنه تعامل في مواضع عديدة، ورد أحاديث موجودة وإن كانت ضعيفة بأنها مختلقة».

وقال في الدرر الكامنة في ترجمة ابن تيمية: «وكان يتكلم على المنبر على طريقة المفسرين مع الفقه والحديث، فيورد في ساعةٍ من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد على أن يورده في عدة مجالس، كأن هذه العلوم بين عينيه فأخذ[1] منها ما يشاء ويذر، ومن ثَمَّ نُسِبَ أصحابه إلى الغلو فيه، واقتضى له ذلك العُجْب بنفسه حتى زهى على أبناء جنسه، واستشعر أنه مجتهد، فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم، قعويهم[2] وحديثهم، حتى انتهى إلى عمر فخطأه في شيء، فبلغ الشيخ إبراهيم الرقى فأنكر عليه، فذهب إليه واعتذر واستغفر، وقال في حق علي: **أخطأ في سبعة عشر شيئاً ثم خالف فيها نص الكتاب، منها اعتداد المتوفى عنها زوجها أطول الأجلين**»[3].

وقال ابن حجر ـ أيضاً ـ:

«منهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي ما تقدم، ولقوله: إنه كان مخذولا حيث ما توجه، وأنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها، إنما قاتل للرياسة لا للديانة، ولقوله: إنه كان يحب

---

(١) لعلها (فيأخذ).

(٢) لعلها (قديمهم).

(٣) الدرر الكامنة (١/ ١٥٣ ـ ١٥٥). قلت: جاء في مجلة «المورد» العراقية (م٤،ع١،ص٢٠٢) أن في الخزانة الألوسية ترجمة لابن تيمية من الدرر الكامنة تختلف عن المطبوعة ضمن الدرر. فالله أعلم بحقيقة الحال. وليت أحد طلبة العلم يجلي هذا الأمر.

الرياسة، وإن عثمان كان يحب المال، ولقوله: أبو بكر أسلم شيخاً يدري ما يقول وعلي أسلم صبياً، والصبي لايصح إسلامه على قول، وبكلامه في قصة خطبة بنت أبي جهل، ومات مانسبها[١] من الثناء على...[٢] وقصة أبي العاص ابن الربيع، وما يؤخذ من مفهومها، فإنه شنع في ذلك، فألزموه بالنفاق، لقوله ﷺ: «**ولا يبغضك إلا منافق**»»[٣].

٢ ـ ومنهم: **ابن حجر الهيتمي** الذي قال في فتاواه الحديثية:

«ابن تيمية عبد خذله الله تعالى وأضلَّه وأعماه وأصمَّه وأذلَّه وبذلك صرَّح الأئمَّة الذين بيّنوا فساد أحواله وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي وولده التاج والشيخ الإمام العزّ بن جماعة وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية.

ولم يقصر اعتراضه على متأخري الصوفية **بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب وعليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما** ـ، والحاصل أن لا يقام لكلامه وزن، بل يُرمىٰ في كل وعر

---

(١) لعلها (ما نسيها).
(٢) بياض في أصل المطبوع.
(٣) الدرر الكامنة (١/ ١٥٥).

وحزن ويُعتقد فيه أنه مبتدع ضال ومضلّ جاهل غال، وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته».

قال: «ولا زال يتتبع الأكابر حتى تمالأ عليه أهل عصره ففسقوه وبدّعوه، بل كفّره كثير منهم، وقد كتب إليه بعض أجلّاء عصره علماً ومعرفة سنة خمس وسبعمائة:

من فلان إلى الشيخ الكبير العالم إمام أهل عصره ـ بزعمه ـ أما بعد، فإنَّا أحببناك في الله زماناً، وأعرضنا عمَّا يُقال فيك إعراض الفضل إحساناً، إلى أن ظهر لنا خلاف موجبات المحبة بحكم ما يقتضيه العقل والحس، وهل يشك في الليل عاقل إذا غربت الشمس؟ وإنك أظهرت إنك قائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والله تعالى أعلم بقصدك ونيتك، ولكن الإخلاص مع العمل ينتج ظهور القبول، وما رأينا آل أمرك إلاَّ إلى هتك الأستار والأعراض باتباع من لا يُوثق بقوله من أهل الأهواء والأغراض، فهو سائر زمانه يسب الأوصاف والذوات ولم يقنع بسب الأحياء حتى حكم بتكفير الأموات.

ولم يكفه التعرّض على من تأخّر من صالحي السلف حتى تعدَّى إلى الصدر الأول ومن له أعلىٰ المراتب في الفضل، فيا ويح من هؤلاء خصماؤه يوم القيامة، وهيهات أن لا يناله غضب وأنَّىٰ له بالسلامة.

وذكر سماعه منه تخطئة الخليفتين عمر بن الخطاب وعليّ بن أبي طالب، وقد تقدَّم، ثم قال: فيا ليت شعري من أين يحصل

لك الصواب إذا أخطأ عليّ بزعمك كرَّم الله وجهه وعمر بن الخطاب؟ والآن قد بلغ هذا الحال إلى منتهاه والأمر إلى مقتضاه ولا ينفعني إلاَّ القيام في أمرك ودفع شرك، لأنك قد أفرطت في الغيّ ووصل أذاك إلى كل ميت وحيّ، وتلزمني الغيرة شرعاً لله تعالىٰ ولرسوله، ويلزم ذلك جميع المؤمنين وسائر عباد الله المسلمين، بحكم ما يقوله العلماء، وهم أهل الشرع، وأرباب السيف الذي بهم الوصل والقطع، إلى أن يحصل منك الكف عن أعراض الصالحين رضي الله عنهم أجمعين»[(١)].

قلت: قال صاحب كتاب (جلاء العينين): السيد نعمان الألوسي بعد نقله لهذا الكلام:

«كان ينبغي من ابن حجر[(٢)] أن يعزو هذا الكلام إلى الكتاب الذي نقله منه، ونسبه إلى ابن تيمية».

وقال أيضاً: «إن ما نسبه الشيخ ابن حجر إلى شيخ الإسلام من سوء الاعتقاد في أكابر الصحابة الكرام لا أصل له»[(٣)].

٣ ـ ومن المتهمين لشيخ الإسلام بأنه منحرف عن علي المدعو زاهد الكوثري أحد رؤوس المبتدعة في هذا القرن والذي سخّر كل تآليفه وتعليقاته على الكتب في النيل من علماء السلف

---

(١) الفتاوى الحديثية، ص١١٤.

(٢) أي الهيتمي.

(٣) جلاء العينين، ص٨١.

ممن لم يوافق مشربه البدعي.

يقول هذا الكوثري راداً على شيخ الإسلام تضعيفه حديث (رد الشمس لعلي ـ رضي الله عنه ـ) دون اعتبار لتصحيح الطحاوي له:

«تراه يحكم عليه هذا الحكم القاسي لأنه صحح حديث رد الشمس لعلي كرم الله وجهه، فيكون الاعتراف بصحة هذا الحديث ينافي انحرافه عن علي رضي الله عنه، وتبدو على كلامه آثار بغضه لعلي عليه السلام في كل خطوة من خطوات تحدثه عنه»[1].

ويقول في كتابه«الإشفاق»:

«لولا شدة ابن تيمية في رده على ابن المطهر في منهاجه، **إلى أن بلغ به الأمر أن يتعرض لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه** على الوجه الذي تراه في أوائل الجزء الثالث منه، بطريق يأباه كثير من أقحاح الخوارج!! مع توهين الأحاديث الجيدة في هذا السبيل ـ لما قامت دولة الغلاة من الشيعة في بلاد الفرس والعراق وشرق الآسيا (كذا) الصغرى وأذربيجان من عهد الملك المغولي «خدابنده». وابن المطهر الحلي لمّا وصل إليه كتاب ابن تيمية هذا، قال: كنت أجاوبه لو كان يفهم كلامي، ولكن جوابي يكون بالفعل، حتى سعى سعياً إلى أن تمكن من قلب الدولة السنية من تلك الأقطار، إلى دولة غالية في التشيع يحمل «خدابنده» الملك

(١) الحاوي في سيرة الطحاوي، ص٢٦.

الشعوب على التمذهب بمذهب ابن المطهر، ولم يزل الغلو في التشيع في تلك البلاد منذ عمل ابن تيمية هذا، ولو كان يسعى بحكمة لما بعدت شقة الخلاف بين الإخوان المسلمين على الوجه الذي تراه»[١].

قلت: قال الشيخ محمد بهجة البيطار راداً هذا الاتهام عن شيخ الإسلام:

«قول: كلامه هذا الصريح في أن الإمام ابن تيمية هو الذي أثار ثائرة الشيعة بتعصبه عليهم، وطعنه فيهم، وتنقيصه علياً عليه السلام بما يأبى مثله الخوارج!! وأنه هو الذي حمل ابن المطهر على هذا الغلو في التشيع والسعي في نشر المذهب من عهد الملك المغولي «خدابنده» الذي تشيع وقلب دولته شيعية بسعي ابن المطهر الحلي هذا، وأن منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لشيخ الإسلام هو الذي زاد النار ضراماً. إلخ.

سبحان الله!! ما أجرأ هذا الرجل على تشويه الحقائق وإفساد التاريخ، فهو ممن زُين له سوء عمله فرآه حسناً، وإليك الجواب عن الكذب الصريح:

١ ـ إن شيخ الإسلام ابن تيمية لم يؤلف كتابه «منهاج السنة النبوية» ابتداءً، ولكنه ألفه رداً على كتاب الحلي الشيعي الذي سماه «منهاج الكرامة» وقد قال رحمه الله في مقدمة كتابه: «أما

---

(١) ص٧٣.

بعد فإنه أحضر إليّ طائفة من أهل السنة والجماعة كتاباً صنفه بعض شيوخ الرافضة في عصرنا منفقاً لهذه البضاعة، يدعو به إلى مذهب الرافضة الإمامية من أمكنه دعوته من ولاة الأمور وغيرهم (إلى أن قال) وذكر من أحضر هذا الكتاب بأنه من أعظم الأسباب في تقرير مذهبهم عند من مال إليهم من الملوك وغيرهم، وقد صنفه للملك المعروف الذي سماه «خدابنده»، وطلبوا مني بيان ما في هذا الكتاب من الضلال وباطل الخطاب». اهـ.

فأنت ترى أن كتاب منهاج السنة النبوية قد كتب رداً لاعتداء من اعتدى على أهل السنة وتهجم عليهم، وطعن في دينهم، وأن شيخ الإسلام قد أُحضر إليه كتاب الشيعي ولم يكن رآه، وطلب منه أهل السنة والجماعة رد مفترياته على أهل السنة وهو شيخهم؛ بل شيخ الإسلام، ومن أولى منه ببيان الحق وأقدر منه عليه؟

٢ ـ إن الملك المغولي «خدابنده» قد ترفَّض أو تشيع على يد ابن المطهر الحلي قبل صدور رد شيخ الإسلام عليه كما هو ظاهر من كلامه.

٣ ـ إن أقصى ما في كلام شيخ الإسلام هو الدعوة إلى الاعتدال في الأقوال والأعمال، وتخفيف غلو الغالين في العقائد، وتقليص ظل عصبيات أهل البدع والأهواء، ودفع أكاذيبهم وأباطيلهم، والغرض من ذلك كله تنوير العقول، وتقريب القلوب، وتطهيرها مما تراكم عليها من أوضار الباطل، وأوغا الحقد، وإزالة ما استحكم فيها من جفوة وقسوة.

وهذه نبذة صغيرة من كلام شيخ الإسلام مصدقة لما ذكرناه.

قال رحمه الله: «وأما الرافضي فإذا قدح في معاوية بأنه كان باغياً ظالماً، قال له الناصبي: وعلي أيضاً كان باغياً ظالماً لما قاتل المسلمين على إمارته وبدأهم بالقتال، وصال عليهم وسفك دماء الأمة بغير فائدة لا في دينهم ولا في دنياهم، وكان السيف مسلولاً في خلافته على أهل الملة، كفوفاً عن الكفار ـ إلى أن قال فالخوارج والمروانية وكثير من المعتزلة وغيرهم يقدحون في علي (رضي الله عنه) وكلهم مخطئون في ذلك ضالون مبتدعون» اهـ.

فأنت ترى شيخ الإسلام يحكي كلام الروافض والنواصب والخوارج، ولكنه لايحكم على فريق، بل يحكم بأنهم مخطئون مبتدعة ضالون، خلافاً لما يزعمه الكوثري، المقلد الغبي، من انتقاص مقام الإمام علي، فما أضيع البرهان عند المقلد!

٤ ـ وأوضح وأفضح مما تقدم أن هذا المعتدي على التاريخ، دعواه أن ابن تيمية هو سبب الغلو في التشيع، وبسط سلطانه في الأرض، ويوهم كلامه أو يفهم أن السلطان «خدابنده» قد ترفَّض ونشر مذهب ابن المطهر بسبب ابن تيمية، وتحامله على الشيعة في منهاج السنة النبوية.

وقال[1]: وابن المطهر الحلي لما وصل إليه كتاب ابن تيمية

---

(١) أي الكوثري.

هذا، قال: كنت أجاوبه لو كان يفهم كلامي، ولكن جوابي يكون بالفعل حتى سعى سعياً إلى أن تمكن من قلب الدولة السنية من تلك الأقطار إلى دولة غالية في التشيع يحمل «خدابنده» الملك الشعوب على التمذهب بمذهب ابن المطهر، ولم يزل الغلو في التشيع متغلغلاً في تلك البلاد منذ عمل ابن تيمية هذا. اهـ.

ونحن ننقل لك بعد هذا الكلام ما ذكره الشيعة الإمامية أنفسهم في سبب ترفُّض الملك «خدابنده» ليعلم مبلغ هذا الرجل من تحريف التاريخ وقلب الحقائق الواقعية بكل وقاحة وصفاقة، ونسجل عليه حقده وتعصبه على رجال الإسلام العظام، وافتراءه عليهم الكذب الصريح.

جاء في كتاب «روضات الجنات في تراجم الشيعة» تأليف ميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الميلاد، والأصفهاني الموطن والمهاد ـ في ترجمة الحسن بن المطهر الحلي ما نصه: ثم نقل عن كتاب شرح مولانا التقي المجلس علي الفقيه نقلاً عن جماعة من الأصحاب أن الشاه «خدابنده» المذكور غضب يوماً على امرأته فقال لها: أنت طالق ثلاثاً، ثم ندم وجمع العلماء فقالوا: لابد من المحلل فقال: عندكم في كل مسألة أقاويل مختلفة، أو ليس لكم هنا اختلاف؟ فقالوا: لا، فقال: أحد وزرائه: إن عالماً بالحلة وهو يقول ببطلان الطلاق، فبعث كتابه إلى العلامة وأحضره ـ وهنا أطال في وصف اجتماعه بعلماء السنة ومناظرته لهم، بما يضحك الثكلى ويشبه كلام الصبيان ثم قال:

وعلى أي حال فالطلاق الذي أوقعه الملك باطل، لأنه لم يتحقق شروطه، ومنه العدلان، فهل قال الملك بمحضرهما؟ قال: لا. ثم شرع في البحث مع العلماء حتى ألزمهم جميعاً فتشيع الملك، وبعث إلى البلاد والأقاليم حتى يخطبوا بالأئمة الإثني عشر، ويضربوا السكك على أسمائهم، وينفقوها على أطراف المساجد، والمشاهد!! منهم (ثم قال): والذي في أصفهان موجود الآن في الجامع القديم الذي كتب زمانه ثلاثة مواضع منه، وكذا في معبذيه ـ مكوار لنجان، ومعبد الشيخ نور الدين النطنزي من الفرقاء، وكذا على منارة دار السيادة التي تممها هذا السلطان من بعد ما أحدثه أخوه غازان. اهـ.

(ثم قال): وهذه اليد العظمى والمنة الكبرى التي له على أهل الحق مما لم ينكره أحد من المخالفين والموافقين، حتى أنه في بعض تواريخ العامة (أي أهل السنة) رأيت التعبير عن هذه الحكاية بمثل هذه الصورة. ومن سوانح سنة سبع وسبعمائة، أظهر «خدابنده» شعار التشيع بإضلال ابن المطهر. اهـ.

أعلمت الآن أيها القارىء الكريم السبب الذي من أجله ترفَّض هذا الجاهل الأعجمي المغولي وأنه مسألة شخصية، لادخل فيها لشيخ الإسلام ابن تيمية، ولا لكتاب منهاج السنة النبوية، وهو كونه طلَّق زوجته ثلاثاً وهو غضبان، واستفتى أمثال الكوثري من علماء عصره فأفتوه بالمحلل، وهو الذي سماه الرسول ﷺ التيسُ المستعار، وقال الملك لهم: عندكم في كل

مسألة أقاويل مختلفة، أو ليس لكم هنا اختلاف؟ قالوا: لا، لابد من المحلِّل ـ أي الملعون بلسان الرسول ﷺ هو والمحلَّل له، فاستنكف الملك عن هذا التحليل الذي هو زنا صريح، ولو أخذوا بما كان عليه الطلاق الثلاث في عهده ﷺ وفي عهد صاحبيه، لخرجوا من جحر الضب الذي أوقعوا الملك معهم فيه، ولو اهتدى إلى شيخ الإسلام ابن تيمية لوجد لمسألته عنده حلاً نبوياً سنياً غير شيعي، ولكن الكوثري يلبِّس شيخ الإسلام ذنب غيره، فعليه ما يستحق من ربه، لماذا تسكت أيها الكوثري عمن أحرجوا الملك فأخرجوه من بينهم، وتطعن في دين من يرده وقومه إلى حظيرة السنة؟

أكان بالله إثما أن يؤلف ابن تيمية كتاب «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية»؟! ويرد به ضلالات ابن المطهر الحلِّي!

والكوثري السني فيما يزعم يتبجح بقول الحلي الشيعي لإمام السنة: كنت أجاوبه لو كان يفهم كلامي!

وفي كتاب «روضات الجنات» في تراجم الشيعة الذي لخصنا عنه ما تقدم (ص١٧١ ـ ١٧٤) نقلاً عن تذكرة الشيخ نور الدين علي بن عراق المصري ـ أن الشيخ تقي الدين بن تيمية الذي كان من جملة علماء السنة معاصراً للشيخ جمال الدين العلامة المذكور ـ منكراً عليه في الخفاء كثيراً ـ كتب إليه العلامة بهذه الأبيات:

لو كنت تعلم كل ما علم الورى
طراً لصرت صديق كل العالم
لكن جهلت فقلت إن جميع من
يهوى خلاف هواك ليس بعالم

فكتب الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن عبدالكريم الموصلي في جوابه هذه القطعة وأرسلها إليه:

يا من يُموّه في السؤال مُسفسطاً
إن الذي ألزمت ليس بلازم
هذا رسول الله يعلم كل ما
علموا وقد عاده جُل العالم

وترى الكوثري ينوه بكلمة ابن المطهر الحمقاء التي أخذها من شعره ولكنه لم يذكر جوابها السديد لبعض علماء السنة.

ويمكنك أن تقف مما أوردناه لك على دخيلته، وتعرف حقيقة نحلته وخبيئته.

وجملة القول: أن هذا الرجل[1] لا يعتدُّ بعقله ولا بنقله ولا بعلمه ولا بدينه. ومن يراجع تعليقاته يتحقق صدق ما قلناه فيه، على أنَّا أوردنا شواهد منها دلت على سائلها وعرَّفنا حقيقة قائلها، فمن بقي له شك فيها فليرجع إليها، ليرى كيف أن

(١) أي الكوثري.

التعصب يعمي ويصم، والله عليم بذات الصدور»[(١)].

٤ ـ **قلت: ومن المتهمين لشيخ الإسلام بالانحراف عن علي ـ رضي الله عنه ـ المدعو: عبدالله الغماري** الذي يقول في رده على الشيخ الألباني أثناء كلامه على حديث: «أمر رسول الله ﷺ بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي عليه السلام».

قال الغماري: «حديث صحيح، أخطأ ابن الجوزي بذكره في الموضوعات، ورد عليه الحافظ في القول المسدد، **وابن تيمية لانحرافه عن علي عليه السلام كما هو معلوم** لم يكفه حكم ابن الجوزي بوضعه فزاد من كيسه حكاية اتفاق المحدثين على وضعه»[(٢)].

وقال الغماري ـ أيضاً ـ في موضع آخر من رسالته السابقة ـ متحدثاً عن الألباني ـ رحمه الله ـ:

«حاله في هذا كحال ابن تيمية، تطاول على الناس فأكفر طائفة من العلماء، وبدَّع طائفة أخرى، ثم اعتنق هو بدعتين لا يوجد أقبح منهما: إحداهما: قوله بقدم العالم، وهي بدعة كفرية ـ والعياذ بالله تعالى ـ **والأخرى: انحرافه عن علي عليه السلام**، ولذلك وسمه علماء عصره بالنفاق، لقول النبي ﷺ

---

(١) الكوثري وتعليقاته، ص٣٤ ـ ٤٣.
(٢) الرسائل الغمارية، ص١١٤. وجزء في الرد على الألباني، ص٦٠.

لعلي: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»»[١].

٥ ـ ومن المتهمين ـ أيضاً ـ المدعو حسن بن علي السقاف أحد المبتدعة المعاصرين[٢] الذي عوَّل على الغماري في هذا الاتهام الباطل فقال في كتابه: «التنبيه والرد على معتقد قِدَم العالم والحد» نقلاً عن عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري من كتابه «الصبح السافر»: «ابن تيمية يحتج كثير من الناس بكلامه، ويسميه بعضهم (شيخ الإسلام)، وهو ناصبي عدو لعلي عليه السلام، واتهم فاطمة عليها السلام بأن فيها شعبة من النفاق»[٣].

٦ ـ ومنهم صاحب كتاب «التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحرَّاني»!! ومؤلفه كما على غلافه (لجماعةٍ من العلماء)[٤]!

يضع هذا الزائغ عنواناً في صفحة (٨٥) يقول فيه: (افتراؤه على الإمام علي) أي افتراء ابن تيمية على علي ـ رضي الله عنه ـ، ثم نقل تحته أقوال الحافظ ابن حجر السابقة، وشيئاً من أقوال شيخ الإسلام زاعماً الرد عليها!

٧ ـ ومن المتهمين لشيخ الإسلام بهذا الاتهام الشنيع:

---

(١) المصدر السابق، ص١٢٠ ـ ١٢١.

(٢) يعيش في الأردن، ولطلاب العلم ردود كثيرة عليه.

(٣) التنبيه والرد. . ، ص٧.

(٤) وهو لرجلٍ يُدعى (كمال الحوت) كما في «المقالات السنية في تبرئة شيخ الإسلام ابن تيمية» لعبد الرحمن دمشقية، ص١٩٥.

المدعو: عبد الله الحبشي[١] وذلك في قوله: «ابن تيمية هذا طعن في علي بن أبي طالب.

وقال: إن حروبه أضرت بالمسلمين»[٢].

قلت: وقد رد عليه الشيخ عبد الرحمن دمشقية ـ حفظه الله ـ في كتابه: «المقالات السنية في تبرئة شيخ الإسلام ابن تيمية ولاد مفتريات الفرقة الحبشية».

٨ ـ ومن المتهمين لشيخ الإسلام بهذه التهمة: حسن المالكي! الذي اشتهر بين أهل العلم بمحبته للمخالفة والانفراد بأقوالٍ شاذة يلتقطها من كتب المبتدعة، ويثيرها عند أهل السنة، وليس هذا مقام ذكرها.

وقد سمعت هذا المالكي يقول في أحد المجالس بأن ابن تيمية «فيه شيء من النصب»!

وأما في كتبه ـ أي المالكي ـ فقد ألمح إلى هذه التهمة ولم يُصرِّح، فمن ذلك قوله في كتابه «نحو إنقاذ! التاريخ الإسلامي»: «أقول لكم ـ وبلا فخر ـ خذوا مني هذه الحقائق التي هي خلاصة دراسة استمرت أربع سنوات في كتب التاريخ، وهي: أن الكتب المفتقدة للتحقيق العلمي المتشدقة بمنهج أهل الحديث بالإضافة

---

(١) أحد المبتدعة المعاصرين، يعيش في لبنان، يجمع بين الأشعرية والقبورية، رد عليه عبد الرحمن دمشقية في عدة كتب.

(٢) نقلاً عن «المقالات السنية»، لعبد الرحمن دمشقية ص٢٠٠.

إلى ما سبق هي. . . .» ثم ذكر مجموعة من الكتب التي ينبغي عدم اعتمادها ـ كما يزعم! ـ ثم قال في الحاشية؛ «كنت يومها قد ذكرت كتاب (منهاج السنة) لابن تيمية ضمن هذه الكتب التي تفتقد التحقيق! ويقلدها المؤرخون بلا محاكمة للنصوص، وقد حذفت ذكره هنا مؤجلاً الحكم النهائي بعد دراسة الكتاب دراسة مستفيضة»[١]!!

قلت: ونحن على شوق إلى رؤية هذه (الدراسة المستفيضة) لكتاب شيخ الإسلام!

ومن أقوال المالكي التي تُلمح إلى هذه التهمة قوله في كتابه الآنف عن شيخ الإسلام: «هو معروف بدفاعه عن الخلفاء الثلاثة»[٢] وليس الأربعة! نعوذ بالله من الظلم والبهتان.

٩ ـ وممن قد يُعد من المتهمين لشيخ الإسلام ـ أيضاً ـ أم مالك الخالدي، وهي زوج حسن المالكي! فقد ألفت كتاباً بعنوان: «البرهان الجلي في دفاع ابن تيمية عن خلافة علي رضي الله عنه» ألمحت إلى هذه التهمة بشيء من الحذر حيث أبهمت العبارة في أن لشيخ الإسلام أخطاءً عدة في كتابه: «منهاج السنة»، وأن له أقوالاً متناقضة!. . . إلخ اتهامها الذي لم تذكر عليه أي مثال ليتبين مرادها بدلاً من هذه التعمية والتعتعة! وإليك شيئاً من

(١) نحو إنقاذ! التاريخ الإسلامي، ص٣٥.
(٢) ص٢٦٧.

أقوالها، لعل أحداً من القراء يفهم ما لم أفهمه من هذا الغموض المطبق على حروفها:

تقول: «يوجد لابن تيمية أقوال فيها لبس واشتباه ويوجد له أخطاء صريحة وإن كانت يسيرة وقليلة»[١].

وتقول: «يوجد لابن تيمية أقوال ظاهرها يناقض بعض ما أوردناه هنا فلعل ما أوردناه هو آخر ما كان عليه الشيخ لأنه الحق ومن عَرَف الحق يُستبعد أن ينحرف عنه»[٢].

قلت: لم توضح ـ هداها الله ـ هذه الأقوال المتناقضة لشيخ الإسلام، أو الأقوال التي فيها لبس واشتباه، وكان الواجب عليها ما دامت تعتقد أن ما تقوله هو الحق أن تصرح بهذه الانتقادات لشيخ الإسلام وترد عليها رداً علمياً، لا أن تُطلق هذه العبارات والأقوال التي «فيها لبس واشتباه»!

هؤلاء هم أبرز المتهمين لشيخ الإسلام بهذا الاتهام وهم كما ترى من أقحاح أهل البدع ـ ما عدا ابن حجر العسقلاني ـ فلا يُستغرب منهم هذا الكذب والافتراء على شيخ الإسلام الذي هدَّم بدعهم وفضحهم على رؤوس الأشهاد، فلهذا توارثوا هذا العداء الدفين له على مر الأجيال، إلى أن يشاء الله».

وهم جميعاً بنوا افتراءهم هذا على عباراتٍ وردت في

---

(١) ص٥٩.
(٢) ص٥٩.

كتاب: «منهاج السنة» لشيخ الإسلام زعموا أن فيها تنقصاً لعلي ـ رضي الله عنه ـ وهذا من البهتان العظيم على شيخ الإسلام الذي عُرف بمحبته لجميع الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ودفاعه عنهم وتبيينه فضائلهم ـ وعليٌ منهم ـ كما سيأتي ـ.

وشيخ الإسلام في كتابه: «منهاج السنة»

يواجه كتاباً قد ألّفه رجل من طائفة جاهلة ظالمة قد عُرِفَ أفرادها بالكذب المختلق لا يفوقهم فيه أحد، فهذا الرافضي قد حشد أكاذيبه في هذا الكتاب من جهتين: من جهة الغلو في علي ـ رضي الله عنه ـ بشتى الأكاذيب والموضوعات، ومن جهة الطعن في الصحابة الآخرين ـ رضي الله عنهم ـ فصاحب هذا الكتاب مندفع بحماسة إلى تقرير مذهبه الباطل بأي وسيلة، ولو كانت الافتراءات والأكاذيب.

وشيخ الإسلام أمام سيل جارف من الغلو المكذوب في علي ـ رضي الله عنه ـ وأمام حُمَم متدفقة من الأكاذيب في سبيل الطعن في الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ فماذا يصنع؟

إن المتأمل لهذه الظروف التي عاشها شيخ الإسلام أمام هذا الكتاب يجد أن له خيارين:

الخيار الأول: وهو المشهور عند العلماء وأصحاب التآليف: هو أن يقوم شيخ الإسلام بدفع الطعون عن الصحابة ببيان كذبها وأنها مختلقة، فكلما رمى الرافضي بشبهة أو طعن على صحابي قام شيخ الإسلام بردها أو برده بكل اقتدار لينفيه عن

هذا الصحابي. هذا هو الخيار الأول، وهو في ظني الخيار الذي كان الحافظ ابن حجر يريد لشيخ الإسلام أن يسلكه مع الرافضي.

وهو خيار جيد ومقبول لو كان الخصم غير الرافضي، أي لو كان الخصم ممن يحتكمون في خلافاتهم إلى النقل الصحيح أو العقل الصريح، أما مع الرافضي فإن هذا الأسلوب لا يجدي، ولن يكفَّ بأسه عن أعراض الصحابة، فإنك مهما أجدت في رد الشبهة أو الطعن فإنه لن يقتنع بذلك أبداً ـ كما عُلِمَ من طريقة القوم ـ ومهما أفنيت عقلك وجهدك في دفع أكاذيبه فإنه لن يألو جهداً في اختلاق غيرها من الأكاذيب.

إذاً فهذا الخيار الأول لن يثني الرافضي عن هدفه من النيل من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ.

نعم! هو سينفع أهل السنة، ولكنه لن يضر الروافض ولن يُسكتهم.

الخيار الثاني: وهو الذي اختاره شيخ الإسلام لأنه يراه ذا مفعول فعّال في مواجهة أكاذيب الروافض وغلوهم المستطير، وهذا الخيار يرى أن أجدى طريقة لكف بأس الروافض هو مقابلة شبهاتهم بشبهات خصومهم من الخوارج والنواصب، أي مقابلة هذا الطرف بذاك الطرف المقابل له، ليخرج من بينهما الرأي الصحيح الوسط.

فكلما قال الرافضي شبهة أو طعناً في أحد الخلفاء الثلاثة ـ

أبي بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ قابلها شيخ الإسلام بشبهة مشابهة للنواصب والخوارج في علي رضي الله عنه.

وهو لا يقصد بهذا تنقص علي ـ رضي الله عنه ـ والعياذ بالله، وإنما يقصد إحراج الروافض، وكفهم عن الاستمرار في تهجمهم على الصحابة، لأنه ما من شيء من الطعون والتهم سيثبتونه على واحدٍ من الصحابة إلا وسيُثبت الخوارج والنواصب مماثلاً له في علي رضي الله عنه.

وهذا مما يُخرس ألسنة الروافض، لأنهم في النهاية سيضطرون إلى أن تضع حربهم على الصحابة أوزارها عندما يرون شبههم وأكاذيبهم تُقابل بما يناقضها في علي ـ رضي الله عنه ـ، فعندها سيُبادرون إلى أن يختاروا السِّلم وعدم ترديد الشبهات حفاظاً على مكانة علي أن يمسسها أحد بسوء.

فهذه (حيلة) ذكية من شيخ الإسلام ضرب بها النواصب بالروافض ليسلم من شرهم جميعاً، وهذا ما لم يفهمه أو تجاهل عنه من بادر باتهامه بتلك التهمة الظالمة.

وشيخ الإسلام ـ أيضاً ـ يعلم أن الروافض والنواصب جميعاً أصحاب كذب وغلو، ولكنه يقابل غلو هؤلاء وكذبهم بغلو أولئك وكذبهم، ليُسكت الجميع ويدفعهم عن الخوض في أعراض الصحابة.

فطريقة شيخ الإسلام أنه إذا رأى قوماً يغلون في شخص من

الأشخاص، ويتنقصون من يكون مثله أو أفضل منه، أن يُقابل هؤلاء بمن يناقضهم في القول لكي يدفع الغلو عن الشخصين الفاضلين جميعاً.

وهذا مما قد تقرر عند علماء السنة ولم يستنكروه.

وأما أهل الباطل من الغلاة فإنهم يتهمون كل من لم يكن على مثل غلوهم بأنه عدو لذاك الفاضل.

يقول العلامة المعلمي في كتابه «التنكيل»:

«ومن أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل، ومن أمضى أسلحته أن يرمي الغالي كلَّ من يحاول رده إلى الحق ببغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم، يرى بعض أهل العلم أن النصارى أوَّل ما غلوا في عيسى عليه السلام كان الغلاة يرمون كل من أنكر عليهم بأنه يبغض عيسى ويحقره ونحو ذلك، فكان هذا من أعظم ما ساعد على انتشار الغلو، لأن بقايا أهل الحق كانوا يرون أنهم إذا أنكروا على الغلاة نُسبوا إلى ما هم أشد الناس كراهية له من بغض عيسى وتحقيره، ومقتهم الجمهور وأوذوا، فثبطهم هذا عن الانكار، وخلا الجو للشيطان، **وقريب من هذا حال الغلاة الروافض وحال القبوريين، وحال غلاة المقلدين**»[(١)].

قلت: وأما شيخ الإسلام فإنه لم يأبه لتلك الاتهامات التي

---

(١) (٦/١).

يلمز بها أهل الباطل كل من لم يكن على طريقتهم في الغلو، وإنما كان ـ رحمه الله ـ ينزل كلِ إنسانٍ منزلته التي أنزله الله تعالى.

وكان كثيراً ما يُجْري المقارنات بين الأشخاص الذين غلا فيهم قوم، وجفا عنهم آخرون، فيصد غلو هؤلاء بجفاء أولئك، ويخرج من بينهما الرأي الصحيح في ذاك الشخص الفاضل.

فهذه الطريقة تميز بها شيخ الإسلام، ولم يستخدمها مع علي ـ رضي الله عنه ـ والخلفاء الثلاثة كما يعتقد أعداؤه، وإنما هي طريقة مطردة له رحمه الله في كل موقف مشابه.

فمن ذلك أنه ـ رحمه الله ـ عقد مقارنةً بين ما ثبت لموسى من فضائل وما ثبت لعيسى ـ عليهما السلام ـ، قاصداً من ذلك الرد على النصارى الذين يغلون في عيسى عليه السلام ويحطون من قدر غيره من الأنبياء.

قال ـ رحمه الله ـ: «إنه ما من آية جاء بها المسيح إلا وقد جاء موسى بأعظم منها، فإن المسيح ﷺ وإن كان جاء بإحياء الموتى، فالموتى الذين أحياهم الله على يد موسى أكثر كالذين قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾[1] ثم أحياهم الله بعد موتهم، وقد جاء بإحياء الموتى غير واحد من الأنبياء والنصارى يصدقون بذلك.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٥٥.

وأما جعل العصا حية فهذا أعظم من إحياء الميت، فإن الميت كانت فيه حياة فرُدَّت الحياة إلى محل كانت فيه الحياة. وأما جعل خشبة يابسة حيواناً تبتلع العصى والحبال فهذا أبلغ في القُدرة وأقدر، فإن الله يحيي الموتى ولا يجعل الخشب حياة.

وأما إنزال المائدة من السماء فقد كان ينزل على عسكر موسى كل يوم من المنّ والسلوى وينبع لهم من الحجر من الماء ما هو أعظم من ذلك، فإن الحلو أو اللحم دائماً هو أجل في نوعه وأعظم في قدره مما كان على المائدة من الزيتون والسمك وغيرهما، وذكرت له[١] نحواً من ذلك مما تبين أن تخصيص المسيح بالاتحاد ودعوى الإلّهية ليس له وجه، وإن سائر ما يُذكر فيه إما أن يكون مشتركاً بينه وبين غيره من المخلوقات، وإما أن يكون مشتركاً بينه وبين غيره من الأنبياء والرسل، مع أن بعض الرسل كإبراهيم وموسى قد يكون أكمل في ذلك منه.

وأما خلقه من امرأة بلا رجل، فخَلْق حواء من رجل بلا امرأة أعجب من ذلك، فإنه خُلق من بطن امرأة، وهذا معتاد، بخلاف الخلق من ضلع رجل، فإن هذا ليس بمعتاد، فما من أمر يُذكر في المسيح ﷺ إلا وقد شركه فيه أو فيما هو أعظم منه غيره من بني آدم[٢].

---

(١) أي لمحاوره.

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل، ص١٢٠ ـ ١٢١.

قلت: إذاً فشيخ الإسلام عندما عقد هذه المقارنة بين موسى وعيسى ـ عليهما السلام ـ وما ثبت لهما من فضائل إنما يريد الرد على من يغلو في عيسىٰ ـ عليه السلام ـ مستغلاً ما ثبت له من خصائص على حساب غيره من الأنبياء، فأراد شيخ الإسلام أن يوقف غلوَّه هذا ببيان أن ما ثبت لعيسى من خصائص فإنها ثابتة لغيره من الأنبياء، مثلها أو أعظم منها، فلماذا هذا الغلو؟

وهو بهذا الموقف يحفظ لكل أنبياء الله حقوقهم، ويدفع عنهم طعن الطاعنين وازدراء الشانئين، ويصرف عنهم غلو الغالين، ولا يقول عاقل قط بأن صنيع شيخ الإسلام هذا فيه ازدراء وتنقص لعيسى ـ عليه السلام ـ!

لأنه ـ رحمه الله ـ لم يتنقصه، وحاشاه أن يفعل ذلك، أو أن يُظن به ذلك، وإنما ذبَّ عن عرض إخوانه من الأنبياء ـ عليهم السلام ـ دون أدنى تعرض لمقام عيسى ـ عليه السلام ـ.

وقارن بين صنيعه ـ رحمه الله ـ مع عيسى وموسى ـ عليهما السلام ـ وقارنه مع صنيعه مع علي والخلفاء الثلاثة ـ رضوان الله عليهم ـ تجد أن الموقف متشابه وأن منهج شيخ الإسلام واحد لا يتغير أمام غلاة الكفار وغلاة المبتدعة الذين يغلون في شخوص بعض الأنبياء أو بعض الأولياء، ويذمون غيرهم.

قلت: وفي موضع آخر يجري شيخ الإسلام مقارنة بين موسى وعيسى ـ عليهما السلام ـ وبين محمد ﷺ وذلك رداً على

اليهود والنصارى الذين يؤمنون بموسى وعيسى ـ عليهما السلام ـ ولايؤمنون بمحمد ﷺ.

يقول الشيخ: «إن الدلائل الدالة على صدق محمد ﷺ أعظم وأكثر من الدلائل الدالة على صدق موسى وعيسى، ومعجزاته أعظم من معجزات غيره، والكتاب الذي أرسل به أشرف من الكتاب الذي بعث به غيره، والشريعة التي جاء بها أكمل من شريعة موسى وعيسى ـ عليهما السلام ـ وأمته أكمل في جميع الفضائل من أمة هذا وهذا. ولا يوجد في التوراة والإنجيل علم نافع وعمل صالح إلا وهو في القرآن مثله وأكمل منه، وفي القرآن من العلم النافع والعمل الصالح ما لا يوجد مثله في التوراة والإنجيل، **فما من مطعن من مطاعن أعداء الأنبياء يطعن على محمد ﷺ إلا ويمكن توجيه ذلك الطعن وأعظم منه على موسى وعيسى**، وهذه جملة مبسوطة في موضع آخر لم نبسطها هنا؛ لأن جواب كلامهم لايحتاج إلى ذلك، فيمتنع الإقرار بنبوة موسى وعيسى عليهما السلام مع التكذيب بنبوة محمد ﷺ، **ولايفعل ذلك إلا من هو من أجهل الناس وأضلهم، أو من أعظمهم عناداً واتباعاً لهواه»**[1].

قلت: تأمَّل قوله: «فما من مطعن من مطاعن أعداء الأنبياء يطعن على محمد ﷺ إلا ويمكن توجيه ذلك الطعن وأعظم منه

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/ ١٦٧).

على موسى وعيسى».

إذا تأملت هذه العبارة تبين لك بوضوح منهج شيخ الإسلام المطَّرد في مثل هذه المواضع التي يُعَظم فيها نبي أو صحابي أو ولي على حساب نبي أو صحابي أو ولي آخر، فإنه رحمه الله يُلزم ذلك المعظِّم الجهول أن يُعَظم الجميع ويثني عليهم وإلا فإنه لا يستقيم له أن يُعَظم بعضهم ويطعن في بعضهم، لأنه ما من طعن أو اتهام باطل يمكن أن يوجه لأحدهم إلا سيوجه للآخر مثله أو أعظم منه، لأن النفس الدنيئة لن تعدم مثل هذه الاتهامات الباطلة على الأفاضل، فإذا كان أصحاب الإفك كاليهود مثلاً قد مسُّوا جانب الله وعظمته في قولهم ﴿يدُ الله مغلولة﴾ فما ظنك ببني البشر؟ مهما علت منزلتهم.

إذاً: فخلاصة منهج شيخ الإسلام في مثل هذه المقامات التي يُمجد فيها شخص على حساب آخر، ويكونان جميعاً من أهل الفضل، أو يكون المطعون فيه أفضل من الممجَّد كأبي بكر مع علي مثلاً، فإن الشيخ ـ رحمه الله ـ يبين لهم أنكم إذا طعنتم في هذا الشخص الفاضل بالطعونات الباطلة فسيأتي قومٌ مثلكم لا خلاق لهم يطعنون فيمن مجدتموه بنفس طعونكم، فماذا سيكون موقفكم تجاههم؟ إلا الكف عن الأفاضل وإنزالهم منزلتهم التي أرادها الله لهم.

هذا هو منهج شيخ الإسلام، وليس معنى هذا أنه يطعن فيمن مجَّده الغلاة، لأن هذا الأمر لم يخطر بباله أصلاً، لأنه

ينقض شبهة هؤلاء بشُبه غيرهم من أهل الباطل، كاليهود مع النصارى، والروافض مع النواصب، ثم يُبرز منهج الإسلام أو منهج أهل السنة، كما فعل مع علي ـ رضي الله عنه ـ مثلاً، حيث أكثر من ذكر فضله ومكانته في كتابه «منهاج السنة» الذي يدّعي خصومه أنه تنقصه فيه، وما كان لمثل شيخ الإسلام أن يتناقض قوله لاسيما في كتاب واحد! ولكن القوم لم يفهموا مقصد شيخ الإسلام من عباراته تلك فبادروه بتلك التهمة، لاسيما والنفوس مولعة بالطعن فيمن علا صيته وانتشرت تزكيته في الآفاق كشيخ الإسلام الذي لن يعدم حاسداً أو حاقداً فوق كل أرض وتحت أي سماء.

قلت: ومن هذه المقارنات التي يقوم بها شيخ الإسلام للحاجة أنه أجرى مقارنة بين ابن عباس وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ ليبين الفرق بين الحفظ وبين الاستنباط فيقول: «وأين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره، واستنباطه، من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟ وأبو هريرة أحفظ منه، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق، يؤدي الحديث كما سمعه، ويدرسه بالليل درساً، فكانت همته مصروفة إلى الحفظ، وتبليغ ماحفظه كما سمعه، وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه والاستنباط، وتفجير النصوص، وشق الأنهار منها، واستخراج كنوزها»[1].

---

(١) مجموع الفتاوى(٤/ ٩٤).

ومن ذلك أيضاً أنه أجرى مقارنة بين صالحي بني آدم وبين الملائكة ليبين رأيه في هذه المسألة التي طال فيها الجدل بين العلماء قبل شيخ الإسلام.

قال رحمه الله: «وأما الصفات التي تتفاضل، فمن ذلك: الحياة السرمدية والبقاء الأبدي في الدار الآخرة، وليس للملَك أكثر من هذا؛ وإن كانت حياتنا هذه منغوصة بالموت فقد أسلفت أن التفضيل إنما يقع بعد كمال الحقيقتين، حتى لايبقى إلا البقاء وغير ذلك من العلم الذي امتازت به الملائكة.

فنقول: غير منكر اختصاص كل قبيل من العلم بما ليس للآخر، فإن الوحي للرسل على أنحاء، كما قال تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾[1]، فبين أن الكلام للبشر على ثلاثة أوجه: منها واحد يكون بتوسط الملك. **ووجهان آخران ليس للملك فيهماوحي، وأين الملك من ليلة المعراج، ويوم الطور، وتعليم الأسماء وأضعاف ذلك؟**»[2]

قلت: وبهذه الأمثلة السابقة تُعلم طريقة شيخ الإسلام ومنهجه الذي يسير عليه في هذه الظروف والقضايا المتشابهة، ومنها قضية الرافضة مع علي ـ رضي الله عنه ـ حيث غلا فيه

(١) سورة الشورى، الآية: ٥١.
(٢) مجموع الفتاوى (٤/٣٧٦).

الروافض ورفعوه فوق مقامه الذي أراده الله له، ولم يكفهم ذلك، بل تنقصوا من يزيدون عليه في الفضل والمرتبة.

ولهذا فشيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في كتابه ساوى بين الروافض وبين النصارى الذين غلوا في عيسى ـ عليه السلام ـ وتنقصوا غيره من الأنبياء ـ عليهم السلام ـ.

يقول شيخ الإسلام في كلام بديع له، يبين فيه منهجه الذي سبق أن عرفناه، ويدلل عليه بالأمثلة من القرآن، ومن أفعال العلماء السابقين، فتأمله وتدبره فإنه يلخص لك هذه الرسالة كلها.

يقول شيخ الإسلام: «أهل السنة مع الرافضة كالمسلمين مع النصارى، فإن المسلمين يؤمنون بأن المسيح عبدالله ورسوله، ولا يغلون فيه غلو النصارى، ولا يجفون جفاء اليهود. والنصارى تدَّعى فيه الإلٰهية وتريد أن تفضِّله على محمد وإبراهيم وموسى، بل تفضل الحواريين على هؤلاء الرسل، كما تريد الروافض أن تفضل من قاتل مع عليّ كمحمد بن أبي بكر، والأشتر النخعي على أبي بكر وعمر وعثمان، وجمهور الصحابة من المهاجرين والأنصار، فالمسلم إذا ناظر النصراني لا يمكنه أن يقول في عيسى إلا الحق، لكن إذا أردت أن **تعرف جهل النصراني** وأنه لا حجة له، فقدِّر المناظرة بينه وبين اليهودي، فإن النصراني لا يمكنه أن يجيب عن شبهة اليهودي إلا بما يجيب به المسلم، فإن لم يدخل في دين الإسلام وإلا كان منقطعاً مع اليهودي، فإنه إذا أُمر

بالإيمان بمحمد ﷺ، فإن قَدَحَ في نبوته بشيء من الأشياء، لم يمكنه أن يقول شيئاً إلا قال له اليهودي في للمسيح ما هو أعظم من ذلك، فإن البينات لمحمد أعظم من البينات لمسيح، وبُعْد أمر محمد عن الشبهة أعظم من بعد المسيح عن الشبهة، فإن جاز القدح فيما دليله أعظم وشبهته أبعد عن الحق فالقدح فيما دونه أولى، وإن كان القدح في المسيح باطلاً فالقدح في محمد أولى بالبطلان، فإنه إذا بطلت الشبهة القوية فالضعيفة أولى بالبطلان، وإذا ثبتت الحجة التي غيرها أقوى منها فالقوية أولى بالثبات.

ولهذا كان مناظرة كثير من المسلمين للنصارى من هذا الباب، كالحكاية المعروفة عن القاضي أبي بكر بن الطيب لما أرسله المسلمون إلى ملك النصارى بالقسطنطينية، فإنهم عظَّموه وعرف النصارى قدره، فخافوا أن لا يسجد للملك إذا دخل، فأدخلوه من باب صغير ليدخل منحنياً، ففطن لمكرهم فدخل مستدبراً متلقياً لهم بعجزه، ففعل نقيض ما قصدوه، ولما جلس وكلَّموه أراد بعضهم القدح في المسلمين، فقال له: ما قيل في عائشة امرأة نبيكم؟ يريد إظهار قول الإفك الذي يقوله من يقوله من الرافضة أيضاً، فقال القاضي: ثنتان قُدح فيهما ورميتا بالزنا إفكاً وكذباً: مريم وعائشة، فأما مريم فجاءت بالولد تحمله من غير زوج، وأما عائشة فلم تأت بولد مع أنه كان لها زوج، فأبهت النصارى[1].

---

(١) قلت: فهلاَّ قال أعداء شيخ الإسلام في الباقلاني (الأشعري) بأنه يتنقص من مريم، وعبارته أولى بذلك من عبارات شيخ الإسلام في علي ـ رضي الله =

وكان مضمون كلامه أن ظهور براءة عائشة أعظم من ظهور براءة مريم، وأن الشبهة إلى مريم أقرب منها إلى عائشة، فإذا كان مع هذا قد ثبت كذب القادحين في مريم، فثبوت كذب القادحين في عائشة أولى.

ومثل هذه المناظرة أن يقع التفضيل بين طائفتين، ومحاسن إحداهما أكثر وأعظم، ومساويها أقل وأصغر، فإذا ذكر ما فيها من ذلك عورض بأن مساوئ تلك أعظم؛ كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ ثم قال: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾[1]، فإن الكفار عيّروا سرية من سرايا المسلمين بأنهم قتلوا ابن الحضرمي في الشهر الحرام، فقال تعالى: هذا كبير، وما عليه المشركون من الكفر بالله والصد عن سبيله وعن المسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله، فإن هذا صد عما لا تحصل النجاة والسعادة إلا به، وفيه من انتهاك المسجد الحرام ما هو أعظم من انتهاك الشهر الحرام.

لكن هذا النوع قد اشتملت كل من الطائفتين فيه على ما

= عنه ـ أم أن عين الرضا عن كل عيب كليلة، وأما نحن فإننا لا نقول ذلك في الباقلاني لأننا نعلم قصده، وأنه في مقام مناظرة مع قوم غلاة يطعنون في زوج محمد ﷺ، فهو يريد إسكاتهم، كما فعل شيخ الإسلام مع الروافض.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

يُذم، وأما النوع الأول فيكون كل من الطائفتين لايستحق الذم، بل هناك شبه في الموضعين وأدلة في الموضعين، وأدلة أحد الصنفين أقوى وأظهر، وشبهته أضعف وأخفى، فيكون أولى بثبوت الحق ممن تكون أدلته أضعف وشبهته أقوى.

وهذا حال النصارى واليهود مع المسلمين، وهو حال أهل البدع مع أهل السنة لا سيما الرافضة.

وهكذا أمر أهل السنة مع الرافضة في أبي بكر وعليّ، فإن الرافضي لايمكنه أن يثبت إيمان عليّ وعدالته وأنه من أهل الجنة ـ فضلاً عن إمامته ـ إن لم يثبت ذلك لأبي بكر وعمر وعثمان، وإلا فمتى أراد إثبات ذلك لعليّ وحده لم تساعده الأدلة، كما أن النصراني إذا أراد إثبات نبوة المسيح دون محمد لم تساعده الأدلة، فإذا قالت له الخوارج الذين يكفِّرون علياً أو النواصب الذين يفسِّقونه: إنه كان ظالماً طالباً للدنيا، وإنه طلب الخلافة لنفسه وقاتل عليها بالسيف، وقتل على ذلك ألوفاً من المسلمين حتى عجز عن انفراده بالأمر، وتفرَّق عليه أصحابه وظهروا عليه فقاتلوه، فهذا الكلام إن كان فاسداً ففساد كلام الرافضي في أبي بكر وعمر أعظم، وإن كان ما قاله في أبي بكر وعمر متوجهاً مقبولاً فهذا أولى بالتوجه والقبول، لأنه من المعلوم للخاصة والعامة أن من ولاّه الناس باختيارهم ورضاهم، من غير أن يضرب أحداً لا بسيف ولا عصا، ولا أعطى أحداً ممن ولاَّه مالاً، واجتمعوا عليه فلم يول أحداً من أقاربه وعترته، ولا خلَّف لورثته

مالاً من مال المسلمين، وكان له مال قد أنفقه في سبيل الله فلم يأخذ بدله، وأوصى أن يُرد إلي بيت مالهم ما كان عنده لهم، وهو جَرْدُ قطيفة وبكْر وأمة سوداء ونحو ذلك، حتى قال عبدالرحمن بن عوف لعمر: أتسلب هذا آل أبي بكر؟

قال: كلا والله لا يتحنث فيها أبو بكر وأتحملها أنا. وقال: يرحمك الله يا أبا بكر لقد أتعبت الأمراء بعدك.

ثم مع هذا لم يقتل مسلماً على ولايته، ولا قاتل مسلماً بمسلم، بل قاتل بهم المرتدين عن دينهم والكفار، حتى شرع بهم في فتح الأمصار، واستخلف القوي الأمين العبقري الذي فتح الأمصار ونصب الديوان وعمَّر بالعدل والإحسان.

فإن جاز للرافضي أن يقول: إن هذا كان طالباً للمال والرياسة، أمكن الناصبي أن يقول: كان عليّ ظالماً طالباً للمال والرياسة، قاتل على الولاية حتى قتل المسلمون بعضهم بعضاً، ولم يقاتل كافراً، ولم يحصل للمسلمين في مدة ولايته إلا شر وفتنة في دينهم ودنياهم.

فإن جاز أن يُقال: عليّ كان مريداً لوجه الله، والتقصير من غيره من الصحابة، أو يقال: كان مجتهداً مصيباً وغيره مخطئاً مع هذه الحال؛ فأن يقال: كان أبو بكر وعمر مريدين وجه الله مصيبين، والرافضة مقصِّرون في معرفة حقهم، مخطئون في ذمهم بطريق الأوْلى والأحرى، فإن أبا بكر وعمر كان بعدهما عن شبهة طلب الرياسة والمال أشد من بعد عليّ عن ذلك، وشبهة الخوارج

الذين ذموا علياً وعثمان وكفَّروهما أقرب من شبهة الرافضة الذين ذموا أبا بكر وعمر وعثمان وكفروهم، فكيف بحال الصحابة والتابعين الذين تخلفوا عن بيعته أو قاتلوه؟ فشبهتهم أقوى من شبهة من قدح في أبي بكر وعمر وعثمان، فإن أولئك قالوا: ما يمكننا أن نبايع إلا من يعدل علينا ويمنعنا ممن يظلمنا ويأخذ حقنا ممن ظلمنا، فإذا لم يفعل هذا كان عاجزاً أو ظالماً، وليس علينا أن نبايع عاجزاً أو ظالماً.

وهذا الكلام إذا كان باطلاً، فبطلان قول من يقول: إن أبا بكر وعمر كانا ظالمَيْن طالبين للمال والرياسة أبطل وأبطل، وهذا الأمر لا يستريب فيه من له بصر ومعرفة، وأين شبهة مثل أبي موسى الأشعري الذي وافق عَمراً على عزل عليّ ومعاوية وأن يُجعل الأمر شورى في المسلمين، من شبهة عبدالله بن سبأ وأمثاله الذين يدَّعون أنه إمام معصوم، أو أنه إله أو نبي، بل أين شبهة الذين رأوا أن يولوا معاوية من شبهة الذين يدَّعون أنه إله أو نبي، فإن هؤلاء كفار باتفاق المسلمين بخلاف أولئك.

ومما يبين هذا أن الرافضة تعجز عن إثبات إيمان عليّ وعدالته مع كونهم على مذهب الرافضة، ولا يمكنهم ذلك إلا إذا صاروا من أهل السنة، فإذا قالت لهم الخوارج وغيرهم ممن تكفِّره أو تفسقه: لا نسلِّم أنه كان مؤمناً بل كان كافراً أو ظالماً ـ كما يقولون هم في أبي بكر وعمر ـ لم يكن لهم دليل على إيمانه وعدله إلا وذلك الدليل على إيمان أبي بكر وعمر وعثمان أدل.

فإن احتجوا بما تواتر من إسلامه وهجرته وجهاده، فقد تواتر ذلك عن هؤلاء، بل تواتر إسلام معاوية ويزيد وخلفاء بني أمية وبني العباس، وصلاتهم وصيامهم وجهادهم للكفار، فإن ادّعوا في واحد من هؤلاء النفاق أمكن الخارجي أن يدعي النفاق، وإذا ذكروا شبهةً ذكر ما هو أعظم منها.

وإذا قالوا ما تقوله أهل الفرية من أن أبا بكر وعمر كانا منافقين في الباطن عدوين للنبي ﷺ أفسدا دينه بحسب الإمكان، أمكن الخارجي أن يقول ذلك في عليٍّ ويوجه ذلك بأن يقول: كان يحسد ابن عمه والعداوة في الأهل، وأنه كان يريد فساد بينه فلم يتمكن من ذلك في حياته وحياة الخلفاء الثلاثة، حتى سعى في قتل الخليفة الثالث وأوقد الفتنة حتى تمكن من قتل أصحاب محمد وأمته بغضاً له وعداوة، وأنه كان مباطناً للمنافقين الذين ادّعوا فيه الإلـٰهية والنبوة، وكان يظهر خلاف ما يبطن لأن دينه التقية، فلما أحرقهم بالنار أظهر إنكار ذلك، وإلا فكان في الباطن معهم، ولهذا كانت الباطنية من أتباعه، وعندهم سره، وهم ينقلون عنه الباطن الذي ينتحلونه.

ويقول الخارجي مثل هذا الكلام الذي يروج على كثير من الناس أعظم مما يروج كلام الرافضة في الخلفاء الثلاثة، لأن شبه الرافضة أظهر فساداً من شبه الخوارج والنواصب، والخوارج أصح منهم عقلاً وقصداً، والرافضة أكذب وأفسد ديناً.

وإن أرادوا إثبات إيمانه وعدالته بنص القرآن عليه.

قيل لهم: القرآن عام، وتناوله له ليس بأعظم من تناوله لغيره، وما من آية يدعون اختصاصها به إلا أمكن أن يدعى اختصاصها أو اختصاص مثلها أو أعظم منها بأبي بكر وعمر، فباب الدعوى بلا حجة ممكنة، والدعوى في فضل الشيخين أمكن منها في فضل غيرهما.

وإن قالوا: ثبت ذلك بالنقل والرواية؛ فالنقل والرواية في أولئك أشهر وأكثر؛ فإن ادّعوا تواتراً فالتواتر هناك أصح، وإن اعتمدوا على نقل الصحابة فنقلهم لفضائل أبي بكر وعمر أكثر.

ثم هم يقولون: إن الصحابة ارتدوا إلا نفراً قليلاً، فكيف تُقبل رواية هؤلاء في فضيلة أحد؟ ولم يكن في الصحابة رافضة كثيرون يتواتر نقلهم، فطريق النقل مقطوع عليهم إن لم يسلكوا طريق أهل السنة، كما هو مقطوع على النصارى في إثبات نبوة المسيح إن لم يسلكوا طريق المسلمين.

وهذا كمن أراد أن يُثبت فقه ابن عباس دون علي، أو فقه ابن عمر دون أبيه، أو فقه علقمة والأسود دون ابن مسعود، ونحو ذلك من الأمور التي يثبت فيها للشيء حكم دون ما هو أولى بذلك الحكم منه، فإن هذا تناقض ممتنع عند من سلك طريق العلم والعدل»[١].

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٥٥ ـ ٦٤).

قلت: ويقول شيخ الإسلام ـ أيضاً ـ:

«والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل، لا بجهل وظلم كحال أهل البدع؛ **فإن الرافضة تعمد إلى أقوام متقاربين في الفضيلة، تريد أن تجعل أحدهم معصوماً من الذنوب والخصايا، والآخر مأثوماً فاسقاً أو كافراً فيظهر جهلهم وتناقضهم**، كاليهودي والنصراني إذا أراد أن يثبت نبوّة موسى أو عيسى، مع قدحه في نبوة محمد ﷺ، فإنه يظهر عجزه وجهله وتناقضه، فإنه ما من طريق يثبت بها نبوّة موسى وعيسى إلا وتثبت نبوة محمد بمثلها أو بما هو أقوى منها، وما من شبهة تعرض في نبوة محمد ﷺ إلا وتعرض في نبوة موسى وعيسى عليهما السلام بما هو مثلها أو أقوى منها، **وكل من عمد إلى التفريق بين المتماثلين، أو مدح الشيء وذم ما هو من جنسه، أو أولى بالمدح منه أو بالعكس، أصابه مثل هذا التناقض والعجز والجهل**»[١].

وبعد أن عرفنا طريقة شيخ الإسلام في دفع شبهات الروافض مما اضطره إلى تلك العبارات التي أسيء فهمها منه لغرضٍ أو لآخر، سأذكر شيئاً من أقواله ـ رحمه الله ـ في فضل علي ـ رضي الله عنه ـ وفي ذم مبغضيه من النواصب، ليعلم كل عاقل براءة شيخ الإسلام من هذا الاتهام.

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٣٣٧).

أولاً: ذم شيخ الإسلام للنواصب:

مما يدفع هذه الفرية عن شيخ الإسلام أنه كان شديد الذم للنواصب بطوائفهم، والخوارج الذين اتخذوا بغض علي ـ رضي الله عنه ـ ديناً يدينون الله به، وتجرأ بعضهم على تكفيره، أو تفسيقه، أو سبه وشتمه، والعياذ بالله.

وكان ـ رحمه الله ـ يكثر من ذم هؤلاء في كتابه «**منهاج السنة**»، فلو كان ناصبياً كما يزعم أعداؤه لأثنى عليهم، أو دافع عن مواقفهم، والتمس العذر لهم.

ولكنه مع هذا الذم لهم يرى أنهم خير من الرافضة، أهل الكذب والنفاق.

يقول شيخ الإسلام: «لا تجد أحداً ممن تذمه الشيعة بحق أو باطل إلا وفيهم من هو شر منه، ولا تجد أحداً ممن تمدحه الشيعة إلا وفيمن تمدحه الخوارج من هو خير منه، فإن الروافض شر من النواصب، والذين تكفِّرهم أو تفسِّقهم الروافض هم أفضل من الذين تكفرهم أو تفسقهم النواصب.

وأما أهل السنة فيتولون جميع المؤمنين، ويتكلمون بعلم وعدل، ليسوا من أهل الجهل ولا من أهل الأهواء، **ويتبرؤن من طريقة الروافض والنواصب جميعاً**، ويتولون السابقين والأولين كلهم، ويعرفون قدر الصحابة وفضلهم ومناقبهم، ويرعون حقوق أهل البيت التي شرعها الله لهم، ولا يرضون بما فعله المختار ونحوه من الكذَّابين، ولا ما فعله الحجاج ونحوه من الظالمين،

ويعلمون مع هذا مراتب السابقين الأولين، فيعلمون أن لأبي بكر وعمر من التقدم والفضائل ما لم يشاركهما فيها أحد من الصحابة، لا عثمان ولا عليّ ولا غيرهما»[١].

ويقول: «وهؤلاء هم الذين نصبوا العداوة لعلي ومن والاه، وهم الذين استحلوا قتله وجعلوه كافراً، وقَتَلَهُ أحد رؤوسهم «عبدالرحمن بن ملجم المرادي» **فهؤلاء النواصب الخوارج المارقون** إذا قالوا: إن عثمان وعلي بن أبي طالب ومن معهما كانوا كفاراً مرتدين، فإن من حجة المسلمين عليهم ما تواتر من إيمان الصحابة، وما ثبت بالكتاب والسنة الصحيحة من مدح الله تعالى لهم، وثناء الله عليهم، ورضاه عنهم، وإخباره بأنَّهم من أهل الجنة، ونحو ذلك من النصوص، ومن لم يقبل هذه الحجج لم يمكنه أن يثبت إيمان علي بن أبي طالب وأمثاله.

فإنه لو قال هذا الناصبي للرافضي: إن علياً كان كافراً، أو فاسقاً ظالماً، وأنه قاتل على الملك: لطلب الرياسة؛ لا للدين، وأنه قتل «من أهل الملة» من أمة محمد ﷺ: بالجمل، وصفين، وحروراء، ألوفاً مؤلفة، ولم يقاتل بعد وفاة النبي ﷺ كافراً، ولا فتح مدينة، بل قاتل أهل القبلة، ونحو هذا الكلام ـ **الذي تقوله النواصب المبغضون لعلي ـ رضي الله عنه ـ لم يمكن أن يجيب هؤلاء النواصب إلا أهل السنة والجماعة؛ الذين يحبون السابقين**

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٧١).

الأولين كلهم، ويوالونهم.

فيقولون لهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، ونحوهم، ثبت بالتواتر إيمانهم وهجرتهم وجهادهم، وثبت في القرآن ثناء الله عليهم، والرضى عنهم، وثبت بالأحاديث الصحيحة ثناء النبي ﷺ عليهم خصوصاً وعموماً، كقوله في الحديث المستفيض عنه: «**لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً**»، وقوله: «**إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر**»، وقوله عن عثمان: «**ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة**»؟ وقوله لعلي: «**لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه**». وقوله: «**لكل نبي حواريون، وحواريي الزبير**» وأمثال ذلك.

وأما الرافضي فلا يمكنه إقامة الحجة على من يبغض علياً من النواصب، كما يمكن ذلك أهل السنة، الذين يحبون الجميع»[1].

قلت: وفي كلام شيخ الإسلام الآتي صرح رحمه الله بأنه ليس ناصبياً، وأن الشام كلها لم يبق فيها نواصب، وهو قول صريح من الشيخ يرد به على من يظن به هذا الظن.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٤٦٨ ـ ٤٦٩).

قال ـ رحمه الله ـ:

«وأما جواز الدعاء للرجل وعليه فبَسْطُ هذه المسئلة في الجنائز، فإن موتى المسلمين يُصَلى عليهم بَرّهم وفاجرهم، وإنْ لُعِن الفاجر مع ذلك بعينه أو بنوعه، لكن الحال الأولى أوسط وأعدل، وبذلك أجبت مُقَدم المغل بولاي؛ لما قدموا دمشق في الفتنة الكبيرة، وجرت بيني وبينه وبين غيره مخاطبات؛ فسألني فيما سألني: ما تقولون في يزيد؟ فقلت: لا نسبه ولا نحبه، فإنه لم يكن رجلاً صالحاً فنحبه، ونحن لا نسب أحداً من المسلمين بعينه.

فقال: أفلا تلعنونه؟ أما كان ظالماً؟ أما قتل الحسين؟

فقلت له: نحن إذا ذُكر الظالمون كالحجاج بن يوسف وأمثاله: نقول كما قال الله في القرآن: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٨﴾[1] ولا نحب أن نلعن أحداً بعينه؛ وقد لعنه قوم من العلماء؛ وهذا مذهب يسوغ فيه الاجتهاد، لكن ذلك القول أحبُّ إلينا وأحسن.

وأما من قَتَلَ «الحسين» أو أعان على قتله، أو رضي بذلك: فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين؛ لايقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً.

---

(١) سورة هود، الآية: ١٨.

قال: فما تحبون أهل البيت؟

قلت: محبتهم عندنا فرضٌ واجب، يؤجر عليه، فإنه قد ثبت عندنا في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم قال: خطبنا رسول الله ﷺ بغديرٍ يُدْعى خُمّاً، بين مكة والمدينة فقال: «**أيها الناس! إني تاركٌ فيكم الثقلين كتاب الله**» فذكر كتاب الله وحض عليه، ثم قال: «**وعترتي أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**» قلت لمقدم: ونحن نقول في صلاتنا كل يوم: «**اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد**».

قال مقدم: فمن يُبغض أهل البيت؟

قلت: **من أبغضهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً**.

ثم قلتُ للوزير المغولي: لأي شيء قال عن يزيد، وهذا تتريٌ؟

قال: قد قالوا له إن أهل دمشق نواصب.

قلتُ بصوتٍ عالٍ: يكذب الذي قال هذا، ومن قال هذا: فعليه لعنة الله، والله ما في أهل دمشق نواصب، وما علمتُ فيهم ناصبياً، ولو تنقص أحد علياً بدمشق لقام المسلمون عليه؛ لكن كان قديماً ـ لما كان بنو أمية ولاة البلاد ـ بعضُ بني أمية ينصب

العداوة لعلي ويسبه، وأما اليوم فما بقي من أولئك أحد»[١].

٢ ـ أقوال شيخ الإسلام في فضل علي ـ رضي الله عنه ـ:

لشيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ مواضع عديدة يمدح فيها علياً رضي الله عنه، ويثني عليه، ويُنزله في المنزلة الرابعة بعد أبي بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ كما هو منهج أهل السنة والجماعة، وهي واضحة صريحة تلوح لكل قارئ لكتب الشيخ، فلا أدري كيف زاغت عنها أبصار أهل البدعة والشانئين لشيخ الإسلام؟

وقد أحببت جمع بعضها في هذا المبحث ليقرأها كل منصف وطالب للحق من أولئك النفر، ولكي تقرّ بها أعين أهل السنة، فلا يحوك في صدر أحدهم وسواس أهل البدع تجاه شيخ الإسلام، عندما يطَّلعون على تلك الاتهامات الظالمة.

وقد أكثرتُ من النقل عن كتاب «**منهاج السنة**» لأنه عمدة الطاعنين والمتهمين للشيخ بأن فيه عبارات توحي بانحرافه عن علي ـ رضي الله عنه ـ أو توهم تنقصه له، فوددت أن أبين لهؤلاء مقاصد الشيخ من عباراته.

وأبدأ هذه المواضع بذكر مجمل عقيدته ـ رحمه الله ـ في

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨).

الصحابة نقلاً عن «العقيدة الواسطية»، وهي عقيدته الشهيرة التي كتبها بيده ونافح عنها في حياته أمام أهل البدع.

قال رحمه الله: «ومن أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، كما وصفهم الله في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾[1].

وطاعة النبي ﷺ في قوله: «**لاتسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**».

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم، ويفضلون من أنفق من قبل الفتح وقاتل ـ وهو صلح الحديبية ـ على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر ـ وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر ـ: «**اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**» وبأنه لايدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كما أخبر به النبي ﷺ، بل قد رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة ـ.

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ كالعشرة، وثابت بن قيس بن شماس وغيرهم من الصحابة.

---

(١) سورة الحشر، الآية: ١٠.

ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره، من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبوبكر ثم عمر، ويثلثون بعثمان ويربعون بعلي رضي الله عنهم، كما دلت عليه الآثار، وكما أجمع على تقديم عثمان في البيعة، مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي ـ رضي الله عنهما ـ بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا، أو ربعوا بعليّ، وقدم قوم علياً، وقوم توقفوا، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ثم علي.

وإن كانت هذه المسألة ـ مسألة عثمان وعلي ـ ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن التي يضلل فيها مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ، ومن طعن في خلافة أحد هؤلاء فهو أضل من حمار أهله»[١].

---

(١) العقيدة الواسطية، ص٥٠ ـ ٥٣. طبعة المكتب الإسلامي ١٤٠٥.

وأما المواضع التي ذكر فيها فضل علي ـ رضي الله عنه ـ ودافع عنه:

فمن ذلك قوله ـ رحمه الله ـ:

«فضل عليّ وولايته لله وعلو منزلته عند الله معلوم، ولله الحمد، من طرق ثابتة أفادتنا العلم اليقيني، لا يُحتاج معها إلى كذب ولا إلى ما لا يُعلم صدقه»[١].

ومن ذلك قوله:

«وأما كون عليّ وغيره مولى كل مؤمن، فهو وصف ثابت لعليّ في حياة النبي ﷺ وبعد مماته، وبعد ممات عليّ، فعلي اليوم مولى كل مؤمن، وليس اليوم متولياً على الناس، وكذلك سائر المؤمنين بعضهم أولياء بعض أحياءً وأمواتاً»[٢].

ومن ذلك قوله:

«وأما علي رضي الله عنه فلا ريب أنه ممن يحب الله ويحبه الله»[٣].

ومن ذلك قوله:

«لا ريب أن موالاة علي واجبة على كل مؤمن، كما يجب

---

(١) منهاج السنة (٨/ ١٦٥).
(٢) المصدر السابق (٧/ ٣٢٥).
(٣) المصدر السابق (٧/ ٢١٨).

على كل مؤمن موالاة أمثاله من المؤمنين»[١].

ومن ذلك أنه سئل ـ رحمه الله ـ:

عن رجل قال عن عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ إنه ليس من أهل البيت، ولاتجوز الصلاة عليه، والصلاة عليه بدعة؟!

فأجاب: أما كون علي بن أبي طالب من أهل البيت فهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين، وهو أظهر عند المسلمين من أن يحتاج إلى دليل؛ **بل هو أفضل أهل البيت، وأفضل بني هاشم بعد النبي ﷺ**، وقد ثبت عن النبي أنه أدار كساءه على علي، وفاطمة، وحسن، وحسين، فقال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**».

وأما الصلاة عليه منفرداً فهذا ينبني على أنه هلُ يصَلى على غير النبي ﷺ منفرداً؟ مثل أن يقول: اللهم صل على عمر أو علي. وقد تنازع العلماء في ذلك.

فذهب مالك، والشافعي، وطائفة من الحنابلة: إلى أنه لا يُصَلى على غير النبي ﷺ منفرداً، كما روي عن ابن عباس أنه قال: لا أعلم الصلاة تنبغي على أحد إلا على النبي ﷺ.

وذهب الإمام أحمد وأكثر أصحابه إلى أنه لا بأس بذلك؛ لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لعمر بن الخطاب: صلى

---

(١) المصدر السابق (٧/ ٢٧).

الله عليك. وهذا القول أصح وأولى.

ولكن إفراد واحدٍ من الصحابة والقرابة كعلي أو غيره بالصلاة عليه دون غيره مضاهاةً للنبي ﷺ؛ بحيثُ يجعل ذلك شعاراً معروفاً باسمه: هذا هو البدعة»[1].

ومن ذلك أنه يفضله بعبارة صريحة واضحة على معاوية، وعلى من هو أفضل من معاوية، ولو رغمت أنوف النواصب، يقول رحمه الله:

«ليس من أهل السنة من يجعل بغض عليّ طاعة ولا حسنة، ولا يأمر بذلك، ولا من يجعل مجرد حبه سيئة ولا معصية، ولا ينهى عن ذلك.

وكتب أهل السنة من جميع الطوائف مملوءة بذكر فضائله ومناقبه، وبذم الذين يظلمونه من جميع الفرق، وهم ينكرون على من سبَّه، وكارهون لذلك، وما جرى من التسابّ والتلاعن بين العسكرين، من جنس ما جرى من القتال، وأهلِ السنة من أشد الناس بغضاً وكراهة لأن يُتعرض له بقتال أو سب.

بل هم كلهم متفقون على أنه أجلّ قدراً، وأحق بالإمامة، وأفضل عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من معاوية وأبيه وأخيه الذي كان خيراً منه، وعليّ أفضل ممن هو أفضل من معاوية رضي

(١) مجموع الفتاوى (٤/٤٩٦ ـ ٤٩٧).

الله عنه، فالسابقون الأوّلون الذين بايعوا تحت الشجرة كلهم أفضل من الذين أسلموا عام الفتح، وفي هؤلاء خلق كثير أفضل من معاوية، وأهل الشجرة أفضل من هؤلاء كلهم، وعليّ أفضل جمهور الذين بايعوا تحت الشجرة، بل هو أفضل منهم كلهم إلا الثلاثة، فليس في أهل السنة من يقدّم عليه أحداً غير الثلاثة، بل يفضّلونه على جمهور أهل بدر وأهل بيعة الرضوان، وعلى السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار»[١].

ومن ذلك أنه: يرد على قول الرافضي بأن علياً سيف الله المسلول وليس خالد بن الوليد، فيقول:

«وأما قوله أي الرفضي: «عليّ أحق بهذا الاسم».

فيقال: أولاً: من الذي نازع في ذلك؟ ومن قال: إن علياً لم يكن سيفاً من سيوف الله؟ وقول النبي ﷺ الذي ثبت في الصحيح يدل على أن لله سيوفاً متعددة، ولا ريب أن عليًّا من أعظمها. وما في المسلمين من يفضِّل خالداً على عليّ، حتى يقال: إنهم جعلوا هذا مختصًّا بخالد. والتسمية بذلك وقعت من النبي ﷺ في الحديث الصحيح، فهو ﷺ الذي قال: إن خالداً سيف من سيوف الله.

ثم يقال ثانياً: عليّ أجلّ قدراً من خالد، وأجلّ من أن تجعل فضيلته أنه سيف من سيوف الله؛ فإن عليًّا له من العلم

(١) منهاج السنة (٤/ ٣٩٦).

والبيان والدين والإيمان والسابقة ما هو به أعظم من أن تُجعل فضيلته أنه سيف من سيوف الله؛ فإن السيف خاصته القتال، وعليّ **كان القتال أحد فضائله**؛ بخلاف خالد فإنه كان هو فضيلته التي تميّز بها عن غيره، لم يتقدم بسابقة ولا كثرة علم ولا عظيم زهد، وإنما تقدم بالقتال؛ فلهذا عبّر عن خالد بأنه سيف من سيوف الله»[١].

ومن ذلك **قوله**:

«فكيف يظن بعليّ ـ رضي الله عنه ـ وغيره من أهل البيت أنهم كانوا أضعف ديناً وقلوباً من الأسرى في بلاد الكفر، ومن عوام أهل السنة، ومن النواصب»[٢].

ومن **ذلك** أنه يرد أكاذيب الروافض في فضل علي، وأنه قاتل الجن، وأن الجن تحتاجه، بقوله:

«لا ريب أن من دون عليّ بكثير تحتاج الجن إليه وتستفتيه وتسأله، وهذا معلوم قديماً وحديثاً، فإن كان هذا قد وقع، فقدره أجلّ من ذلك. وهذا من أدنى فضائل من هو دونه. وإن لم يكن وقع، لم ينقص فضله بذلك»[٣].

ويقول ـ رحمه الله ـ مبيناً شجاعة علي ـ رضي الله عنه ـ:

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٤٨٠).
(٢) منهاج السنة (٢/ ٤٨ ـ ٤٩).
(٣) المصدر السابق (٨/ ٢٠٢).

«لا رَيْب أن عليًّا رضي الله عنه كان من شجعان الصحابة، وممن نصر الله الإسلام بجهاده، ومن كبار السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار، ومن سادات من آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله، وممن قاتل بسيفه عدداً من الكفار»[١].

ومن ذلك قوله:

«أما زهد عليّ رضي الله عنه في المال فلا ريب فيه، لكن الشأن أنه كان أزهد من أبي بكر وعمر»[٢].

ومن ذلك قوله:

«نحن نعلم أن عليًّا كان أتقى لله من أن يتعمد الكذب، كما أن أبا بكر وعمر وعثمان وغيرهم كانوا أتقى لله من أن يتعمدوا للكذب»[٣].

ومن ذلك أنه سئل ـ رحمه الله ـ:

«عمن قال: إن علياً قاتل الجن في البئر؟ وأنه حمل على اثني عشر ألفاً وهزمهم؟

فأجاب: لم يحمل أحد من الصحابة وحده لا في اثني عشر ألفاً ولا في عشرة آلاف، لا عليٌّ ولا غيره؛ بل أكثر عدد اجتمع

---

(١) المصدر السابق (٨/ ٨٦).
(٢) المصدر السابق (٧/ ٤٨٩).
(٣) المصدر السابق (٧/ ٨٨).

على النبي ﷺ هم الأحزاب الذين حاصروه بالخندق، وكانوا قريباً من هذه العدة، وقتل عليٌ رجلاً من الأحزاب اسمه «عمرو بن عبدود العامري».

ولم يقاتل أحدٌ من الإنس للجن، لا عليٌ ولا غيره، بل **عليٌ كان أجل قدراً من ذلك**، والجن الذين يتبعون الصحابة يقاتلون كفار الجن، لا يحتاجون في ذلك إلى قتال الصحابة معهم»[١].

ومن ذلك أنه ـ رحمه الله ـ يرى أن الذين لم يقاتلوا علياً ـ رضي الله عنه ـ هم أحب إلى أهل السنة ممن قاتله، وأن أهل السنة يدافعون عنه بقولة أمام اتهامات النواصب والخوارج، يقول:

«وأيضاً فأهل السنة يحبّون الذين لم يقاتلوا عليًا أعظم مما يحبون من قاتله، ويفضِّلون من لم يقاتله عَلَى من قاتله، كسعد بن أبي وقاص، وأسامة بن زيد، ومحمد بن مسلمة، وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم.

فهؤلاء أفضل من الذين قاتلوا عليًا عند أهل السنة. والحب لعليّ وترك قتاله خير بإجماع أهل السنة من بغضه وقتاله، وهم متفقون على وجوب موالاته ومحبته، وهم من أشد الناس ذبًّا عنه، ورداً على من طعن عليه من الخوارج وغيرهم من النواصب،

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٩٤).

لكن لكل مقام مقال»[1].

ومن ذلك أنه يُفَضِّل الصحابة الذين كانوا مع علي على الصحابة الذين كانوا مع معاوية ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ يقول:

«معلومٌ أن الذين كانوا مع علي من الصحابة مثل: عمار وسهل بن حنيف ونحوهما كانوا أفضل من الذين كانوا مع معاوية»[2].

ومن ذلك أنه يرد على من تأول حديث «عمار تقتله الفئة الباغية» بأن علياً هو الذي قتله لأنه الذي أحضره إلى المعركة معه، فيقول:

«وأما تأويل من تأوَّله: أن علياً وأصحابه قتلوه، وأن الباغية الطالبة بدم عثمان؛ فهذا من التأويلات الظاهرة الفساد، التي يظهر فسادها للعامة والخاصة»[3].

ومن ذلك أنه يبرئه من دم عثمان ـ رضي الله عنهما ـ فيقول: «وتولّى عليٌّ عَلَى إثر ذلك، والفتنة قائمة، وهو عند كثير منهم متلطّخ بدم عثمان، والله يعلم براءته مما نسبه إليه الكاذبون عليه، المبغضون له، كما نعلم براءته مما نسبه إليه الغالون فيه، المبغضون لغيره من الصحابة؛ فإن عليًّا لم يُعن على قتل عثمان

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٣٩٥).
(٢) مجموع الرسائل والمسائل، ص٦١.
(٣) منهاج السنة (٤/ ٤١٤).

ولا رضي به، كما ثبت عنه ـ وهو الصادق ـ أنه قال ذلك»[١].

ومن ذلك أنه يقول ـ رحمه الله ـ:

«إن قتل علي وأمثاله من أعظم المحاربة لله ورسوله والفساد في الأرض»[٢].

وينكر شيخ الإسلام على الجهلة الذين يطعنون في علي ـ رضي الله عنه ـ في مقابل الروافض الذين يطعنون في الصحابة، فهو يقول عن بعض أهل السنة بأن:

«فيهم نفرة عن قول المبتدعة؛ بسبب تكذيبهم بالحق ونفيهم له، فيُعرْضون عن ما يثبتونه من الحق أو ينفرون منه، أو يُكذِّبون به، كما قد يصير بعض جهالة المتسننة في إعراضه عن بعض فضائل علي وأهل البيت؛ إذا رأى أهل البدعة يغلون فيها؛ بل بعض المسلمين يصير في الإعراض عن فضائل موسى وعيسى بسبب اليهود والنصارى بعض ذلك، حتى يُحكى عن قوم من الجهال أنهم ربما شتموا المسيح إذا سمعوا النصارى يشتمون نبينا في الحرب.

وعن بعض الجهال أنه قال:

سُبُّوا علياً كما سَبُّوا عتيقكم
كفراً بكفرٍ وإيماناً بإيمانِ[٣]

---

(١) المصدر السابق (٧/ ٤٥٢).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٢٨٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٦).

هذه مواضع يسيرة مما نُقل عن شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في فضل علي ـ رضي الله عنه ـ ودفاعه الحار عنه أمام أعدائه، وتبرئته مما نسبوه إليه.

فهل يُقال بعد هذا كما قال هؤلاء المبتدعة الجائرون بأنه ـ رحمه الله ـ كان منحرفاً عن علي ـ رضي الله عنه ـ! أو أنه تنقّصه في كتبه؟!

سبحانك هذا بهتان عظيم! لا يقوله أدنى مسلم فضلاً عن شيخ الإسلام الذي تصرَّمت حبال أيامه في تقرير عقيدة السلف الصالح، ومن ضمنها تفضيل علي رضي الله عنه وجعله الخليفة الرابع الراشد، واعتقاد أنه على الحق أمام من حاربه وخالفه.

ولكن ذنب شيخ الإسلام عند هؤلاء المبتدعة أنه لم يغلُ في عليٍ كما غَلَوا، أو يتجاوز به قدره الذي أراده الله له.

ومن أراد توجيه الكلمات التي ظن خصومه أنها تشهد لهم، وبيان مقصده ـ رحمه الله ـ من ذكرها، فعليه بكتاب «شيخ الإسلام ابن تيمية لم يكن ناصبياً»[1]. لكي لا يطول هذا المبحث.

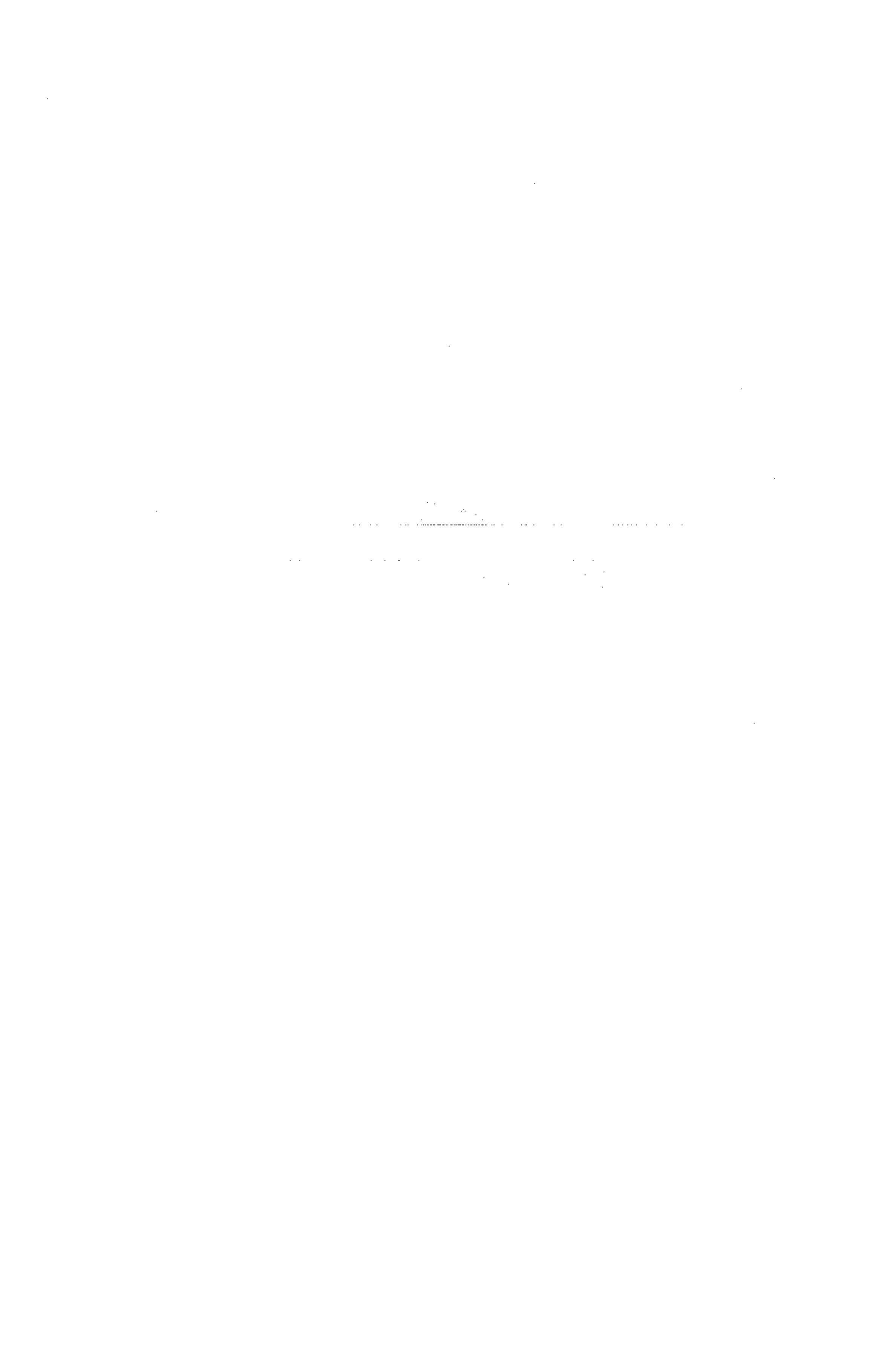


(١) نشر: دار الوطن بالرياض عام ١٤١٩هـ ـ ومنه اختصرت هذا المبحث.



اتهام

الإمام الشاطبي بأنه رافضي



(اتُّهِم الإمام الشاطبي بأنه رافضي، يبغض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وهو رحمه الله ـ لا يقول بذلك، وحاشاه أن يقول بذلك، وإنما يرى أن ما انتشر في ربوع الأندلس من أدعية أئمة المساجد للخلفاء الراشدين فوق المنابر يوم الجمعة على وجه الالتزام أمر لم يأت به الشرع، فلم يكن يلتزم به في خطبته يوم الجمعة مما أدى إلى اتهامه بالرفض.

وفي هذا يقول ـ رحمه الله ـ:

«وتارة نُسِبْتُ إلى الرفض[1]، وبغض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بسبب أني لم ألتزم ذكر الخلفاء الراشدين منهم في الخطبة على وجه الخصوص، إذ لم يكن ذلك شأن السلف في خطبهم، ولا ذكره أحد من العلماء المعتبرين في أجزاء الخطب»[2].

---

(١) «هذا اللفظ أول ما ظهر في الإسلام لما خرج زيد بن علي بن الحسين في أوائل المائة الثانية في خلافة هشام بن عبدالملك واتبعه الشيعة، فسئل عن أبي بكر وعمر، فتولاهما، وترحم عليهما، فرفضه قوم، فقال: رفضتموني، رفضتموني، فسموا رافضة». انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٣/ ٣٥ ـ ٣٦، الفرق بين الفرق للبغدادي، ص: ٢١، وما بعدها، الملل والنحل للشهرستاني: ١/ ١٥٤ ـ ١٥٥، مقالات الإسلاميين للأشعري، ص: ١٦، وما بعدها، مروج الذهب للمسعودي: ٣: ٢٢٠.

(٢) الاعتصام للشاطبي: ١: ٢٧.

ذكر من رمى الشاطبي بذلك:

كان شيخ الشاطبي أبو سعيد فرج بن لب أحد العلماء الذي رموا الشاطبي ـ رحمه الله ـ بذلك، كما ورد ذلك ضمن سؤال أرسله بعض الفقهاء إلى الشيخ ابن عرفة ـ رحمه الله ـ وهذا نص السؤال:

«إن خطيباً ترك أن يذكر في خطبته الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ في ذلك الفصل المعتاد، وإنما يذكرهم حيث يسند عنهم الأحاديث، وترك أيضاً أن يذكر السلطان فيها.

فقيل له في ذلك: فزعم أن ذلك بدعة، واستظهر بكلام لابن عبد السلام الشافعي في نوازله، إذ قال: إن ذلك بدعة غير محبوبة، بل قال بعض الشيوخ المقربين أو جميعهم: إن ما كان الناس عليه من ذكر الصحابة والسلاطين شرع لا يخالف».

وبلغت المسألة الأستاذ أبا سعيد بن لب، فأنكر ذلك أشد الإنكار، ورمى التارك لذلك بالرفض، وقال: الصواب ما عليه الناس[1].

فهذا هو السبب في رمي الشاطبي ـ رحمه الله ـ بما رمي به مع براءته من ذلك، وإنما كان ـ رحمه الله ـ حريصاً على إحياء

---

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب لأبي العباس الونشريسي: ٦/ ٣٧١ ـ ٣٧٢ باختصار.

السنة وإماتة البدعة.

وسأبين بإيجاز موقفه - رحمه الله - من الصحابة وموقف العلماء من قضية دعاء الإمام للخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - في خطبة الجمعة، ليتبين أن الإمام الشاطبي - رحمه الله - ليس منفرداً بما دعا إليه.

موقف الشاطبي - رحمه الله - من الصحابة، والخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم -:

بعد التتبع والاستقراء تبين لي أن موقف الإمام الشاطبي - رحمه الله - من الصحابة رضوان الله عليهم لا يختلف عن موقف أهل السنة والجماعة، إذ يعلن أن الصحابة هم أهل الإسلام والإيمان، والإحسان، واليقين. وأنهم السابقون إلى الخيرات، والأعمال الصالحة، وقد جمعوا بين العلم والعمل. كملت لهم شعب الإيمان ومكارم الأخلاق، وأن رسول الله ﷺ قد بين لنا مكانتهم ومنزلتهم العالية في الدين، وجعلهم في الدين أئمة، ومن اقتدى بهم فقد أفلح؛ وأن الله تعالى قدأنزل في مدحهم والثناء عليهم آيات تتلى في كتابه العزيز، إلى قيام الساعة.

يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله - في مقدمة كتابه «الموافقات» بعد الصلاة والسلام على النبي ﷺ ما نصه:

«وعلى آله وأصحابه الذين عرفوا مقاصد الشريعة، فحصلوها، وأسسوا قواعدها وأصولها، وجالت أفكارهم في

آياتها، وأعملوا الجد في تحقيق مباديها وغاياتها، وعنوا بعد ذلك بإطراح الآمال، وشفعوا العلم بإصلاح الأعمال، وسابقوا إلى الخيرات فسبقوا، وسارعوا إلى الصالحات فما لحقوا، إلى أن طلع في آفاق بصائرهم شمس الفرقان، وأشرق في قلوبهم نور الإيقان، فظهرت ينابيع الحكم منها على اللسان، فهم أهل الإسلام، والإيمان، والإحسان، وكيف لا، وقد كانوا أول من قرع ذلك الباب، فصاروا خاصة الخاصة، ولباب اللباب، ونجوماً يهتدي بأنوارهم أولو الألباب، رضي الله عنهم، وعن الذين خلفوهم قدوة للمتقين، وأسوة للمهتدين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين»[١].

وقال في موطن آخر في حديثه عن الاجتهاد:

«فسبقوا غاية السبق، حتى سموا السابقين بإطلاق، ثم لما هاجروا إلى المدينة ولحقهم في ذلك السبق من شاء الله من الأنصار، وكملت لهم شعب الإيمان، ومكارم الأخلاق، وصادقوا ذلك، وقد رسخت في أصولها أقدامهم، فكانت المتممات أسهل عليهم، فصاروا بذلك نوراً حتى نزل مدحهم والثناء عليهم في مواضع من كتاب الله، ورفع رسول الله ﷺ من أقدارهم، وجعلهم في الدين أئمة؛ فكانوا هم القدوة العظمى في أهل الشريعة»[٢].

---

(١) الموافقات: ١/٢١ ـ ٢٢.

(٢) نفس المصدر السابق: ٤/٢٣٩.

فهذا بعض كلامه ـ رحمه الله ـ في الصحابة رضي الله عنهم، ولو ذهبنا نتتبع ما قاله فيهم لخرج بنا عن المقصود.

أقوال العلماء في الدعاء للخلفاء الراشدين في خطبة الجمعة:

للعلماء في ذلك قولان:

القول الأول

قوم رأوا أن ذلك فعل محدث، ولم يأت به سنة، واختلفت عباراتهم في ذلك، فمنهم من جعله بدعة، ومنهم من لم يصرح بالبدعة وإنما رآه مكروهاً.

والقائلون بهذا القول هم:

١ ـ الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في كلامه عما يكره من الكلام في خطبة الجمعة وغيرها: «وأحب أن يخلص الإمام ابتداء النقص لخطبه بحمد الله، والصلاة على رسول الله ﷺ، والعظة، والقراءة، ولا يزيد على ذلك؛ فإن دعا لأحد بعينه أو على أحد كرهته، ولم تكن عليه إعادة»[1].

واستدل ـ رحمه الله ـ بأثر عطاء بن أبي رباح ـ رحمه الله ـ، فقال: «أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: ما

---

(١) الأم للشافعي: ١/٢٠٢ ـ ٢٠٣.

الذي أرى الناس يدعون به في الخطبة، أبلغك عن النبي ﷺ، أو عمن بعد النبي عليه الصلاة والسلام؟ قال: لا، إنما أحدث؛ إنما كانت الخطبة تذكيراً»[١].

٢ ـ الإمام البيهقي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في «السنن الكبرى»: باب ما يكره من الدعاء لأحد بعينه، أو على أحد بعينه في الخطبة[٢].

دليله:

١ ـ استدل ـ رحمه الله ـ بأثر عطاء السابق.

٢ ـ وبما روي عن عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ أنه «كتب أن لا يسمى أحد في الدعاء»[٣].

ولعله أراد بنهي عمر ما ورد في أحد كتبه إلى بعض ولاته، وفيه:

«أما بعد، فإن ناساً من الناس قد التمسوا بعمل الآخرة الدنيا، وإنما مصيرهم ومرجعهم إلى الله بعد الموت، وقد بلغني أن ناساً من القصاص قد أحدثوا الصلاة على أمرائهم، عدل ما يصلون على النبي ﷺ، فإذا جاءك كتابي هذا، فمر القصاص

---

(١) الأم للشافعي: ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ٣/ ٢١٧.
(٣) السنن الكبرى للبيهقي: ٣/ ٢١٧.

فليجعلوا صلاتهم على النبي ﷺ خاصة، وليكن دعاؤهم للمؤمنين والمسلمين عامة، وليدعوا ما سوى ذلك، والسلام»[(١)].

٣ ـ الإمام عز الدين ابن عبدالسلام ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في جواب عن سؤال وجه إليه بخصوص هذه المسألة:

«ذكر الصحابة والخلفاء والسلاطين بدعة غير محبوبة»[(٢)].

٤ ـ الإمام أصبغ المالكي ـ رحمه الله ـ:

جاء في «الاعتصام» للشاطبي:

«سئل ـ أصبغ ـ عن دعاء الخطيب للخلفاء المتقدمين، فقال: هو بدعة، ولا ينبغي العمل به، وأحسنه أن يدعو للمسلمين عامة.

قيل له: فدعاؤه للغزاة والمرابطين[(٣)]؟

---

(١) سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي: ٢٧٣، حلية الأولياء: ٥/٣٣٨، جلاء الأفهام لابن القيم، ص: ٢٦٠.

(٢) الفتاوى، للعز بن عبدالسلام (ص٤٨).

(٣) المرابطون: جمع مرابط من الرباط، وهو في الأصل: الإقامة على جهاد العدو بالحرب وارتباط الخيل وإعدادها عند الثغر، انظر: تهذيب اللغة: ١٣/٨٣٨، النهاية في غريب الحديث: ٢/١٨٥، غريب الحديث للخطابي: ١/٢٨٤.

قال: ما أرى به بأساً عند الحاجة إليه، وأما أن يكون شيئاً يصمد له في خطبته دائماً فإني أكره ذلك»[١].

٥ ـ القاضي أبو يعلي الحنبلي رحمه الله:

ورد في كتاب ـ المغني ـ ما نصه:

«وقال القاضي: لا يستحب ذلك؛ لأن عطاء قال: هو محدث»[٢].

وبهذا يتبين أن الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ لم يكن أول من قال بذلك، بل دعا إلى أمر قد دعا إليه العلماء، ونبهوا عليه من قبل.

القول الثاني:

قوم رأوا أن ذلك جائز، ومستحسن، وجعله بعضهم من سنن خطبة الجمعة.

والقائلون بذلك هم:

١ ـ ابن نجيم الحنفي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في بيانه لمستحبات الخطبة يوم الجمعة:

«وينبغي أن تكون الخطبة الثانية: الحمد لله، نحمده ونستعينه إلى آخره؛ لأن هذا هو الثانية التي كانت يخطب بها

---

(١) الاعتصام للشاطبي: ١/ ٢٧ ـ ٢٨، المعيار المعرب: ٦/ ٣٨٦.
(٢) المغني مع الشرح الكبير (٢/ ١٥٧).

رسوله الله ﷺ، وذكر الخلفاء الراشدين مستحسن، بذلك جرى التوارث، ويذكر العمَّين»[١].

٢ ـ الشيخ حسن بن عمار الشرنبلالي الحنفي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«وسن إعادة الحمد، وإعادة الثناء، وإعادة الصلاة على النبي ﷺ كائنة تلك الإعادة في ابتداء الخطبة الثانية، وذكر الخلفاء الراشدين والعمين مستحسن، بذلك جرى التوارث»[٢].

٣ ـ الشيخ علاء الدين الحصكفي الحنفي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في ذكر مندوبات الخطبة يوم الجمعة: «ويندب ذكر الخلفاء الراشدين والعمين»[٣].

٤ ـ العلامة الهمام الشيخ نظام الحنفي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في بيانه سنن الخطبة يوم الجمعة:

«وينبغي أن تكون الخطبة الثانية الحمد لله نحمده ونستعينه... إلخ، وذكر الخلفاء الراشدين والعمين رضوان الله

---

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم: ٢/ ١٦٠، وقوله: (والعمين) المراد بهما: عما النبي ﷺ ـ حمزة والعباس ـ رضي الله عنهما. انظر: حاشية رد المحتار لابن عابدين: ٢/ ١٤٩.

(٢) حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح لأحمد الطحاوي (ص٤٢٢).

(٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ـ علاء الدين الحصكفي: ٢/ ١٤٩.

عليهم أجمعين مستحسن، بذلك جرى التوارث»[١].

٥ ـ أبو سعيد فرج بن لب المالكي ـ رحمه الله ـ شيخ الإمام الشاطبي:

قال ـ رحمه الله ـ في الانتصار لهذا الرأي:

«الصواب ما عليه الناس، وما زالت الخطب وهذا ما فيها، ولم يزل من الخطباء ورعون متبعون للسنة، وما رأيناهم تركوا شيئاً من ذلك، وهذا دليل على أن له أصلاً صحيحاً، ويكفي إجماع المسلمين على استحسانه؛ إذ لم ينكره أحد من العلماء، وأيضاً مخالفة الناس في مثل هذا يؤدي لمذهب سوء، فالواجب أن لا يترك»[٢].

٦ ـ الشيخ ابن عرفة الورغمي المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في جوابه على سؤال وجه إليه بخصوص هذه المسألة: «أما بدعة ذكر الصحابة رضي الله عنهم في ذلك، فهذا عندي جائز حسن، لاشتماله على تعظيم من علم تعظيمه من الدين ضرورة ونظراً.

ولا سيما إذا مزج ذلك بالإشارة إلى ما كانوا عليه من نصرة سيدنا محمد ﷺ، وبذل نفوسهم في إظهار الدين.

---

(١) الفتاوى الهندية (العالمكيرية) للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند: ١/١٤٧.

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريس: ٦/ ٣٧٢.

وما ذكره الناقل[١] عن عز الدين بن عبدالسلام، فهو نقل صحيح، لكنه يرد بأنه بدعة خير شهد الشرع باعتبار جنسها، فهي حسنة شرعاً، وكل حسن شرعاً محبوب؛ فذكرهم في الخطب محبوب، وذلك نقيض قوله غير محبوب، إن فهمناه سلباً، أو هو غيره إن فهمناه عدولاً؛ وأيا ما كان فهو مبطل قوله: غير محبوب»[٢].

٧ ـ الإمام ابن الحاج المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في كلامه على الأشياء التي ينبغي للإمام أن يتجنبها في نفسه في خطبة الجمعة:

«وأما ترضي الخطيب في خطبته عن الخلفاء من الصحابة، وبقية العشرة، وباقي الصحابة، وأمهات المؤمنين وعترة النبي ﷺ رضي الله عنهم أجمعين، فهو من باب المندوب، لا من باب البدعة. وإن كان لم يفعله عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ لأمر كان وقع قبله، وذلك أن بعض بني أمية كانوا يسبون بعض الخلفاء من الصحابة ـ رضي الله عنهم أجميعين ـ على المنابر في خطبتهم، فلما أن ولي عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ أبدل مكان ذلك الترضي عنهم، وقد قال الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في حقه: هو

---

(١) لعله يقصد بالناقل: الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ، راجع: المعيار المعرب والجامع المغرب: ٦/ ٣٧١.

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريس: ٦/ ٣٨٤.

إمام هدى وأنا أقتدي به»[١].

٨ ـ ابن حجر الهيتمي:

سئل ـ رحمه الله ـ عما يخص هذا الموضوع، فأجاب قائلاً:

«أما حكم الترضي عن الصحابة في الخطبة، فلا بأس به سواء أذكر أفاضلهم بأسمائهم كما هو المعروف الآن، أم أجملهم.

وأما قول الشافعي ـ رحمه الله ـ: ولا يدعو في الخطبة لأحد بعينه، فإن فعل ذلك كرهته، فيحمل على ذكر من لا فائدة في ذكره، كالدعاء للسلطان مع المجازفة في وصفه بلا ضرورة، بخلاف ما إذا لم يجازف، دليله:

١ ـ لأن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه دعا في خطبته لعمر رضي الله عنه، فأنكر عليه البداءة بعمر قبل البداءة بأبي بكر، ورفع ذلك إلى عمر رضي الله عنه، فقال للمنكر: «أنت أذكى منه وأرشد».

٢ ـ وأخرج أبو نعيم أن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ كان يقول على منبر البصرة: «**اللهم أصلح عبدك وخليفتك علي، أهل الحق، أمير المؤمنين**»[٢].

٩ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

إن شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ قد سلك في هذه المسألة

(١) المدخل لابن الحاج: ٢/ ٢٧٠.
(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمي: ١/ ٢٥٣.

مسلك التفضيل؛ حيث إنه أجاز ذلك ما دامت المصلحة قائمة ومقتضية له، ويرى أنه لا حرج في تركه إذا لم تدع إليه حاجة، كما فعل بعض أهل السنة والجماعة.

فقد كان كلامه هذا رداً على افتراء الرافضي[1]، وادعائه على أهل السنة في دعم مذهبه الباطل، حيث اتخذ مسألة الدعاء للخلفاء الراشدين في الخطبة ذريعة لإثبات غرضه الباطل، فقال:

---

(١) الرافضي هذا هو: جمال الدين بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي المشهور عند الشيعة بالعلامة! ولد سنة: ٦٤٨هـ، وتوفي سنة: ٧٢٦هـ. انظر: ترجمته في: النجوم الزاهرة: ٩/٢٦٧، الدرر الكامنة لابن حجر: ٢/٧١، البداية والنهاية لابن كثير: ١٤/١٢٩، لسان الميزان لابن حجر: ٢/٣١٧، الأعلام للزركلي: ٢/٢٤٤.
وقد ألف كتابه: منهاج الكرامة، أو (منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة) ـ للوقيعة على أهل السنة، فرد عليه ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في كتابه المشهور: «منهاج السنة النبوية»، وفي هذا يقول ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «وله كتاب منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة، خبط فيه في المعقول والمنقول، ولم يدر كيف يتوجه، إذ خرج عن الاستقامة، وقد انتدب في الرد عليه الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية في مجلدات أتى فيها بما يبهر العقول من الأشياء المليحة الحسنة، وهو كتاب حافل» البداية والنهاية: ٤/١٢٩، وانظر قول حاجي خليفة في ذلك في: كشف الظنون: ٢/١٨٧٠، ١٨٧٢، ١٨٧٢، وانظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون للبغدادي: ٢/٥٨٥، وراجع مقدمة منهاج السنة لمحققه ـ د. محمد رشاد سالم ـ رحمه الله ـ.

«مع أنهم ابتدعوا أشياء، واعترفوا بأنها بدعة، كذكر الخلفاء في خطبهم مع أنه بالإجماع لم يكن في زمن النبي ﷺ، ولا في زمن أحد أصحابه والتابعين، ولا في زمن بني أمية ولا في صدر ولاية العباسيين، بل شيء أحدثه المنصور لما وقع بينه وبين العلوية خلاف، فقال: والله لأرغمن أنفي وأنوفهم وأرفع عليهم بني تيم وعدي، وذكر الصحابة في خطبته، واستمرت هذه البدعة إلى هذا الزمان»[١].

فرد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية من وجوه سبعة، فقال: «فيقال: الجواب من وجوه:

أحدهما: أن ذكر الخلفاء على المنبر كان على عهد عمر بن عبدالعزيز، بل قد روي أنه كان على عهد عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وحديث ضبة بن محصن من أشهر الأحاديث.

فروى الطلمنكي من حديث ميمون بن مهران قال: كان أبو موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ إذا خطب بالبصرة يوم الجمعة، وكان واليها، صلى على النبي ﷺ، ثم ثنى بعمر بن الخطاب يدعو له، فيقوم ضبة بن محصن العنزي، فيقول: فأين أنت عن ذكر صاحبه قبله يَفْضُله، يعني أبا بكر ـ رضي الله عنهما ـ، ثم قعد، فلما فعل ذلك مراراً أمحكه[٢] أبو موسى.

---

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ٤/١٥٥ ـ ١٥٦.

(٢) أمحك من محك، والمحك: المنازعة في الكلام، والتمادي في اللجاجة عند المساومة والغضب. انظر: معجم مقاييس اللغة: ٥/٣٠١، لسان =

فكتب إلى عمر - رضي الله عنه - أن ضبة يطعن علينا، ويفعل، فكتب عمر إلى ضبة يأمره أن يخرج إليه، فبعث به أبو موسى، فلما قدم ضبة المدينة على عمر رضي الله عنه، قال له الحاجب: ضبة العنزي بالباب، فأذن له، فلما دخل عليه، قال: لا مرحباً بضبة ولا أهلاً.

قال ضبة: أما المرحب، فمن الله، وأما الأهل فلا أهل ولا مال، فبم استحللت إشخاصي من مصري بلا ذنب أذنبت ولا شيء أتيت؟

قال: ما الذي شجر بينك وبين عاملك؟

قلت: الآن أخبرك يا أمير المؤمنين: إنه كان إذا خطب، فحمد الله، فأثنى عليه وصلى على النبي ﷺ، ثم ثنى يدعو لك، فغاظني ذلك منه، وقلت: أين أنت عن صاحبه، تفضله عليه، فكتب إليك يشكوني.

قال: فاندفع عمر - رضي الله عنه - باكياً، وهو يقول: أنت والله أوفق مني وأرشد منه.. الخ.

وفي آخر القصة: «ثم كتب إلى أبي موسى يلومه»[1].

= العرب: ١٠/٤٨٦، القاموس المحيط - : ٣/٣١٨.

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ٤/١٥٦ - ١٥٩، وانظر هذه القصة في: المغني لابن قدامة والشرح الكبير، ٢/١٥٧، كشاف القناع عن متن الإقناع: ٢/٤٠، حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين: ٢/١٤٩ - ١٥٠، الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري: ١/٨٩ - ٩١.

قال ابن تيمية: «فإن قيل: ذلك فيه ذكر عمر؛ لأنه كان هو السلطان الحي، قيل: فأبو بكر كان قد مات، فعلم أنهم ذكروا الميت أيضاً».

الوجه الثاني: أنه قد قيل: إن عمر بن عبدالعزيز ذكر الخلفاء الأربعة لما كان بعض بني أمية يسبون علياً، فعوض عن ذلك بذكر الخلفاء، والترضي عنهم، ليمحو تلك السُنة الفاسدة.

الوجه الثالث: أن ما ذكره من إحداث المنصور وقصده بذلك باطل، فإن أبا بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ توليا الخلافة قبل المنصور، وقبل بني أمية، فلم يكن في ذكر المنصور لهما إرغام لأنفه ولا لأنوف بني علي، إلا لو كان بعض بني تيم، أو بعض بني عدي ينازعهم الخلافة، ولم يكن أحد من هؤلاء ينازعهم فيها.

الوجه الرابع: أن أهل السنة لا يقولون: إن ذكر الخلفاء الأربعة في الخطبة فرض؛ بل يقولون إن الاقتصار على علي وحده، أو ذكر الاثني عشر هو البدعة المنكرة التي لم يفعلها أحد، فإن كان ذكر الخلفاء الأربعة بدعة، مع أن كثيراً من الخلفاء فعلوا ذلك، فالاقتصار على علي أولى أن يكون بدعة، ولو ترك الخطيب ذكر الأربعة جميعاً لم ينكر عليه، وإنما المنكر الاقتصار على واحد دون الثلاثة السابقين كما أنكر على أبي موسى.

الوجه الخامس: إنه ليس كل خطباء السنة يذكرون الخلفاء في الخطبة، بل كثير من خطباء السنة بالمغرب وغيره لا يذكرون أحداً

من الخلفاء باسمه، وكان كثير من خطباء المغرب يذكرون أبا بكر وعمر وعثمان ويربعون بذكر معاوية لا يذكرون علياً، قالوا: لأن هؤلاء اتفق المسلمون على إمامتهم دون علي.

فإن كان ذكر الخلفاء بأسمائهم حسناً، فبعض أهل السنة يفعله، وإن لم يكن حسناً فبعض أهل السنة يتركه، فالحق على التقديرين لا يخرج عن أهل السنة.

الوجه السادس: أن يقال: إن الذين اختاروا ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر يوم الجمعة إنما فعلوه تعويضاً عمن يسبهم، ويقدح فيهم، ليكون ذلك حفظاً للإسلام بإظهار موالاتهم، والثناء عليهم، ومنعاً ممن يريد عوراتهم والطعن عليهم.

والخوارج تبغض علياً وعثمان وتكفرهما، فكان في ذكرهما مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهم رد على الخوارج الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم، وإذا كان ذكر الخلفاء الراشدين هو الذي يحصل به المقاصد المأمور بها عند مثل هذه الأحوال، كان هذا مما يؤمر به في مثل هذه الأحوال، وإن لم يكن من الواجبات التي تجب مطلقاً، ولا من السنن التي يحافظ عليها في كل زمان ومكان، فإذا قدر أن الواجبات الشرعية لا تقوم إلا بإظهار ذكر الخلفاء، وإنه إذا ترك ذلك ظهر شعار أهل البدع والضلال؛ صار مأموراً به في مثل هذه الأحوال.

الوجه السابع: أن يقال: الكلام في ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر، وفي الدعاء لسلطان الوقت، ونحو ذلك: إن تكلم في

ذلك العلماء أهل العلم والدين، الذين يتكلمون بموجب الأدلة الشرعية، كان كلامهم في ذلك مقبولاً، وكان للمصيب منهم أجران، وللمخطئ أجر على ما فعله من الخير، وخطؤه مغفور له، وأما إذا أخذ يعيب ذلك من يعوض عنه بما هو شر منه، فكيف يجوز أن يعيب ذكر الخلفاء الراشدين الذين ليس في الإسلام أفضل منهم... إلخ»[١].

بعد هذه النقولات الطويلة من الأئمة، وخاصة كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ الذي فصل فيه بما يناسب الموضوع من توضيح كامل مستطرد، فبناء عليه يمكن القول بأن ذكر الخلفاء الراشدين في خطبة الجمعة لا ينبغي الحكم عليه بأنه بدعة مطلقاً، بل ينظر فيه إذا كان تركه يؤدي إلى ظهور شعار أهل البدع والضلال صار مأموراً به بشرط أن لا يعتقد أنه من واجبات الخطبة وسننها، كذلك لا ينبغي الإنكار على الخطيب إذا تركه اجتهاداً منه؛ لأن القضية اجتهادية، ومن ثم يعلم أن الشاطبي ـ رحمه الله ـ كان على الحق؛ لأنه قد انتشر في الأندلس أن يحكم على الخطيب إذا ترك ذلك بأنه مبتدع، بل ويتهم بأمور هو منها بريء كما رمي الشاطبي بذلك)[٢].

---

(١) منهاج السنة لابن تيمية بتحقيق: محمد رشاد سالم: ٤/١٥٦ ـ ١٧٠.

(٢) نقلاً عن: رسالة «الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها» للأستاذ عبدالرحمن آدم علي (١٠٤ ـ ١٢٢) بتصرف يسير.

اتهام
الإمام الشاطبي بأنه يرى
أنْ الدعاء لا ينفع



(اتهم الإمام الشاطبي بأنه يقول بأن الدعاء لا ينفع، وهو - رحمه الله - لايقول بذلك، وإنما كان ينكر ما انتشر في ربوع مجتمع غرناطة في عصره، من دعاء الإمام، والمأمومون يؤمنون على أدبار الصلوات المفروضة على هيئة الاجتماع، ويرى أنه بدعة إذ لم يرد ذلك عن السلف الصالح.

وقد تحدث عن ذلك بنفسه، فقال:

«فتارة نسبتُ إلى القول بأن الدعاء لا ينفع ولا فائدة فيه كما يعزى إلى بعض الناس، بسبب أنني لم ألتزم الدعاء بهيئة الاجتماع في أدبار الصلاة حالة الإمامة»[١].

بل ورد منه - رحمه الله - نص في أن الشرع يدعو ويحبذ الدعاء في الأمور الدنيوية والدينية؛ حيث قال - رحمه الله -:

«فالدعاء بابه مفتوح في الأمور الدنيوية والأخروية شرعاً مالم يدع بمعصية»[٢].

ذكر أسماء بعض من رمى الشاطبي - رحمه الله - بذلك وأقوالهم:

قد قمت بتتبع هذه المسألة للوقوف على من رمى الشاطبي -

---

(١) نفس المصدر: ١/ ٢٧.

(٢) الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي: ٣/ ٤٠٤.

رحمه الله ـ بهذا القول، فبعد التحقيق والبحث توصلت إلى معرفة شيخين من علماء غرناطة في عصر الشاطبي ـ رحمه الله ـ:

أحدهما: شيخ الشاطبي: أبو سعيد بن لب: ولعله من أجل ذلك عدل الشاطبي ـ رحمه الله ـ عن ذكر اسمه تواضعاً، واحتراماً له ـ إلى قوله: «نسبت» بصيغة المجهول.

ورد قول أبي سعيد بن لب ـ رحمه الله ـ ضمن سؤال أرسله بعض الفقهاء إلى ابن عرفة، وهذا نص السؤال:

«وقع النزاع في المسألة بين الطلبة، وذلك أن إماماً في مسجد ترك الدعاء في إثر الصلوات بالهيئة الاجتماعية المعهودة في أكثر البلاد، يدعو الإمام ويؤمن الحاضرون، ويسمع المسمع إن كان، فصار هذا الإمام إذا سلم من الصلاة مال إلى ناحية من نواحي المسجد أو مضى إلى حاجته، وزعم أن ذلك بناء منه على ما بلغه من فعل رسول الله ﷺ، والأئمة بعده، حسبما نقله الأئمة في دواوينهم من السلف والفقهاء، وعد فعل الناس بدعة محدثة، لا ينبغي أن تفعل، بل من شاء أن يدعو حينئذ دعاء لنفسه بغير هيئة اجتماع، فأنكر عليه ذلك، فقال: هذا هو الصواب، حسبما نص عليه العلماء.

فبلغت الشيخ الأستاذ أبا سعيد بن لب، فأنكر ترك الدعاء إنكاراً شديداً، وقد نسب الإمام إلى أنه من القائلين: إن الدعاء لا ينفع ولا يفيد ولم يبال أن قيد في ذلك تأليفاً سماه: «لسان الأذكار والدعوات مما شرع في أدبار الصلوات»، ضمنه حججاً

كثيرة على صحة ما الناس عليه»[١].

ثانيهما: القاضي علي النباهي ـ رحمه الله ـ:

قال في بحث له ألفه رداً على الشاطبي في هذه المسألة: «وقد يظن في الإمام أنه في الدعاء على مذهب الواسطي وأصحابه من المتصوفة القائلين بأنه يقدح في التوكل، أو على مذهب المعتزلة في قولهم: لا فائدة في الدعاء مع سابق القدر، فيكون المنكر كالخارج من السهل الرحب، الواقع بإنكاره في الحرج الصعب»[٢].

فهذا هو السبب في رمي الشاطبي ـ رحمه الله ـ بما رمي به مع براءته من ذلك، وإنما كان ـ رحمه الله ـ حريصاً على إحياء السنة وإماتة البدعة.

وسأبين أقوال العلماء في هذه المسألة ليتبين أن الشاطبي ـ رحمه الله ـ ليس منفرداً بما دعا إليه.

أقوال العلماء في المسألة:

اختلفت أقوال العلماء في هذه المسألة على قولين:

الأول: يمنعون ذلك، فمنهم من يراه بدعة ومنهم من يراه

---

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريسي: ٦/٣٦٩ ـ ٣٧٠، الاعتصام للشاطبي: ١/٣٤٩. وانظر رد الشاطبي على هذه الحجج في الاعتصام: ١/٣٤٩ ـ ٣٦٨، ٢/٣ ـ ٦.

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريسي: ١/٢٩٣.

غير مستحب، ومن الذين قالوا بذلك:

أ ـ من المالكية:

١ ـ الإمام مالك ـ رحمه الله ـ

ورد عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في بيان ما يفعله إمام مسجد الجماعة بعد السلام في المدونة ما نصه:

«قال مالك في إمام مسجد الجماعة، أو مسجد من مساجد القبائل قال إذا سلم: فليقم ولا يقعد في الصلوات كلها، وأما إذا كان إماماً في السفر أو إماماً في فنائه، ليس بإمام جماعة، فإذا سلم فإن شاء تنحى وإن شاء أقام»[١].

٢ ـ الإمام أبو العباس القباب:

قال ـ رحمه الله ـ في جوابه عن سؤال وجه إليه حول هذا الموضوع:

«إن الذي عندي ما عند أهل العلم في ذلك من أن ذلك بدعة قبيحة. ولو لم يتق منها إلا هذا الواقع من أن من ترك ذلك يرى أنه أتى منكراً وينهى عنه، وذلك من علامة الساعة.. إلخ»[٢].

٣ ـ الإمام القرافي:

ذكر ـ رحمه الله ـ تحت الفرق بين قاعدة ما هو مكروه من

---

(١) المدونة الكبرى: ١/ ٤٤.

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب: ١/ ٢٨٣.

الدعاء، وقاعدة ما ليس بمكروه أسباباً خمسة للدلالة على المكروه من الدعاء، فقال في السبب الثالث: «الكرامة[(١)] كونه سبباً لتوقع فساد القلوب وحصول الكبر والخيلاء، ويوشك أن تعظم نفس الإمام عنده فيفسد قلبه ويعصي ربه في هذه الحالة أكثر مما يطيعه، ويجري هذا المجرى كل من نصب نفسه للدعاء لغيره، وخشي على نفسه الكبر بسبب ذلك، فالأحسن له الترك حتى تحصل له السلامة»[(٢)].

٤ ـ الإمام ابن الحاج ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ بعد الكلام على كراهة الكلام في المسجد، وما فيه من المفاسد: «وليس لقائل أن يقول: إن القراءة والذكر جهراً أو جماعة يجوز في المسجد»، ثم ذكر أقوال العلماء في بيان مفاسد ذلك وإنكارهم له، فقال: «وإذا كان في الذكر الجهر والاجتماع عليه هذه المفاسد، وإن سلم واحد أو جماعة من تلك المفاسد أو من بعضها، فقد لا يسلم منها الباقون»[(٣)].

ب ـ من الشافعية:

١ ـ الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ:

قال الإمام ـ رحمه الله ـ: «وأختار للإمام والمأموم أن يذكرا

---

(١) هكذا ورد في الأصل المطبوع ولعلها: «الكراهة» بدليل سياق الكلام.
(٢) أنوار البروق وأنواع الفروق (الفروق) للقرافي: جـ٤، ص: ٣٠٠ ـ ٣٠١.
(٣) المدخل لابن الحاج: ١/١٠٧.

الله بعد الانصراف من الصلاة، ويخفيان الذكر، إلا أن يكون إماماً يجب أن يتعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه، ثم يسر، فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، يعني - والله تعالى أعلم، ولا تجهر: ترفع، ولا تخافت: حتى لا تسمع نفسك... إلخ»[١].

٢ - الإمام البيهقي - رحمه الله -:

قال - رحمه الله - في السنن الكبرى: «باب الاختيار للإمام والمأموم في أن يخفيا الذكر»[٢]، ثم قال أيضاً: «باب جهر الإمام بالذكر إذا أحب أن يتعلم منه»[٣]، ثم ذكر تحت البابين كلام الإمام الشافعي السابق، فاستدل على صحة ذلك بالأحاديث وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم.

٣ - الإمام النووي - رحمه الله -:

قال - رحمه الله -: «ويسن الدعاء بعد السلام سراً، إلاأن يكون إماماً يريد تعليم الحاضرين الدعاء فيجهر»[٤].

---

(١) الأم للشافعي: ١/ ١٢٦.
(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ٢/ ١٨٣.
(٣) السنن الكبرى للبيهقي: ٢/ ١٨٤.
(٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي: ١/ ٣٦٨، المجموع شرح المهذب للنووي: ٣/ ٤٨٧.

ج ـ الحنابلة:

١ ـ الإمام: مجد الدين أبو البركات:

قال ـ رحمه الله ـ: «ويستحب للإمام أن يخفي الدعاء عقيب الصلاة لظاهر هذا الخبر، وذكره، ولقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلۡقُرۡءَانُ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، وإن جهر به أو ببعضه أحياناً ليعلمه من يسمعه أو لقصد صحيح سوى ذلك فحسن»[١].

٢ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ: «أما دعاء الإمام والمأمومين جميعاً عقيب الصلوات فهو بدعة»[٢].

٣ ـ علاء الدين المرداوي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ بعد أن أنكر أن يكون الحنابلة اختلفوا في هذه المسألة: «قلت: الصواب الإخفات في ذلك، وكذا كل ذكر»[٣].

وفي موطن آخر قال بعد أن نقل كلاماً لصاحب الرعاية

---

(١) تصحيح الفروع للمرداوي على حاشية الفروع لابن مفلح: ١/ ٤٥٥.
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٢٢/ ٥١٩.
(٣) تصحيح الفروع للمرداوي على حاشية كتاب الفروع لابن مفلح: ١/ ٤٥٤.

الكبرى، وهو: ويكره رفع الصوت بالدعاء في الصلاة، وغيرها، كما سبق دون الإلحاح منه«قلت: وهذا هو الصواب»[١].

الثاني: المجيزون:

بل ويرى بعضهم أنه مستحب، ومن القائلين بذلك:

أولاً: من المالكية:

١ ـ شيخ الشيوخ في غرناطة أبو سعيد فرج بن لب شيخ الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ

وقد سبق أن ذكرت أنه ـ رحمه الله ـ ألف في ذلك كتاباً رداً على الشاطبي ومن معه ومن ضمن حجج ضمنها كتابه قوله:

«إن غاية ما يستند إليه المنكر أن التزام الدعاء على الوجه المعهود إن صح أنه لم يكن من عمل السلف، فالترك ليس بموجب لحكم في المتروك، إلا جواز الترك وانتفاء الحرج فيه خاصة، وأما تحريم أو كراهة فلا، لاسيما ما له أصل جملي كالدعاء»[٢].

٢ ـ أبو الحسن علي النباهي ـ رحمه الله ـ:

قد سبق أنه كتب في ذلك بحثاً في الرد على الشاطبي ـ رحمه الله ـ، قال في أول بحثه بعد المقدمة:

---

(١) نفس المصدر: ١/ ٤٥٥.
(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريسي: ٦/ ٣٧٠.

«وتقرر أولاً أنه لم يرد في الملة نهي عن الدعاء دبر الصلاة على ما جرت به العادة اليوم من الاجتماع؛ بل جاء الترغيب فيه على الجملة»[١]

وقال في آخر البحث:

«ومن الأمور التي هي من الشهرة بمثابة المعلوم بالضرورة استمرار عمل الأئمة في جميع الأقطار على الدعاء أدبار الصلوات في مساجد الجماعات، واستصحاب الحال[٢] حجة عند الجميع»[٣].

٣ ـ الإمام ابن عرفة ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في جواب عن سؤال وجه إليه بخصوص هذا الموضوع: «مضى عمل من يقتدى به في العلم والدين من الأئمة على الدعاء بأثر الذكر الوارد إثر تمام الفريضة، وما سمعت من ينكره إلا جاهل غير مقتدى به»[٤].

---

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب: ١/٢٨٦.

(٢) هو إبقاء ما كان في المستقبل على ما كان عليه في الماضي لانعدام المغير. انظر: تيسير التحرير: ٤/١٧٦، إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي، ص: ٦١٣، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: ١٧٢، جمع الجوامع للسبكي: ٢/٣٤٧، التعريفات للجرجاني، ص: ٢٢، إرشاد الفحول للشوكاني، ص: ٢٣٧.

(٣) المعيار المعرب والجامع المغرب ـ للونشريسي: ١/٢٩٩.

(٤) المعيار المعرب والجامع المغرب: ١/٢٨١.

وقال في موطن آخر:

«إن إيقاعه إن كان على نية أنه من سنن الصلاة، أو فضائلها، فهو غير جائز، وإن كان مع السلامة من ذلك فهو باق على حكم أصل الدعاء عبادة شرعية، فضلها من الشريعة معلوم عظمه، ولا أعرف فيها من المذهب نصاً»[١].

٤ ـ القاضي أبو مهدي الغبريني ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«الصواب جواز الدعاء بعد الصلاة على الهيئة المعهود إذا لم يعتقد كونه من سنن الصلاة، وفضائلها، أو واجباتها، وكذلك الأذكار بعدها على الهيئة المعهودة كقراءة الأسماء الحسنة ثم الصلاة على النبي ﷺ مراراً، ثم الرضى عن الصحابة رضي الله عنهم، وغير ذلك من الأذكار بلسان واحد»[٢].

ثانياً: من الشافعية:

١ ـ السيوطي:

ألف ـ رحمه الله ـ في جوابه عن سؤال وجه إليه بخصوص هذا الموضوع رسالة سماها: «نتيجة الفكر في الجهر في الذكر» قال فيها:

---

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب: ١/ ٣٨٣.
(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب: ١/ ٢٨١.

«لا كراهة في شيء من ذلك، وقد وردت أحاديث تقتضي استحباب الجهر بالذكر وأحاديث تقتضي استحباب الإسرار به، والجمع بينهما أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص»، ثم ذكر خمسة وعشرين حديثاً استدلالاً بها على جواز الجهر بالذكر، ثم قال: «إذا تأملت ما أوردنا من الأحاديث عرفت من مجموعها أنه لا كراهة البتة في الجهر بالذكر؛ بل فيها ما يدل على استحبابه، إما صريحاً، أو التزاماً، كما أشرنا إليه»(١).

ذكر بعض أدلة الفريقين:

من أدلة الفريق الأول: «المانعين»:

أولاً: قالوا: إن ذلك لم يرد عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة، ولا عمن تبعهم بإحسان، بل ورد من السنة ما ينافيه.

ومن ذلك:

١ ـ ما ورد أن النبي ﷺ كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت ياذا الجلال والإكرام(٢).

٢ ـ ما ورد في الصحيح أنه ﷺ كان يمكث إذا سلم بمكانه

---

(١) الحاوي للفتاوي للإمام السيوطي: ١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٣.

(٢) صحيح مسلم مع شرح النووي: ٥/ ٨٩، ٩٠، في كتاب المساجد، ومواضع الصلاة عن عائشة رضي الله عنها.

يسيراً»[١].

ثانياً: قال الشاطبي ـ رحمه الله ـ في معرض احتجاجه لهذا القول:

«إن الذي يجب الاقتداء به سيد المرسلين محمد ﷺ، والذي ثبت عنه من العمل بعد الصلوات، إما ذكر مجرد لا دعاء فيه: كقوله: «اللهم لا مانع لما أعطيت»[٢]، وأشباه ذلك.

وإما دعاء يخص به نفسه، كقوله: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت»[٣]، ولم يثبت عنه أنه دعا للجماعة، وما زال كذلك مدة عمره، ثم الخلفاء الراشدون بعده، ثم السلف الصالح، إلى أن نص العلماء على أن الإمام إذا سلم انصرف ولا يقعد في موضع إمامته[٤].

وقال في مواطن آخر بعد سرده أدلة هذا القول بالتفصيل:

«فتأملوا سياق هذه الأدعية كلها مساق تخصيص نفسه بها

---

(١) صحيح البخاري، بتحقيق: د. مصطفى البغا: ١/ ٢٩٠، الفتح: ٢/ ٣٣٤.
(٢) صحيح البخاري بتحقيق: د. مصطفى البغا: ١/ ٢٨٩، صحيح مسلم بشرح النووي: ٥/ ٨٩ ـ ٩١.
(٣) سنن أبي داود مع البذل: ٧/ ٣٦٤، صحيح سنن أبي داود للألباني: ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢.
(٤) الاعتصام للشاطبي: ١/ ٣٤٩، المعيار المعرب والجامع المغرب: ١١/ ١١٣ ـ ١١٤.

دون الناس، فيكون مثل هذا حجة لفعل الناس اليوم!؟»[١].

من أدلة الفريق الثاني:

استدل الفريق الثاني على الجواز بالآتي:

١ - بما ورد في الصحيح أن النبي ﷺ كان يقول دبر كل صلاة حين يسلم: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه، له النعمة، والفضل، والثناء الحسن، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون»[٢].

٢ - وبما ورد أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة قال: «**لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد**».

ثانياً: استدل بعضهم على جوازه بما إذا لم يعتقد أنه من سنن الصلاة أو فضائلها أو واجباتها، إلى غير ذلك من الأدعية الواردة بعد الصوات المفروضة.

وإذا تأملنا أدلة الفريقين وجدنا أن الحق مع الإمام الشاطبي ومن معه؛ لأن المجيزين لم يستندوا إلى دليل صريح إلا عمومات

---

(١) الاعتصام: ٣٥١/١.

(٢) رواه مسلم عن عبدالله بن الزبير، رضي الله عنه، صحيح مسلم مع شرح النووي: ٨٩/٥ - ٩١ - ٩٢.

الأدعية الواردة إثر الصلوات المفروضة.

ولم يرد عن النبي ﷺ ولا الصحابة - رضوان الله عليهم - من بعده أنهم فعلوا ذلك بصورة جماعية مما جعل الشاطبي يوردها ضمن البدع الإضافية(١).

وهذا ما أكده شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بعد أن حكم ببدعية الدعاء بهذه الهيئة، فقال:

«لا ريب أن النبي ﷺ لم يفعله في أعقاب المكتوبات كما كان يفعل الأذكار المأثورة عنه، إذ لو فعل لنقله عنه أصحابه، ثم التابعون، ثم العلماء، كما نقلوا ما هو دون ذلك»(٢).

وقال في موطن آخر:

«لم يكن على عهد النبي ﷺ، بل إنما كان دعاؤه في صلب

---

(١) ابتكر الشاطبي - رحمه الله - في تقسيم البدعة ما لم يسبق إليه، ذلك أنه قسمها قسمين: حقيقية، وإضافية، فقال في تعريف كل من القسمين:
البدعة الحقيقية: هي التي لم يدل عليها دليل شرعي، لا من كتاب ولا سنة، ولا إجماع ولا استدلال معتبر عند أهل العلم، لا في الجملة ولا في التفصيل.
والبدعة الإضافية: هي التي لها شائبتان: إحداهما لها من الأدلة متعلق، فلا تكون من تلك الجهة بدعة، والأخرى ليس لها متعلق؛ أي أنها بالنسبة إلى إحدى الجهتين سنة؛ لأنها مستندة إلى دليل، وبالنسبة إلى الجهة الأخرى بدعة؛ لأنها مستندة إلى شبهة لا إلى دليل» انظر: الاعتصام: ١/ ٢٨٦.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٢٢/ ٥١٩ - ٥٢٠.

الصلاة؛ فإن المصلي يناجي ربه، فإذا دعا حال مناجاته كان مناسباً، وأما الدعاء بعد انصرافه من مناجاته وخطابه فغير مناسب، وإنما المسنون عقب الصلاة هو الذكر المأثور عن النبي ﷺ من التهليل والتحميد والتكبير»[1])[2].

* * *

(١) نفس المصدر السابق ٢٢/١٨.

(٢) نقلاً عن رسالة «الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها» للأستاذ عبدالرحمن آدم علي (ص٨٩ ـ ١٠٣) بتصرف يسير.

اتهام
الحافظ السيوطي بالتشيع

هذا الاتهام للسيوطي ـ رحمه الله ـ ادعاه اثنان من شيوخ الرافضة، هما: الخوانساري صاحب كتاب «روضات الجنات»، وعباس القمي صاحب كتاب «الكنى والألقاب» حيث زعما أن السيوطي ـ رحمه الله ـ قد ترك مذهب أهل السنة في آخر حياته، واتبع مذهب الرافضة!!

قال عباس القمي في ترجمة السيوطي:

«أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن ناصر الدين محمد السيوطي الشافعي الفاضل المعروف صاحب المصنفات المشهورة في فنون شتى قيل إنها تزيد على خمسمائة مصنف أخذ عن غالب عصره وبلغ شيوخه نحو ثلاثمائة شيخ منهم قاضي القضاة علم الدين المناوي ومحيي الدين الكافيجي والشمني وقس عليهم الباقين.

قال (ضا)[1] في ترجمة السيوطي بعد أن عد كثيراً من كتبه وعد منها كتاب ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى قال: وأما مذهبه ودينه فالظاهر أنه في الأصول سني أشعري، وفي الفروع علي نحلة الشافعي المطلبي، إلا أن المنقول عن السيد الفقيه العالم المحدث الأمير بهاء الدين محمد الحسيني المختاري في حاشيته على كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي قال: وسمعت عن

---

(١) أي صاحب «روضات الجنات» الخوانساري الشيعي.

السيد المسند الفاضل الكامل! العالم العامل الإمام العلامة السيد علي خان المدني أطال الله بقاءه في سنة ١١١٦ بأصبهان أن السيوطي مصنف الكتاب كان شافعياً لكنه رجع عن التسنن واستبصر وقال بإمامة الأئمة الأثنى عشر «ع» فصار شيعياً إمامياً وختم الله له بالحسنى!

قال السيد طول الله عمره: رأيت كتاباً من مصنفات السيوطي ذكر فيه رجوعه إلى الحق واستدل على إمامة علي بن أبي طالب «ع» بعد رسول الله(ص) بلا فصل رزقني الله الفوز به انتهى كلام الناقل والمنقول عنه.

ولا يبعد كون تأليفه في مناقب أولي القربى مشعراً بصحة هذه النسبة الجليلة إليه، مضافاً إلى ما نقلناه من كلامه المتين في تقوية حديث رد الشمس لأمير المؤمنين (ع) انتهى ما نقلناه من (ضيا)»[1].

قلت: قد أجاب الدكتور بديع السيد اللحام في رسالته «الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه» عن هذا الاتهام بقوله: «وهنا أنبه إلى أنه لا يلتفت إلى ما ذكره الخوانساري وتابعه عليه القمي من أن السيوطي قد ترك التسنن في آخر حياته وأصبح شيعياً إمامياً، لأن ما ذكراه من أدلة لا تصلح حجة لما ذهبا إليه.

---

(١) الكنى والألقاب (٢/٣٤٣) وانظر: روضات الجنات (٥/٦٦).

فقولهما: بأنه ذكر ذلك في بعض كتبه دون تحديد حتى لعنوان الكتاب، لا ينهض دليلاً، وعلى فرض وجود هذا الكتاب الذي جاء فيه ما يفيد في ادعائهما يحتمل أن يكون هذا الكتاب منحولاً على السيوطي ليس له.

وأما قولهما بأن في تقوية السيوطي لحديث «رد الشمس لعلي»[١] ما يدل على صحة هذه النسبة له، فليس السيوطي وحده هو الذي قال بصحة هذا الحديث من أهل السنة، فقد صححه عدد من الحفاظ قبل السيوطي وبعده من أمثال: الإمام الطحاوي، والبيهقي، والقاضي عياض، والحافظ الهيثمي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والشهاب القسطلاني، والملا علي القاري، وغيرهم[٢]، ولم يقل أحد بأن أياً من هؤلاء أصبح شيعياً لكونه صحح هذا الحديث وقواه»[٣].

قلت: وأما تأليف السيوطي في مناقب آل البيت فليس دليلاً على

---

(١) أورده ابن الجوزي في الموضوعات من طرق عن: ابن مندة، وابن شاهين، وابن مردويه وتعقبه السيوطي في اللآلئ المصنوعة، كما جمع جزء في طرقه سماه (كشف اللبس في حديث رد الشمس)، وانظر: الموضوعات: ١/ ٣٥٥، اللآلئ المصنوعة: ١/ ٣٣٦، المقاصد الحسنة للسخاوي: رقم ٥١٩.

(٢) انظر ما كتبه محقق كتاب (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع): ٢٦٧ ـ ٢٧٠.

(٣) (ص٧٢ ـ ٧٣). وانظر: رسالة «الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي: معلمة العلوم الإسلامية» للأستاذ إياد خالد الطباع (ص٢٩٧ ـ ٢٩٨).

تشيعه، لأن أهل السنة أولى بآل البيت من الروافض!

فحالنا معهم كحال الرسول ﷺ وصحابته مع اليهود عندما قال لهم: «**نحن أولى بموسى منكم**»[1].

* * *

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم.

اتهام
الإمام الشاطبي بأنه يرى جواز
الخروج على الأئمة



(رمي الشاطبي ـ رحمه الله ـ بأنه يجيز الخروج على الأئمة والسلاطين، لأنه يرى أن الدعاء للأئمة والسلاطين على وجه الالتزام بدعة كما هو منتشر في الأندلس؛ بحيث يعتبر التارك لذلك مبتدعاً وكان ـ رحمه الله ـ لا يلتزم بذلك في خطبته، وإنما يدعو للمسلمين عامة.

يقول الشاطبي متحدثاً عن ذلك ـ رحمه الله ـ:

«وتارة أضيف إليَّ القول بجواز القيام على الأئمة، وما أضافوه إلا من عدم ذكري لهم في الخطبة»[١].

فهذا هو السبب في رميه ـ رحمه الله ـ بما رمي به مع براءته من ذلك، وإنما كان ـ رحمه الله ـ حريصاً على إحياء السنة، وإماتة البدعة.

وسأبين موقف العلماء من قضية دعاء الإمام للأئمة والسلاطين في خطبة الجمعة ليتبين أن الشاطبي ـ رحمه الله ـ ليس أول من قال ببدعية ذلك.

للعلماء في هذه المسألة قولان:

القول الأول:

قوم ذهبوا إلى أن ذلك فعل محدث، ولم يرد في السنة،

---

(١) الاعتصام للشاطبي: ١/٢٨.

ومنهم من جعله بدعة، ومنهم من اعتبره مكروهاً.

والقائلون بهذا القول هم:

١ ـ الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ.

٢ ـ الإمام البيهقي ـ رحمه الله ـ.

٣ ـ الإمام عز الدين ابن عبد السلام ـ رحمه الله ـ.

٤ ـ الإمام أصبغ المالكي ـ رحمه الله ـ.

وأقوالهم وأدلتهم في هذه القضية على نحو ما تقدم في قضية دعاء الإمام للخلفاء الراشدين في خطبة الجمعة.

وبهذا يتبين أن الشاطبي ـ رحمه الله ـ لم يكن أول من قال بذلك، بل دعاء إلى أمر دعاء إليه العلماء من قبل ونبهوا عليه.

القول الثاني:

ذهب قوم إلى أن ذلك جائز، وليس ببدعة، بل اعتبره بعضهم من سنن الخطبة يوم الجمعة، وبعض آخر جعله مستحباً، ومن ملحقات الخطبة يوم الجمعة.

والقائلون بهذا القول هم:

١ ـ الإمام الطحاوي ـ أحمد بن محمد الحنفي ـ رحمه الله ـ.

قال ـ رحمه الله ـ في حاشيته على «مراقي الفلاح»:

«قوله: «ويسن الدعاء فيها للمؤمنين» وجاز الدعاء للسلطان

بالعدل والإحسان»[١].

٢ ـ الشيخ محمد أمين (ابن عابدين) الحنفي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في حاشيته على رد المحتار:

«لا مانع من استحبابه فيها كما يدعا لعموم المسلمين، فإن في صلاحه صلاح العام، فإن سلطان هذا الزمان أحوج إلى الدعاء له ولأمرائه بالصلاح والنصر على الأعداء، وقد تكون البدعة واجبة أو مندوبة».

دليله:

١ ـ استدل بأثر ضبة بن محصن وقصته مع أبي موسى، وقد سبق ذلك في مسألة الدعاء للخلفاء الراشدين في الخطبة.

٢ ـ قال: «وأيضاً فإن الدعاء للسلطان على المنابر قد صار الآن من شعار السلطنة؛ فمن تركه يخشى عليه، ولذا قال بعض العلماء: لو قيل: إن الدعاء له واجب لما في تركه من الفتنة غالباً لم يبعد.

والظاهر أن منع المتقدمين مبني على ما كان في زمانهم من المجازفة في وصفه»[٢].

٣ ـ الشيخ أبو سعيد فرج بن لب شيخ الشاطبي ـ رحمه الله ـ:

---

(١) حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح للطحاوي، ص: ٤٢٢.
(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار للإمام ابن عابدين: ٢/١٤٩ ـ ١٥٠.

وقد سبق كلامه ودليله في المسألة السابقة، بما يغني عن الإعادة.

٤ ـ الإمام ابن عرفة الورغمي المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في جوابه عن سؤال وجه إليه في هذا الموضوع:

«وأما بدعة ذكر السلاطين بالدعاء، والقول السالم عن الكذب، فأصل وضعها فيها محدث من حيث ذاته، مرجوح؛ لأنها مما لم يشهد الشرع باعتبار جنسها فيما أعلم.

وأما بعد إحداثها واستمرارها في الخطب في أقطار الأرض، وصيرورة عدم ذكرها مظنة لاعتقاد السلطان في الخطيب ما تخشى غوائله، ولا تؤمن عواقبه، فذكرهم في الخطب راجح أو واجب»[(١)].

٥ ـ الشيخ أبو القاسم السيوري المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في جوابه على سؤال وجه إليه بخصوص هذا الموضوع:

«أما ذكر السلاطين بالدعاء وغيره؛ فليس يبطل الخطبة، أو يمنع وجوبها، أو يسقط فرضاً، وعندي أن الدعاء لهم في هذا الوقت مطلوب، لكثرة أهل الفتن، والمخالفين، وأهل الفساد،

---

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريسي: ٦/ ٣٨٤.

فيدعا لهم بما يصلحهم في أمر دينهم ودنياهم، ونصرهم على هؤلاء المفسدين قياساً على الدعاء على الكفرة، ونصر المؤمنين لقوله: ﴿فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٢٨٦﴾[البقرة: ٢٨٦]»[1].

٦ ـ الإمام النووي الشافعي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في ذكر بدع خطبة الجمعة:

«قلت: يكره في الخطبة أمور ابتدعها الجهلة: منها المجازفة في أوصاف السلاطين في الدعاء لهم. وأما أصل الدعاء للسلطان، فقد ذكر صاحب المهذب وغيره أنه مكروه، والاختيار: أنه لا بأس به، إذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه، ولا نحو ذلك؛ فإنه يستحب الدعاء بصلاح ولاة الأمر»[2].

٧ ـ الشيخ موفق الدين ابن قدامة الحنبلي ـ رحمه الله ـ

قال ـ رحمه الله ـ:

«ويستحب أن يدعو للمؤمنين والمؤمنات، ولنفسه، والحاضرين، وإن دعا لسطان المسلمين بالصلاح فحسن».

دليله:

١ ـ استدل بأثر ضبة بن محصن السابق.

---

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريسي: ٦/ ٣٨٥.

(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي: ٤/ ٥٢٧.

٢ ـ ولأن سلطان المسلمين إذا صلح كان فيه صلاح لهم، ففي الدعاء له دعاء لهم وذلك مستحب غير مكروه[١].

٨ ـ الإمام علاء الدين المرداوي الحنبلي ـ رحمه الله:

قال ـ رحمه الله ـ: «ومن الفوائد قوله: «ويدعو للمسلمين» يعني عموماً، وهذا بلا نزاع ويجوز لمعين مطلقاً على الصحيح من المذهب، وقيل: يستحب للسلطان، وما هو ببعيد، والدعاء له مستحب في الجملة».

دليله:

١ ـ استدل بأثر ضبة بن محصن ـ رحمه الله ـ السابق.

٢ ـ قال: قال الإمام أحمد وغيره: «لو كان لنا دعوة مستجابة لدعونا بها لإمام عادل؛ لأن في صلاحه صلاحاً للمسلمين»[٢].

٩ ـ الشيخ ابن مفلح الحنبلي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ: «ويجوز الدعاء لمعين، وقيل يستحب للسلطان، ويستحب الدعاء في الجملة»[٣].

دليله:

---

(١) المغنى مع الشرح الكبير: ٢/ ١٥٧.
(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل للمرداوي: ٢/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨.
(٣) كتاب الفروع لابن مفلح: ٢/ ١٢٠.

١ ـ استدل بأثر ضبة بن محصن السابق.

٢ ـ استدل بقول الإمام أحمد بن حنبل وغيره السابق ـ رحمهم الله ـ.

١٠ ـ الإمام منصور بن يونس البهوتي الحنبلي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ: «ويسن أن يدعو للمسلمين؛ لأن الدعاء لهم مسنون، ولا بأس به أي بالدعاء لمعين حتى السلطان، والدعاء له مستحب في الجملة»[١].

دليله:

استدل بأثر ضبة بن محصن السابق وبقول الإمام أحمد وغيره السابق.

١١ ـ الإمام أحمد بدر الدين البلباني الحنبلي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ: «والدعاء للمسلمين وأبيح لمعين كالسلطان»[٢].

١٢ ـ الإمام أحمد بن أحمد البعلي الحنبلي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ: «وسن له الدعاء للمسلمين، وأبيح

---

(١) كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس البهوتي: ٢/ ٤٠. وانظر: الروض المربع: ١/ ٢٩٥.

(٢) كافي المبتدي من الطلاب لابن بلبان، ص: ١١٧.

الدعاء لشخص معين كالسلطان»[١].

١٣ ـ الشيخ موسى الحجاوي الحنبلي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ: «وسن دعاؤه للمسلمين، ولا بأس لمعين كالسلطان، وسن دعاؤه له في الجملة»[٢])[٣].

* * *

(١) الروض الندي شرح كافي المبتدي لأحمد بن عبدالله البعلي، ص: ١١٧.
(٢) غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى لمرعي بن يوسف: ١/ ٢١١.
(٣) نقلاً عن رسالة «الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها» للأستاذ عبدالرحمن آدم علي (١٢٣ ـ ١٣١).

اتهام
الإمام الشاطبي بأنه متنطع في الفتيا

(رمي الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ بالميل في الفتوى إلى الحرج والتنطع، وأنه لا يأخذ بالسهل واليسر، وأنه يحجر واسعاً.

مع أنه بريء من ذلك ولا يقول به، وإنما حملهم على ذلك أنه ـ رحمه الله ـ كان ملتزماً في الفتوى بالمشهور في المذهب، وإن كان ذلك مخالفاً لهوى السائل، ولا يتعدى ذلك إلى الفتوى بالشاذ، وإن كان فيه اليسر والتسهيل للسائل.

وفي ذلك يقول ـ رحمه الله ـ:

«وتارة أُحْمَل على التزام الحرج والتنطع في الدين، وإنما حملهم على ذلك أني التزمت في التكليف والفتيا الحمل على مشهور المذهب الملتزم لا أتعداه، وهم يتعدونه ويفتون بما يسهل على السائل، ويوافق هواه، وإن كان شاذاً في المذهب الملتزم، أو في غيره، وأئمة أهل العلم على خلاف ذلك»[1].

وقال في موطن آخر:

«وربما صرح صاحب هذا القول بالتشنيع على من لازم القول بالمشهور، أو الموافق للدليل، أو الراجح عند أهل النظر، والذي عليه أكثر المسلمين، ويقول له: لقد حجرت واسعاً، وملت بالناس إلى الحرج وما في الدين من حرج، وما أشبه ذلك، وهذا القول خطأ كله، وجهل بما وضعت له الشريعة. والتوفيق

(١) الاعتصام للشاطبي: ١/٢٨.

بيد الله»[١].

ويرى ـ رحمه الله ـ أن اليسر والسماح في الدين ليس مطلقاً، وإنما هو مقيد بما هو جار على أصوله، وأن الفتوى بما يوافق هوى السائل، والأخذ بأخف القولين وإن كان شاذاً، يؤدي إلى إسقاط التكليف جملة.

يقول ـ رحمه الله ـ في ذلك:

«إن الحنيفية السمحة إنما أتى فيها السماح مقيداً بما هو جار على أصولها، وليس تتبع الرخص ولا اختيار الأقوال بالتشهي بثابت من أصولها.

ثم نقول: تتبع الرخص ميل مع أهواء النفوس، والشرع جاء بالنهي عن اتباع الهوى، فهذا مضاد لذلك الأصل المتفق عليه، ومضاد لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[٢] [النساء: ٥٩]، وموضع الخلاف موضع تنازع، فلا يصح أن يرد إلى أهواء النفوس وإنما يرد إلى الشريعة وهي تبين الراجح من القولين، فيجب اتباعه، لا الموافق للغرض.

وهو أيضاً مؤد إلى إسقاط التكليف جملة، فإن التكاليف كلها شاقة ثقيلة، ولذلك سميت تكليفاً، من الكلفة وهي المشقة، فإذا كانت المشقة حيث لحقت في التكليف تقتضي الرفع بهذا

(١) الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي: ٤/ ١٤٢.
(٢) وتتمتها: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ۝٥٩﴾.

الدلائل لزم ذلك في الطهارات والصلوات والزكوات والحج والجهاد وغير ذلك، ولا يقف عند حد إلا إذا لم يبق على العبد تكليف، وهذا محال، فما أدى إليه مثله»[1].

مسألة أفتى فيها الشاطبي بالمذهب المشهور:

إن المسائل التي أفتى فيها الشاطبي ـ رحمه الله ـ بالمشهور من المذهب كثيرة جداً، لذلك سأكتفي هنا بذكر واحدة منها كمثال فقط ليتضح لنا مذهب. الشاطبي في ذلك تماماً.

ورد سؤال إلى الشاطبي ـ رحمه الله ـ حكى فيه السائل أنه يريد من الشاطبي الإفتاء بما يوافق غرضه إن وجد في المذهب، وإن كان شاذاً، حتى ولو كان في غير المذهب، فما كان من الشاطبي إلا أن أفتاه بالمشهور من المذهب مبيناً له أنه الواجب على المقلد، وأنه يذهب حيث ذهب به الدليل، مبيناً له مخرجاً من ذلك، مما يدل على علو كعبه، في أصول الفقه، ومقاصد الشرع.

وهذا نص السؤال والجواب كما يقرره الشاطبي ـ رحمه الله ـ:

«.. يسلم عليكم فلان لطف الله به، ويعرفكم بوصل كتابكم، تذكرون فيه مسألة المرتد الذي أخبر أنه إن صح له إرثه

---

(١) الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي: ٤/١٤٥، ١٤٩.

في أبيه المتوفى بعد ارتداده، فإنه يراجع الإسلام، وأن أهل موضعه راغبون في إسلامه خوفاً من عادته على بلده إن بقي على ارتداده. فرغبتم من محبكم الجواب بما يقتضيه الحكم الشرعي في المسألة، وهل يصح ميراثه إن رجع إلى الإسلام أم لا؟

ويظهر من مجموع ما حكيتم في كتابكم أن المقصود وجود قول بجواز ميراث ذلك المرتد إن أسلم، وإن كان شاذاً في المذهب أو في غير المذهب.

والجواب وبالله التوفيق:

إن قاعدة مذهب مالك أن سبب انتقال ملك الموروث إلى الوارث الموت لا قسمة التركة، فإذا مات الموروث انتقل الملك بإثر حصول الموت إلى من كان وارثاً شرعياً، قسمت التركة أم لا. وعلى هذا المعنى تضافرت نصوص مالك وابن القاسم وغيرهما في المدونة وغيرها. فلا حظ في ذلك للمرتد راجع الإسلام قبل القسمة أم لا.

فما ذكر أولاً هو المشهور، والمعمول به، فلا ينصرف إلى غيره مع وجود التقليد في المفتي كزماننا، وأنا لا أستحل - إن شاء الله - في دين الله وأمانته أن أجد قولين في المذهب، فأفتي بأحدهما على التخيير مع أنني مقلد، بل أتحرى ما هو المشهور المعمول به، فهو الذي أذكره للمستفتي ولا أتعرض له إلى القول الآخر، فإن أشكل علي المشهور ولم أر لأحد من الشيوخ في أحد القولين ترجيحاً توقفت.

أما نقل مذاهب[١] فقهاء الأمصار سوى مذهب مالك والفتوى بها بالنسبة إلينا فهو أشد، لأنها مذاهب يذكرنا منها أطراف في مسائل الخلاف، لم نتفقه فيها، ولا رأينا من تفقه فيها، ولا من عرف أصولها، ولا دل على معانيها، ولا حصل قواعدها التي تنبني عليها، فنحن والعوام فيها سواء».

ثم أوجد له مخرجاً من هذا المأزق، فقال: «اللهم إلا أن يرضى الورثة أن يعطوه من حظوظهم بقدر حظه من التركة، لو كان مستحقاً؛ هبة منهم، وتفضلاً عليه، واستيلافاً له ليرجع إلى دين الحق، فإن شحوا بأموالهم وأبوا من إعطائه واستيلافه، أو كانوا ممن يحجر عليهم، ويضرب على أيديهم، فيندب أهل موضعه إلى اصطناعه، فهم فقهاء في ذلك لما يخافونه منه إن تمادى على ارتداده، كما ذكرتم، فإن لم يفعلوا؛ فالزكاة المالية كافية يعطى منها بقدر ما كان يرث أو أقل أو أكثر؛ لأن من مصارفها المؤلفة قلوبهم، أو من بيت المال.

هذا رأيي الذي أدين الله به، وأسأله الاستقامة فيه، وأما أن يحتال على إخراج مال من يد وارثه بمثل ما أشرتم إليه فلا أتقلده إن شاء الله»[٢].

---

(١) يرى الحنابلة: أنه إذا رجع المرتد إلى الإسلام قبل قسمة الميراث أن يقسم له. انظر: المغنى لابن قدامة: ٦/٢٩٨.

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريسي: ٩/٢٢٧ ـ ٢٢٩، فتاوى الإمام الشاطبي: ص: ١٧٥ ـ ١٧٧.

وقد رأيت أنه من المناسب أن أذكر موقف العلماء من قضية الفتوى بالمشهور في المذهب ليتبين أن الشاطبي ـ رحمه الله ـ ليس أول من قال بذلك، وإنما قال شيئاً قاله العلماء من قبل ودعو إليه.

أقوال العلماء في الفتوى بالمشهور في المذهب:

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

قوم ذهبوا إلى أنه لا يجوز الفتوى إلا بالمشهور في المذهب فقط، ولا يتعداه إلى الفتوى بالشاذ، ولو كان ذلك موافقاً لغرض السائل وهواه.

والقائلون بهذا القول:

١ ـ الإمام المازري المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«ولست ممن يحمل الناس على غير المعروف المشهور من مذهب مالك وأصحابه؛ لأن الورع قل، بل كاد يعدم؛ والتحفظ على الديانات كذلك، وكثرت الشهوات، وكثر من يدعي العلم ويتجاسر على الفتوى فيه؛ فلو فتح لهم باب في مخالفة المذهب لا تسع الخرق على الراقع، وهتكوا حجاب هيبة المذهب، وهذا

من المفسدات التي لا خفاء بها»[١].

وحكي عنه قوله أيضاً: «ما أفتيت قط بغير المشهور، ولا أفتي به»[٢].

٢ ـ الشيخ ابن المواز المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«لا ينبغي للقاضي أن يجتهد في اختلاف الأقاويل، وقد كره ذلك ولم يجوزه لأحد، وذلك عندي أن يقضي بقضاء بعض ممن مضى، ثم يقضي في ذلك الوجه بعينه على آخر بخلافه، وهو أيضاً من قول من مضى وهو في أمر واحد. ولو جاز ذلك لأحد لم يشأ أن يقضي على هذا بفتيا قوم، ويقضي في مثله بعينه على قوم بخلافه بفتيا قوم آخرين إلا فعل، فهذا ما قد عابه من مضى وكرهه مالك، ولم يره صواباً»[٣].

فعلق عليه الشاطبي ـ رحمه الله ـ بقوله:

«وما قاله صواب، فإن القصد من نصب الحكام رفع التشاجر والخصام على وجه لا يلحق فيه أحد الخصمين ضرر، مع عدم تطرق التهمة للحاكم، وهذا النوع من التخيير في الأقوال

---

(١) الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي: ٤/١٤٦، المعيار المعرب والجامع المغرب: ٩/٢٢٩.
(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب: ٦/ ٣٢٧.
(٣) الموافقات في أصول الشريعة: ٤/١٣٦.

مضاد لهذا كله»[١].

٣ ـ الإمام الباجي المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ: «كان أحد من الفقهاء المشهورين بالحفظ والتقدم بقول معلناً غير مستتر: إن لصديقي عليّ إذا وقعت له حكومة أن أفتيه بالرواية التي توافقه».

قال الباجي: «ولو اعتقد هذا القائل أن مثل هذا لا يحل له ما استجازه، ولو استجازه لم يعلن به، ولا أخبر به عن نفسه، وكثيراً ما يسألني من تقع له مسألة من الأيمان ونحوها: لعل فيها رواية أو لعل فيها رخصة، وهم يرون أن هذا من الأمور الشائعة الجائزة، وهذا مما لا خلاف بين المسلمين ممن يعتد به في الإجماع أنه لا يجوز، ولا يسوغ لأحد أن يفتي في دين الله إلا بالحق الذي يعتقد أنه حق، رضي بذلك من رضيه وسخطه من سخطه»[٢].

٤ ـ الإمام الوغليسي المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«لست ممن يتقلد غير المشهور الذي عليه القضاء والفتيا من السلف والخلف، فاعمل على ذلك، وكن على جادة أئمة

---

(١) نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٢) الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي: ٤/ ١٤٠.

المذاهب، واحذر مخالفتهم»[١].

٥ ـ الإمام ابن فرحون اليعمري المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«يلزم القاضي المقلد إذا وجد المشهور أن لا يخرج عنه، فإن لم يقف على المشهور من الروايتين، أو القولين، فليس له التشهي، والحكم بما شاء منهما من غير نظر في الترجيح»[٢].

٦ ـ الإمام ابن عرفة الورغمي المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«لا يعتبر من أحكام قضاة العصر إلا ما لا يخالف المشهور ومذهب المدونة»[٣].

٧ ـ الشيخ أبو الفضل العقباني المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«لا ينبغي لمفت أن يفتي فيما علم المشهور فيه إلا بالمشهور»[٤].

٨ ـ الإمام الونشريس المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ: «وأما أن يعمل أو يفتي أو يحكم بما شاء

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب: ٦/ ٣٧٢.
(٢) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: ١/ ٥١.
(٣) المعيار المعرب والجامع المغرب: ١٢/ ٢٤.
(٤) المعيار المعرب والجامع المغرب: ١٢/ ٢٤.

من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح، ولا تقييد بالمشهور والصحيح، فإنه لا يحل ولا يجوز، فإن فعل فقد أثم بلا نزاع، وجهل وخرق سبيل الإجماع»[١].

٩ ـ الإمام عمرو بن الصلاح الشافعي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«واعلم أن من يكتفي بأن يكون في فتياه أو عمله موافقاً لقول، أو وجه في المسألة، ويعمل بما شاء من الأقوال أو الوجوه، من غير نظر في الترجيح ولا يقيد به، فقد جهل، وخرق الإجماع»[٢].

١٠ ـ الإمام النووي الشافعي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«ليس للمفتي ولا للعامل في مسألة القولين أن يعمل بما شاء منهما بغير نظر، بل عليه العمل بأرجحهما»[٣].

---

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب: ١٢/١٢.

(٢) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح، ضمن فتاوى ومسائل ابن الصلاح، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي: ١/٦٣.

(٣) الفتوى في الإسلام ـ جمال الدين القاسمي ـ بتحقيق: محمد عبد الحكيم القاضي، ص: ١١٨. وانظر: مقدمة المجموع شرح المهذب للنووي: ١/٤٧، ٥٠، ٥٥، وفتاوى الإمام النووي «المسائل المنثورة» بترتيب تلميذه علاء الدين العطار، تحقيق محمد الحجار، ص: ٢٦٤.

١١ ـ العلامة أبو النصر القزاني الحنفي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«وليس للمفتي الفتوى بأحد القولين أو الوجهين من غير نظر، بل عليه العمل بالأرجح»[١].

١٢ ـ الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«إن من أفتى بقول يعلم أن غيره أرجح منه أنه خائن لله ورسوله وللإسلام؛ إذ الدين النصيحة؛ وكثيراً ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب، ولا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقده، فنحكي المذهب، ثم نحكي المذهب الراجح، ونقول: هذا هو الصواب، وهو الأولى أن يؤخذ به»[٢].

القول الثاني:

قوم ذهبوا إلى أن الفتوى بغير المشهور جائز، بل وأجاز بعضهم الفتوى بغير المذهب المفتى به تخفيفاً على السائل، وإيجاداً له مخرجاً مناسباً.

والقائلون بهذا القول هم:

---

(١) الفتوى في الإسلام ـ جمال الدين القاسمي، ص: ١١٩.
(٢) الفتوى في الإسلام ـ جمال الدين القاسمي، ص: ١٢١.

١ ـ الإمام ابن يحيى بن لبابة المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«لما أفتى أمير المؤمنين اعتماداً على مذهب الحنفية خلافاً لما في مذهب المالكية فأنكر عليه الفقهاء: «ناشدتكم الله العظيم، ألم ينزل بأحد منكم معلمة بلغت بكم أن أخذتم فيها بقول غير مالك في خاصة أنفسكم، وأرخصتم لأنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: فأمير المؤمنين أولى بذلك، فخذوا به مآخذكم، وتعلقوا بقول من يوافقه من العلماء فكلهم قدوة»[١].

(١) الموافقات للشاطبي: ٤/ ١٣٧ ـ ١٣٩، الاعتصام: ٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨.
وتمام القصة: كان محمد بن يحيى قد عزل عن قضاء «البيرة» وعن الشورى وأمر بإسقاط عدالته، وإلزامه بيته، وأن لا يفتي أحداً، فأقام على ذلك وقتاً، ثم إن أمير المؤمنين الناصراحتاج إلى شراء مجشر من أحباس المرضى بقرطبة بعدوة النهر، فشكى إلى القاضي ابن بقي أمره، فمنعه هو والفقهاء، فلما بلغ ذلك محمد بن يحيى رفع إلى الناصر أنهم حجروا عليه واسعاً، لو كان هو موجوداً لأفتاه بجواز المعاوضة، فأعاده الناصر إلى الشورى على حالته الأولى، فلما طرحت المسألة مرة أخرى أفتاه على مذهب أهل العراق بالجواز، فقال قوله المذكور أعلاه، لما أنكر عليه الفقهاء ذلك، ثم ولي خطة الوثائق.
قال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ: «ذاكرت بعض مشايخنا مرة بهذا الخبر، فقال: ينبغي أن يضاف هذا الخبر الذي حل سجل السخطة إلى سجل السخطة فهو أولى وأشد في السخطة مما تضمنه».

٢ ـ الفقيه أبو الحسن اللخمي المالكي ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ:

«إن المقلد بالخيار بين أن يأخذ بالأثقل والأخف، وليس لنا أن ننقل المجتهد عن اجتهاده إلى اجتهاد غيره، ولا المقلد عن مذهب من قلده إلى مذهب غيره»[١].

٣ ـ الفقيه راشد المالكي ـ رحمه الله ـ:

وقد أيد كلام أبي الحسن اللخمي السابق قائلاً:

«وما قالوه هو عين الفقه، ومما لا يوجب النظر غيره»[٢].

دليل أصحاب هذا القول:

١ ـ قاسوا الفتوى على الأمانة والوصية في قولهم:

«لأنه كمؤتمن على أمانات، يجب عليه إخراج جميعها لأربابها، ووصيات من أناس لأناس، وليس له أن يحمل المستفتي على العمل ببعضها، إذ لا يدري لعل غيره أرجح عند الله، فيدخل في مقتضى قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]»[٣].

وبهذا يتبين أن الشاطبي ـ رحمه الله ـ، قال بما قاله جمهور العلماء من قبل)[٤].

---

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريس: ١١/ ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريس: ١١/ ١٠١.

(٣) المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريس: ١١/ ١٠٠ ـ ١٠١.

(٤) نقلاً عن رسالة «الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها» للأستاذ عبدالرحمن آدم علي (١٣٢/ ١٤٤).

اتهام
الإمام الشاطبي بمعاداة الأولياء

(رمي الشاطبي ـ رحمه الله ـ بأنه يعادي أولياء الله، ولا يحبهم، ولا يتولاهم، مع أنه بريء من ذلك كله، وإنما كان ـ رحمه الله ـ مقاوماً للبدع وأهلها، وحريصاً على إحياء السنة وإماتة البدعة.

فقد ظهرت طائفة مبتدعة في الأندلس تزعم أنها من الصوفية، وأن هداية الخلق بأيديهم، فكانوا يجتمعون في بعض الليالي على الذكر بأصوات مرتفعة، ثم يغنون ويضربون بالأكف، ولهم أحوال وشطحات إلى آخر الليل. فتصدى الشاطبي لبيان زيفهم وزيغهم وضلالاتهم، وأنهم ليسوا من الصوفية المتقدمين، مما أدى إلى اتهامه بمعاداة أولياء الله، وليسوا من أولياء الله في شيء، وإنما أحوالهم أحوال شيطانية.

وفي هذا يقول الشاطبي ـ رحمه الله ـ:

«وتارة نسبتُ إلى معاداة أولياء الله، وسبب ذلك أني عاديت بعض الفقراء[١]. المبتدعين المخالفين للسنة المنتصبين بزعمهم

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في بيان سبب تسمية الصوفية بالفقراء: «لما كان جنس الزهد في الفقراء أغلب، صار الفقر في اصطلاح كثير من الناس عبارة عن طريق الزهد، وهو من جنس التصوف». وقال في موطن آخر: «كان للزهاد عدة أسماء: يسمون بالشام: الجوعية، ويسمون بالبصرة: الفقرية، والفكرية، ويسمون بخراسان: المغاربة، ويسمون أيضاً الصوفية والفقراء». وقال: «كان عبدالرحمن بن مهدي وغيره يسمونهم: =

لهداية الخلق، وتكلمت للجمهور على جملة من أحوال هؤلاء الذين نسبوا أنفسهم إلى الصوفية، ولم يتشبهوا بهم»[(١)].

موقفه ـ رحمه الله ـ من الصوفية المتقدمين الأوائل:

كان الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ كغيره من العلماء المنصفين العادلين في الصوفية الأوائل، وقوله السابق يدل على أنه يجعل الصوفية المتقدمين الأوائل الذين ما انحرفوا عن الشريعة، وإنما كان زهدهم عبارة عن ترك الانغماس في الملذات، والميل إلى التقشف والشدة في العيش بما يناسب أحوالهم وأذكارهم وأورادهم مما ورد به الأثر.

يقول الشاطبي ـ رحمه الله ـ في ذلك:

«وأما الكلام في دقائق التصوف فليس ببدعة بإطلاق، ولا هو مما صح بالدليل بإطلاق، بل الأمر ينقسم»[(٢)].

وقال في موطن آخر:

«وأما ما يرجع إلى العوارض الطارئة على السالكين إذا دخل عليهم نور التوحيد الوجداني، فيتكلم فيها بحسب الوقت والحال، وما يحتاج إليه في النازلة الخاصة رجوعاً إلى الشيخ المربي، وما بين له في تحقيق مناطها بفراسته الصادقة في السالك بحسبه،

= الفقرية». انظر: مجموع الفتاوى: ١١/٢١، ١٠/ ٣٦٨، ٣٥٩.

(١) الاعتصام للشاطبي: ١/٢٨.

(٢) المصدر السابق: ١/٢٠٧.

وبحسب العارض، فيداويه بما يليق به من الوظائف الشرعية والأذكار الشرعية، أو بإصلاح مقصده إن عرض فيه العارض، فمثل هذا لا بدعة فيه لرجوعه إلى أصل شرعي»(١).

وقال أيضاً:

«ما يرجع إلى النظر في مدركات النفوس من العالم الغائب، وأحكام التجريد النفسي، والعلوم المتعلقة بعالم الأوراح، وذوات الملائكة والشياطين والنفوس الإنسانية والحيوانية، وما أشبه ذلك، وهو بلا شك بدعة مذمومة، إن وقع النظر فيه؛ فإنه لم يعهد مثله في السلف الصالح، وهو في الحقيقة نظر فلسفي، إنما يشتغل باستجلابه والرياضة لاستفادته أهل الفلسفة الخارجون عن السنة المعدودون في الفرقة الضالة، فلا يكون الكلام فيه مباحاً، فضلاً عن أن يكون مندوباً إليه»(٢).

ويذكر في موطن آخر أن عمل المتصوفة الأوائل لا ينبغي أن يعتبر به إلا إذا وافق أصل الشرع، وما لم يوافق ترك.

وهذا نص قوله: «كل ما عمل به المتصوفة المعتبرون في هذا الشأن لا يخلو: إما أن يكون مما ثبت له أصل في الشريعة أم لا.

فإن كان له أصل، فهم خلقاء به، كما أن السلف من

---

(١) المصدر السابق: ١/٢٠٨.
(٢) المصدر السابق: ١/٢٠٩ ـ ٢١٠.

الصحابة والتابعين خلفاء بذلك. وإن لم يكن له أصل في الشريعة فلا عمل عليه؛ لأن السنة حجة على جميع الأمة وليس عمل أحد من الأمة حجة على السنة»[(١)].

وبين ـ رحمه الله ـ أيضاً أن الصوفية ليسوا بمعصومين، وإنما يجوز عليهم من النسيان والخطأ والعصية كبيرة كانت أو صغيرة كسائر الناس، فلا ينبغي قبول كل ما صدر منهم من الأعمال والأقوال إلا بعد عرضها على الكتاب والسنة.

قال ـ رحمه الله ـ: «فالصوفية كغيرهم ممن لم يثبت له العصمة، فيجوز عليهم الخطأ والنسيان والمعصية كبيرتها وصغيرتها، فأعمالهم لا تعدو الأمرين.

فالواجب علينا أن نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه الخطأ، ونقف في الاقتداء بمن لا يمتنع عليه الخطأ إذا ظهر في الاقتداء به إشكال، بل نعرض ما جاء عن الأئمة على الكتاب والسنة، فما قبلاه قبلناه، وما لم يقبلاه تركناه»[(٢)].

وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، ونبه عليه، فقال ـ رحمه الله ـ: «ولأجل ما وقع في كثير منهم من الاجتهاد والتنازع فيه، تنازع الناس في طريقهم، فطائفة ذمت الصوفية والتصوف، وقالوا: إنهم مبتدعون، خارجون عن السنة، وطائفة

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٢١٧.
(٢) المصدر السابق: ١/ ٢١٧.

غلت فيهم، وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء، وكلا طرفي هذه الأمور ذميم.

والصواب: أنهم مجتهدون في طاعة الله، كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطىء، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب.

ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه، عاص لربه، وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة، ولكن عند المحققين من أهل التصوف ليسوا منهم كالحلاج[1] مثلاً، فإن أكثر مشايخ الطريق أنكروه وأخرجوه عن الطريق»[2].

يتبين لنا مما سبق موافقه كلام الشاطبي ـ رحمه الله ـ في الصوفية لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ.

وسأذكر هنا ما صدر عن الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ من الفتوى في هذه الطائفة المبتدعة في الأندلس، ثم أعقب ذلك

---

(١) الحسين بن منصور بن محجي الحلاج الفارسي البيضاوي، صوفي ضال مضل، متكلم، قتل ببغداد سنة: ٣٥٩. انظر: الفهرست لابن النديم، ص: ٢٤١، شذرات الذهب: ٢/٢٥٣، قال الإمام الذهبي عنه في كتابه: العبر: ١/٤٤٠، ما نصه: «ظهر أنه ادعى الإلهية، وصرح بحلول اللاهوت في الناسوت، نودي عليه في بغداد: هذا أحد دعاة القرامطة فاعرفوه، وعلق مصلوباً».

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١١/١٧ ـ ١٨.

بفتوى بعض شيوخ الشاطبي فيهم ليتبين أن الشاطبي ليس منفرداً بذلك الحكم عليهم، إنما سبقه إليه بعض شيوخه والعلماء قبله.

سئل الشاطبي ـ رحمه الله ـ عن حكم ما تنتحله هذه الطائفة، فأجاب بما نصه:

«سألت ـ وفقني الله وإياك ـ عن قوم يتسمون بالفقراء يجتمعون في بعض الليالي ويأخذون في الذكر، ثم في الغناء والضرب بالأكف، والشطح إلى آخر الليل.

والجواب، والله الموفق للصواب:

إن اجتماعهم للذكر على صوت واحد إحدى البدع المحدثات التي لم تكن في زمن رسول الله ﷺ، ولا في زمن الصحابة، ولا من بعدهم، ولا عرف ذلك قط في شريعة محمد عليه الصلاة والسلام، بل هو من البدع التي سماها رسول الله ﷺ ضلالة وهي مردودة. ففي الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[(١)]، يعني فهو مردود وغير مقبول، فذلك الذكر يذكرونه غير مقبول. وفي رواية: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»[(٢)].

---

(١) الحديث متفق عليه: عن عائشة رضي الله عنها، صحيح البخاري مع الفتح: ١٥/٣٠١، صحيح مسلم بشرح النووي: جـ١٢/١٦.

(٢) صحيح البخاري مع الفتح: ٣١٦/١٣، صحيح مسلم بشرح النووي: ١٦/١٢.

وعن الحسن البصري أنه سئل عن هذا فنهى عن ذلك أشد النهي.

قال مالك بن أنس: فما لم يكن يومئذ ديناً لم يكن اليوم ديناً، وإنما يعبد الله بما شرع.

وقال ـ رحمه الله ـ:

«وأما الغناء والشطح فمذمومان على ألسنة السلف الصالح. فعن الضحاك ـ رحمه الله ـ: «الغناء مفسدة للقلب مسخطة للرب».

وقال المحاسبي: «الغناء حرام كالميتة».

وسئل مالك بن أنس عن الغناء الذي يفعل بالمدينة، فقال: إنما يفعله عندنا الفساق.

وهذا محمول على غناء النساء، وأما الرجال فغناؤهم مذموم أيضاً؛ بحيث إذا داوم أحد على فعله أو سماعه سقطت عدالته لما فيه من إسقاط المروءة ومخالفة السلف.

وعلى الجملة فواجب على كل من كان قادراً على تغيير المنكر الفاحش القيام بتغييره وإخماد نار الفتنة، فإن البدع في الدين هلاك، وهي في الدين أعظم من السم في الأبدان»[1].

وسئل الشيخ الحفار ـ شيخ الشاطبي ـ عن نفس السؤال السابق، فأجاب بما نصه:

«إن هذه الطائفة المنتمية للتصوف في هذا الزمان قد عظم

---

(١) فتاوى الإمام الشاطبي، ص: ١٩٣ ـ ١٩٦.

الشرر بهم في الدين، وفشت مفسدتهم في بلاد المسلمين، يظهرون ما انطوى عليه باطنهم من الضلال من تحليل ما حرم الله، والافتراء عليه، وعلى رسوله. وبالجملة فهم قوم استخلفهم الشيطان على حل عرى الإسلام وإبطاله، وهدم قواعده؛ فهم أعظم ضرراً على الإسلام من الكفار، بهيمة من البهائم في دينهم، ليس عندهم من الدين إلا الغناء والشطح، وأكل أموال الناس بالباطل، فسول لهم الشيطان، وزين لهم هذه الطريقة، التي هي لهو ولعب، ولبسوا فيها على الجهال بالذكر الذي يفتتحون به مجالسهم»[(١)].

أقوال بعض العلماء في المسألة:

١ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

سئل ـ رحمه الله ـ عن السماع الصوفي، فأجاب بما نصه:

«وأما السماع المحدث بسماع الكف والدف والقضب، فلم يكن الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر الأكابر من أئمة الدين يجعلون هذا طريقاً إلى الله تبارك وتعالى، ولا يعدونه من القرب والطاعات، بل يعدونه من البدع المذمومة»[(٢)].

٢ ـ الإمام ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ:

قال ـ رحمه الله ـ في تعداده لمكايد الشيطان على الإنسان:

«ومن كيده ما ألقاه إلى جهال المتصوفة من الشطح

---

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب: ١١/ ٤٢.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

والطامات، وأبرزه لهم في قالب الكشف من الخيالات، فأوقعهم في أنواع الأباطيل والترهات، وفتح لهم أبواب الدعاوى الهائلات، وأوحى إليهم أن وراء العلم طريقاً إن سلكوه أفضى بهم إلى كشف العيان وأغناهم عن التقيد بالسنة والقرآن»[١].

٣ ـ الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ـ رحمه الله ـ:

سئل ـ رحمه الله ـ عن السماع والرقص، فأجاب بما نصه:

«الرقص بدعة لا يتعاطاه إلا ناقص العقل، ولا يصلح إلا للنساء، وأما سماع الإنشاد المحرك للأحوال السنية بمايتعلق بالآخرة فلا بأس به، والسعادة كلها في اتباع الرسول ﷺ، واقتفاء أصحابه الذين شهد لهم بأنهم خير القرون.

وأما من يغلب عليه هوى محرم كهوى المرد، ومن لا يحل له من النساء، فهذا يهيجه السماع إلى السعي في الحرام، وما أدى إلى الحرام فهو حرام»[٢].

وسمع من بعض من ينتمي إلى الطريقة الفقرية شرح لبعض الآيات القرآنية بألفاظ كفرية صريحة، فسئل الشاطبي ـ رحمه الله ـ عن حكم القائل بذلك، فأفتى بقتله من غير استتابة. وهذا نص ما ورد:

---

(١) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن قيم الجوزية: ١١٩.

(٢) فتاوى الإمام العز بن عبدالسلام، ص:١٦٣، ١٦٥، نقله الونشريسي في المعيار المعرب: ١١/٢٩.

«شهد عليه أحدهم بأنه فسر قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَیُّ ٱلۡقَیُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، بأن الحي: حيا المرأة يعني فرج المرأة. وأن القيوم: ذكر الرجل ـ تعالى الله عن أقوال المفترين ـ.

فأجاب الشاطبي:

أن الشهود الثلاثة قد اتفقوا على معنى واحد يقتضي الحكم بقتله من غير استتابة، أما عدم استتابته فلاستتاره بتلك المقالات، وأما قتله فلأن شهادتهم اجتمعت على أنه كافر بشريعة محمد ﷺ.

فإن الحي القيوم في أسماء الله ثابت في الشريعة قرآنا وسنة على معناه المفهوم الخاص والعام. فتحريفه إلى ذلك المعنى الخسيس كفر يصحبه من الاستهزاء ما لا يخفي. وكل من كفر بشيء من الشريعة فهو كافر بجميعها حسبما هو منقول عن السلف الصالح. فالتفسير لهذين الاسمين العظيمين بما ذكر تكذيب من المفسر بما أتى فيهما في الشريعة»[1][2].

* * *

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب: ٢/٥١١ ـ ٥١٣، فتاوى الإمام الشاطبي، ص: ١٨٩ ـ ١٩٠، رقم الفتوى: ٤٦.

(٢) نقلاً عن: رسالة «الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها» للأستاذ عبدالرحمن آدم علي (١٤٥ ـ ١٥٤).

اتهام
الإمام الشاطبي بمخالفة السنَّة والجماعة

(رمي الإمام الشاطبي بأنه مخالف للسنة والجماعة، والسبب في رميه بذلك ـ مع براءته منه ـ أن أهل البدع والعوام ذهبوا إلى أن المراد بالفرقة الناجية الواردة في الحديث ما عليه عموم الناس، ورد عليهم الشاطبي بأن بين لهم بأن المراد الصحيح بالجماعة التي أمرنا باتباعها، ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، وإن كانوا قلة من الناس.

عن هذا يحدثنا الشاطبي ـ رحمه الله ـ بقوله:

«وتارة نسبتُ إلى مخالفة السنة والجماعة، بناء منهم على أن الجماعة التي أمرنا باتباعها ـ وهي الناجية ـ ما عليه العموم، ولم يعلموا أن الجماعة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان»(١).

فبيّن ـ رحمه الله ـ غلط هذا القول بأنه وهم، وفهم الجهال لا أساس له.

فقال ـ رحمه الله ـ: «فانظر في حكايته تتبيّن غلط من ظنّ أن الجماعة هي جماعة الناس، وإن يكن فيهم عالم، وهو وهم العوام، لا فهم العلماء؛ فليثبت الموفق في هذه المزلة قدمه لئلا يضل عن سواء السبيل، ولا توفيق إلا بالله»(٢).

---

(١) الاعتصام: ١/ ٢٨.
(٢) المصدر السابق ١/ ٢٦٢.

وهذا آخر ما رمي به ـ رحمه الله ـ حسبما ورد ذلك منه، فقال ـ رحمه الله ـ بعدما انتهى من تعداد ما نسب إليه مع براءته من ذلك كله ما نصه:

«وكذبوا عليّ في جميع ذلك، أو وهموا، والحمد لله على كل حال»[1].

ولا ينبغي أن يفهم من عرض الشاطبي لتلك الاتهامات أنه كان يقصد منه التشكي ـ حاشاه من ذلك ـ، وإنما كان ـ رحمه الله ـ يحكي عن الواقع الذي كان يعيشه، وأن سنة الله جرت أن شأن أهل البدع دائماً الوقيعة في أهل السنة والجماعة تمويهاً على الجهال والعوام أنهم على الحق، وأن كل من يخالفهم على الباطل.

وهذا من الشاطبي ـ رحمه الله ـ صريح في أنه قصد من ورائه إبداء النصح لكل متمسك بالسنة بأن يستمر على ما هو عليه والصبر عليه، فلا يلتفت إلى صيحات أهل البدع، مع معالجته ذلك كله بالحكمة والموعظة الحسنة قدر الاستطاعة، وليعلم أن العاقبة للمتقين.

ثم بين ـ رحمه الله ـ ما عليه أصحاب البدع من تنازع وشقاق، فقال:

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢٨.

«فكل فرقة تنازع صاحبتها في فرقة النجاة، ألا ترى أن المبتدع آخذ أبداً في تحسين حالته شرعاً، وتقبيح حالة غيره»[١].

ثم بين ـ رحمه الله ـ أيضاً أن الانتماء إلى فرقة النجاة لا ينال بمجرد ادعاء باطل زائف، وإنما يتحقق ذلك بالاقتداء بالنبي ﷺ وبالصحابة رضوان الله عليهم.

قال: «وحاصل الأمر أن أصحابه ﷺ كانوا مقتدين به مهتدين بهديه، وإنما خلقه ﷺ القرآن، فقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، فالقرآن، إنما هو المتبوع على الحقيقة، وجاءت السنة مبينة له، فالمتبع للسنة متبع للقرآن، والصحابة كانوا أولى الناس بذلك، فكل من اقتدى بهم فهو من الفرقة الناجية الداخلة للمحبة بفضل الله»[٢])[٣].

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٢٥٣.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٢٥٢.

(٣) نقلاً عن رسالة «الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها» للأستاذ عبدالرحمن آدم علي (١٥٥ ـ ١٥٧) بتصرف يسير.



اتهام
أبي العتاهية بالزندقة



أبو العتاهية شاعر الزهد، الذي قال عنه الذهبي: «رأسُ الشعراء، الأديب الصالح الأوحد»[١].

وهو الذي لا يخلو كتاب أو ديوان يُذَكِّر بالموت وبالآخرة إلا وقد نقل من أشعاره الجميلة الشيء الكثير.

هذا الشاعر الزاهد اتُهم بتهمةٍ عجيبةٍ لا يكاد يصدقها من قرأ أشعاره أو عرف سيرته؛ لأنها تهمة مناقضة كلياً لما سار عليه وردده في شعره المتداول بين الناس.

هذه التهمة هي: أنه كان زنديقاً!! مما يترتب عليه أنه كاذبٌ في ادعائه الزهد!

ثم اختلف الطاعنون عند محاولتهم (المستميتة) لالصاق هذه التهمة بشاعر الزهد:

فبعضهم ادعى أنه كان زنديقاً لأنه لا يذكر في أشعاره البعث والآخرة وإنما يذكر الموت فقط.

وبعضهم ادعى أنه كان زنديقاً؛ لأنه آمن بمذهب المجوس الثنوية!!

وبعضهم ادعى ذلك؛ لأنه ـ فيما يُقال ـ سمَّى إحدى ابنتيه «لله» والأخرى «بالله»!

وإليك شيئاً من هذه الأقول ثم الإجابة عنها:

قال ابن قتيبة في «الشعر والشعراء» حاكياً مزاعم الطاعنين

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/١٩٥).

في أبي العتاهية: «وكان يُرمى بالزندقة. وحدثني شيخ من قدماء الكُتَّاب أنه كان له ابنتان يقال لإحداهما لله وللأخرى بالله. قال: ورأيته يستعظم ذلك»(١)

وقال أبو الفرج الأصفهاني: «وكان قوم من أهل عصره ينسبونه إلى القول بمذهب الفلاسفة ممن لا يؤمن بالبعث، ويحتجون بأن شعره إنما هو في ذكر الموت والفناء، دون ذكر النشور والمعاد»(٢).

وذكر أن أبا العتاهية «قال: قرأتُ البارحة (عم يتسآءلون) ثم قلتُ قصيدةً أحسن منها»(٣)!!

وأنه قال في محبوبته(٤):

كـأن عتـابـة مـن حسنهـا
دميـةُ قَـس فتنـت قسهـا
يـا رب لـو أنسيتنيهـا بمـا
فـي جنـة الفـردوس لـم أنسهـا

وقال(٥):

إن المليـك رآكِ أحسـ
ـن خلقـه ورأى جمـالـك

(١) الشعر والشعراء (٣٠٩).
(٢) الأغاني (٤/٤) الدار التونسية.
(٣) الأغاني (٤/٣٦).
(٤) الأغاني (٤/٥٣).
(٥) الأغاني (٤/٥٤).

فحـــذا بقـــدرة نفســـه
حـــور الجنـــان علـــى مثـــالـــك

ونقل الأصفهاني عن بعضهم أنه قال:

«كان مذهب أبي العتاهية القولَ بالتوحيد وأن الله خلق جوهرين متضادين لا من شيء، ثم إنه بَنى العالمَ هذه البِنية منهما، وأن العالم حديثُ العين والصنعة لا محدث له إلا الله، وكان يزعم أن الله سيرد كل شيء إلى الجوهرين المتضادين قبل أن تفنى الأعيان جميعاً، وكان يذهب إلى أن المعارف واقعةٌ بقدر الفكر والاستدلال والبحث طباعاً، وكان يقول بالوعيد وبتحريم المكاسب، ويتشيَّع بمذهب الزيدية البَتَرية، لا يتنقَّص أحداً، ولا يرى مع ذلك الخروج على السلطان؛ وكان مُجبَراً»[١].

وقال ابن المعتز: «حدثني أبو رجاء البصري قال: حدثنا علي بن معمرالتميمي قال: حدثني شيخ من قدماء الكتَّاب قال: كنتُ آتي أبا العتاهية فأنسخ أشعاره في الزهد وغيره، وكان له بنتان إحداهما يقال لها «بالله» والأخرى «لله»»[٢].

وادعوا أنه قد قال[٣]:

إذا مـا استجـزت الشـك فـي بعـض مـا تـرى
فمـا لا تـراه الـدهـر أمضـى وأجـوز

---

(١) الأغاني (٤/ ٧ ـ ٨).

(٢) طبقات الشعراء (ص٢٢٨).

(٣) الشعر والشعراء (٢/ ٧٦٩).

وقال ابن المعتز فيه: «الذي يصح لي أنه كان ثنوياً»[١]!!

هذا ما قاله بعض الأقدمين عن أبي العتاهية فتجرؤا للطعن في عقيدته بسبب أخبار وأشعار لا تثبت ـ كما سيأتي ـ ثم بنوا على هذا كله أنه ـ رحمه الله ـ لم يكن صادقاً في زهده الذي اشتهر به. أو أنه تلقاه من مصادر أخرى غير الإسلام!

ثم جاء بعض المتأخرين ـ للأسف ـ فردد مثل هذه الاتهامات لأبي العتاهية، دون أدنى تمحيص في أشعار الرجل، وإنما تقليداً ومتابعةً منه للأقدمين مستأنساً في ذلك بأمثال تلكم الحكايات المفتعلة.

ومن هؤلاء الدكتور عبدالرحمن بدوي الذي عد أبا العتاهية من الشعراء الزنادقة[٢]

ومنهم: محمد جابر عبد العال الذي زعم أن أبا العتاهية في دعوته إلى الزهد واجتناب الفواحش متأثر بالمذاهب المسيحية[٣]!!

بل زاد بعضهم في التطرف فادعى أنه متأثرٌ بالبوذية[٤]!!

---

(١) طبقات الشعراء (٢٢٨). والثنوية هم من يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان (الملل والنحل للشهرستاني ٢/ ٧٢).

(٢) من تاريخ الإلحاد في الإسلام (ص٣٨).

(٣) حركات الشيعة المتطرفين (ص١٣٧) بواسطة: ظاهرة التشاؤم في الشعر العربي، للدكتور عفيف عبدالرحمن. (ص١٣٦ ـ ١٣٧).

(٤) المرجع السابق (ص١٣٧) نقلاً عن المستشرق جولدتسيهر.

ومنهم: الدكتور شوقي ضيف (الباحث المحقق!) الذي ادعى أن أبا العتاهية كان يتصل بالمانوية! وأن زهده لم يكن اسلامياً خالصاً[١].

ومنهم: محمد بديع شريف الذي زعم أن أبا العتاهية «جعل زهده سبيلاً إلى نشر الدعوة المانوية»[٢]!

ومنهم محمد الدش الذي ذهب إلى أنه خلط بين الإسلام والمانوية والمسيحية[٣]!

أما أنيس المقدسي فيرى أن حياة أبي العتاهية لم تكن مطابقة لشعره، وهو يحصر عناصر الشك في زهد أبي العتاهية في أسباب ثلاثة:

١ ـ سيرته الأولى الماجنة.

٢ ـ حرصه على المال.

٣ ـ تبرم الناس من الوعظ والإنذار[٤].

قلت: هذا بعض ما جاء في اتهام أبي العتاهية بتهمة الزندقة والكذب في ادعاء الزهد.

---

(١) الفن ومذاهبه في الشعر العربي (ص١٦٨).
(٢) الصراع بين العرب والموالي (ص١٢٨).
(٣) أبو العتاهية (ص١٥٤).
(٤) أمراء الشعر في العصر العباسي (ص١١٨ ـ ١٢٢).

وأقول جواباً عنها:

١ ـ أما قولهم بأنه ـ رحمه الله ـ لا يذكر البعث والآخرة في أشعاره، وإنما يذكر الموت فقط، فهذا من البهتان العظيم الذي يتبين كذبه عند أدنى نظرة في ديوانه الذي احتوى على أبيات ليست بالقليلة في ذكر البعث وأمور الآخرة كالجنة والنار.

وأول من افترى هذا البهتان على أبي العتاهية اثنان من حسّاده، وهما القاضي منصور بن عمار والمغني! إبراهيم بن المهدي فقد ذكر الأصفهاني «أن منصوراً هذا لما جلس يتحدث عن (البعوضة) وكيفية خلقها وعجائب الله فيها. قال أبو العتاهية: إنما سرق منصور هذا الكلام من رجل كوفي. فبلغ قوله منصوراً فقال: أبو العتاهية زنديق! أما ترونه لا يذكر في شعره الجنة ولا النار، وإنما يذكر الموت فقط؟»[1].

وإبراهيم بن المهدي المغني ـ أيضاً ـ اتهمه بالالحاد والزندقة، وأنه يذكر الموت دون البعث[2].

قلت: وعن منصور وإبراهيم شاعت هذه الفرية بين الناس الذين صدقوها لما رأوا من إكثار أبي العتاهية من ذكر الموت في أشعاره.

قال الدكتور يوسف خليف: «ومن هذين المعاصرَيْن له انتشرت هذه الاتهامات، فتلقفها بعض الرواة ومضوا يرددونها، لا

---

(١) الأغاني (٤/٣٦).

(٢) حياة الشعر في الكوفة(ص٥٦٨).

لشيء، إلا أنها تُلفت النظر بما فيها من غرابةٍ وشذوذ، وخروج عن المألوف، ومخالفةٍ لما اتفق الناس عليه»[١].

ومما يشهد ببطلان هذه التهمة أن ديوان أبي العتاهية مملؤ بذكر الجنة والنار والبعث، فكيف زاغت أبصار المفترين عن هذا كله!؟

فمن ذلك ـ مثلاً ـ قوله:

أمامك يا نومانُ دارُ سعادةٍ
يدوم البقا فيها ودارُ شقاء

خُلقت لإحدى الغايتين فلا تنمْ
وكن بين خوفٍ منهما ورجاءِ[٢]

وقوله:

ولست أدري إذا أتاني
رسول ربي بما أجيبُ

هل أنا عند الجواب مني
أخطئ في القول أم أصيبُ

أم أنا يوم الحساب ناجٍ
أم لي في ناره نصيبُ[٣]

---

(١) حياة الشعر في الكوفة (ص٥٦٨).

(٢) ديوانه (ص٢١) ط دار الكتاب العربي، قدم له وشرحه: مجيد طراد.
وهذه الطبعة ـ للأسف ـ قد اعتمدت على طبعة النصراني لويس شيخو، الذي كان يحذف كل بيت أو قصيدة يرد فيها ذكر النبي محمد ﷺ!! انظر للمزيد: مقدمة الدكتور شكري فيصل للديوان.

(٣) ديوانه (ص٤٤).

وقوله:

وسقامٌ ثم موتٌ نازل ... ثم قبرٌ ونزول وجَلَب
وحساب وكتابٌ حافظ ... وموازين ونارٌ تلتهب
وصراطٌ من يقع عن حده ... فإلى خزي طويل ونَصَبْ[(١)]

وقوله:

بأية حجة أحتج يوم الـ ... ـحساب، إذا دُعيت إلى الحساب
هما أمران يوضح عنهما لي ... كتاب، حين أنظر في كتابي
فإما أن أخلد في نعيمٍ؛ ... وإما أن أخلد في عذابي[(٢)]

وقوله:

لعمرك ما عينٌ من الموت في عمىً ... وما عقلُ ذي عقلٍ من البعث في ريب[(٣)]

---

(١) ديوانه (ص٤٨).
(٢) ديوانه (ص٥٢).
(٣) ديوانه (ص٥٧).

وقوله:

فخفِ الله واترك الزهو واذكرْ
موقف الخاطئ في يوم الحساب[(١)]

وقوله:

عجبتُ للنار نام هاربها
وجنة الخلد نام راغبها
عجبتُ للجنة التي شوّق الله
إليها إذ نام طالبها[(٢)]

وقوله:

وخفِ القيامة ما استطعت فإنما
يومُ القيامة يوم كشف المخبآت[(٣)]

وقوله:

ولله عين أيقنت أن جنةً
وناراً يقينٌ صادقٌ ثم نامتِ[(٤)]

وقوله:

وللدين ديانٌ غداً يوم فصله
تُدان نفوس الناس فيه بما دانت[(٥)]

---

(١) ديوانه (ص٥٨).
(٢) ديوانه (ص٦٣).
(٣) ديوانه (ص٧٣).
(٤) ديوانه (ص٧٩).
(٥) ديوانه (ص٨٣).

وانظر أيضاً: ص٩٣، ١١١، ١٢٦، ١٢٩، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٤، ١٧١، ٢١٦، ٢٢١، ٢٣١، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٨٣، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٤٤، ٣٦٧، ٣٨٧، ٣٨٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٣٧.

ومما يدعو للأسف ـ بعد هذا ـ أن نجد المؤلفين المسلمين يطعون في شاعر الزهد، بينما نجد أن أكثر المدافعين عنه هم المستشرقون[1] حيث فند هذا القول ـ وهو أن أبا العتاهية لا يذكر البعث في أشعاره ـ كلٌ من (بروكلمان) و(نكلسون)[2].

٢ ـ وأما ادعاؤهم بأنه مانوي مجوسي! فهم لم يقيموا على هذا بينة، وهذا شعره أمامنا لا نجد فيه أي ذكرٍ لهذه النحلة أو دعوةٍ إليها[3]، ومن كان يؤمن بالمانوية ـ كما يزعمون ـ كيف يخلي ديوانه الذي يحوي الآف الأبيات من بيت واحد يُصرح فيه أو يُلمح بما يعتقده!؟

أليس مما يثير العجب ـ بعد هذا ـ ما يقوله أحدهم[4] من أن

---

(١) ومن باب العدل تبين لي أن مؤلفينا ينقلون عن غيرهم من الأقدمين دون نقد أو تمحيص للحكايات والأخبار التي هي ليست كتاباً أو سنة، بينما المستشرقون ينقدون ما يقع في أيديهم من روايات ولا يجعلون عقولهم تابعة لأحد. فأقوال المستشرقين مما يستأنس به في مجال الأدب ـ كما في قضيتنا هذه ـ أما ما يكون له علاقة بالإسلام ونبيه ﷺ ففرَّ منهم فرارك من الأسد!

(٢) انظر: «أبو العتاهية رائد الزهد في الشعر العربي» لأسامة عانوتي (ص٥٩).

(٣) وقد قرأت ديوانه كله وتفحصته ولم أجد ما يشهد لهذه الدعوى الكاذبة.

(٤) محمد بديع شريف في «الصراع بين العرب والموالي ـ ص١٢٨».

أبا العتاهية جعل زهده سبيلاً إلى نشر الدعوة المانوية!!

أما ما زعمه بعضهم من عثوره على ما يشهد لهذا من ديوان أبي العتاهية، وهو قوله في أرجوزته:

لكـــل انســـان طبيعتـــان
خيـــرٌ وشـــرٌ وهمـــا ضـــدان[1]

فهو مما يثير الضحك!

فأبو العتاهية في وادٍ وهذا المتحذلق في وادٍ آخر.

أبو العتاهية لم يأت هجراً من القول ببيته هذا، وإنما هو يتحدث عن الواقع والحقيقة وما يشهد له القرآن، وهو أن لكل إنسان طبيعتين تتقلب نفسه بينهما، فإن ألزمها طريق الخير أصبحت نفسه خيِّرة مطمئنة، وإن تنكب بها إلى طريق الغواية والهوى أصبحت شريرة آمرة بالسوء.

قال تعالى مبيناً هذا: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾[2] وقال: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾﴾[3].

فمن الخطل ـ بعد هذا ـ قول أحدهم بأنه ـ أي أبا العتاهية ـ «في زهده كان يتصل بالمانوية كما يشهد بذلك معاصروه، وكما

---

(١) «أبو العتاهية...» لعانوتي (ص٦٠).

(٢) سورة النازعات، الآيات: ٣٧ ـ ٤١.

(٣) سورة الشمس، الآيتان: ٧، ٨.

تشهد أشعاره»[١]! فأيُ أشعارٍ هذه؟ إن هي إلا بيت واحد أسئ فهمه.

٣ ـ أما ادعاؤهم أنه قد زعم أنه قال شعراً أحسن من سورة عم! فهذا من أعظم الافتراء عليه ـ رحمه الله ـ من خصومه، لا سيما ومفتري هذا الكذب هو عدوه القاص (منصور بن عمار)[٢]

ويكفي في الرد على هذا ما عُرف من شدة الخليفة العباسي المهدي ومن بعده في قتل الزنادقة ومبالغتهم في ذلك إلى أن يأخذوا بالظنة، كقتل المهدي لمحمد ابن وزيره أبي عبيدالله، إذ أمره أن يقرأ فاستعجم عليه القرآن. وقتله هو أو الرشيد صالح بن عبد القدوس مع ما روي من توبته، فإن أبا العتاهية ما كان لينطق بمثل هذه الكلمة في هذا العهد مهما كانت طويته.

ورحم الله الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي قال بعد أن ذكر هذه الخرافة: «ما أظن هذا يصح عنه، فإن ثبت حُمل على أنه كان قبل أن يتوب»[٣].

٤ ـ أما ادعاؤهم بأنه سمى إحدى ابنتيه (لله) والأخرى (بالله) فهذا أيضاً من كذبهم، لأن هذه الرواية التي نقلها ابن قتيبة منقطعة؛ لأن حاكيها عن أبي العتاهية مجهول قد قالوا بأنه «شيخ من قدماء

(١) شعر الزهد في القرنين الثاني والثالث الهجري، للدكتور! علي نجيب عطوي (ص٥٦).
(٢) الأغاني (٤/ ٣٦).
(٣) لسان الميزان (١/ ٤٢٨).

الكتَّاب»! وهذا لا يكفي لاتهام المسلم.

ثم لو قيل بأن أبا العتاهية قد سمى إحدى ابنتيه (لله) والأخرى (بالله) فهو أمر قد يوجد له محمل حسن، لأن معنى (لله) أي أن هذه البنت عطية من الله تعالى، وهو سبحانه أمر المسلمين بأن يقولوا ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦ ﴾[1].

وأما (بالله) فمعناه أنها مستعينة بالله، فليس في الاسمين ما يدعو إلى الصاق تهمة (الزندقة) بأبي العتاهية.

نعم: الأولى تجنب الأسماء الموهمة المُشْكلة لكي لا يكون المسلم عُرضةً للإتهامات.

٥ ـ أما ادعاؤهم بأنه قال:

إذا ما استجزت الشك في بعض ما ترى
فما لا تراه الدهرَ أمضى وأجوزُ

فهو مما قد تُقوِّل عليه، إذا لا يوجد هذا البيت في ديوانه، بل فيه ما يناقضه، وهو قوله محذراً من المتشككين:

مؤاخاة الفتى البَطِر البطين
تُهَيج قَرْحة الداء الدفين
وتُدخل في اليقين عليك شكاً
ولا شيءٌ أعز من اليقين

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٦.

فـــدعـــه واستجـــر بـــالله منـــه
فجـــارُ الله فـــي حصـــن حصيـــن[١]

وقوله في أبياته الشهيرة:

فيـــاعجبـــاً كيـــف يُعصـــى الإلـــه
أم كيـــف يجحـــده جـــاحـــد
وفـــي كـــل شـــيء لـــه آيـــة
تـــدل علـــى أنـــه واحـــد[٢]

وقوله:

واليقيـــنُ الشفـــاءُ مـــن كـــل هـــمٍ
مـــا يثيـــر الهمـــوم إلا الظنـــون[٣]

وقوله:

ولعمـــري إن الطـــريـــق إلـــى الحـ
ـــق مبيـــنٌ لنـــاظـــر المستبيـــن[٤]

وقوله:

خـذ مـن يقينـك مـا تجلـو الظنـون بـه
وإن بـــدا لـــك أمـــرٌ مشكـــل فـــدع[٥]

---

(١) ديوانه (ص٣٨١).
(٢) ديوانه (ص١١٢).
(٣) ديوانه (ص٣٧٧).
(٤) ديوانه (ص٣٧٧).
(٥) ديوانه (ص١٤٥).

وقوله:

وإذا امـرؤٌ لبـس الشكـوك بعـزمـه
سلك الطـريـق علـى عقـود ضـلال[(١)]

وقوله:

ألا إن اليقيـن عليـه نـورٌ
وإن الشـك ليـس عليـه نـور[(٢)]

ومما يشهد لهذا أن أبا العتاهية لو كان ممن يشك ـ كأبي العلاء المعري مثلاً ـ لأكثر في ديوانه من ذكر هذا الشك الذي سيؤرقه حتماً، ولو مرةً بعد مرة، شأنه في ذلك شأن الشاكين المشككين، من أمثال المعري والحريري وغيرهم، أما أن يُتعلق ـ في سبيل الطعن في عقيدته ـ ببيتٍ يتيمٍ متقوَّلٍ عليه، ثم تُترك مئات الأبيات التي تدل على يقينه وإيمانه بالموت وما بعده، بل وامتلاكها لبّه وتفكيره، فهذا من الظلم العظيم.

٦ ـ وأما ادعاؤهم زندقته لقوله في محبوبته (عتابة):

كـأن عتـابـة مـن حسنهـا
دميـةُ قَـس فتنـت قسهـا
يـا رب لـو أنسيتنيهـا بمـا
فـي جنـة الفـردوس لـم أنسهـا

---

(١) ديوانه (ص١٩٧).
(٢) ديوانه (ص١٠٧).

وقوله فيها:

إن المليـــــــك رآكِ أحسـ
ن خلقـــه ورأى جمـــالـــك
فحـــــذا بقـــــدرة نفســـه
حـــور الجنـــان علـــى مثـــالـــك

فهذه الأبيات لا توجد في ديوانه.

ثم لو قُدِّر بأنه قالها في محبوبته فهي من زلاته وأخطائه التي ارتكبها قبل توبته ـ كما هو معلوم ـ

وقد قال تعالى فيمن اقتحم باب الشرك، وهو أعظم الأبواب ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾﴾[١].

فكيف بمن ارتكب ما دونه من الآثام، ثم أقلع وندم وتأوَّه من ذنوبه كحال أبي العتاهية.

وقد قال ﷺ: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»[٢].

---

(١) سورة الفرقان، الآيات: ٦٨ ـ ٧١.

(٢) رواه ابن ماجة، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجة (٣٤٢٧).

فلا يجوز بعد هذا أن يُلام أبو العتاهية على ذنبٍ ارتكبه قبل توبته، وإلا للمنا صلحاء الناس من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بذنوب مضت لهم قبل التوبة والإسلام.

ومما يشهد لهذا أن أول من عيَّره بهذه الأبيات وذكَّر الناس بما فيها، هو حاسده (منصور بن عمار)[1] فلا عبرة بقوله.

قلت: ومما ينفي هذه التهمة عن أبي العتاهية أن هذا الاتهام بالزندقة هو من الشائعات التي انتشرت في عصر أبي العتاهية، وقد رد هو عليها، وأبطلها، ولكنَّ الناس يطيرون بالريبة ويكتمون الصلاح والخير.

فقد قال الأصفهاني:

«أخبرني محمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن موسى قال أخبرني النَّسائي عن محمد بن أبي العتاهية قال:

كانت لأبي العتاهية جارةٌ تُشرف عليه، فرأته ليلة يقنت، فروت عنه أنه يُكلم القمر، واتصل الخبر بحمدويه صاحب الزنادقة، فصار إلى منزلها وبات وأشرف على أبي العتاهية ورآه يصلي، ولم يزل يرقبه حتى قنت وانصرف إلى مضجعه، وانصرف حمدويه خاسئاً.

وحدثنا محمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن الرياشي قال حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني قال:

---

(١) كما في «الأغاني» (٤/ ٥٣ ـ ٥٤).

جاءنا أبو العتاهية إلى منزلنا فقال: زعم الناس أني زنديق، والله ما ديني إلا التَّوحيد! فقلنا له: فقل شيئاً نتحدث به عنك؛ فقال:

ألا إننـــا كلنـــا بـــائـــد
وأي بنـــي آدم خـــالـــدُ
وبـــدؤهـــم كـــان مـــن ربهـــم
وكـــلٌ إلـــى ربـــه عـــائـــدُ
فيـــا عجبـــاً كيـــف يُعْصـــى الإلـــه
أم كيـــف يجحـــده الجـــاحـــدُ
وفـــي كـــل شـــيء لـــه آيـــةٌ
تـــدل علـــى أنـــه واحـــدُ»[1].

وقد ذكر الخطيب البغدادي أن منصور بن عمار صاحب هذه الشائعة قد أعلن توبته منها عندما علم أن أبا العتاهية يذكر البعث في أشعاره، قال: «جلس منصور بن عمار بعض مجالسه، فحمد الله وأثنى عليه وقال: إني أشهدكم أن أبا العتاهية زنديق! فبلغ ذلك أبا العتاهية فكتب إليه:

إن يـــوم الحســـاب يـــومٌ عسيـــر
ليـــس للظـــالميـــن فيـــه نصيـــرُ
فـــاتخـــذ عـــدةً لمُطَّلـــع القبـ
ـــروهـــول الصـــراط يـــا منصـــورُ

---

(١) الأغاني (٤/ ٣٧).

ووجه بها أبو العتاهية إلى منصور، فندم على قوله وحمد الله وأثنى عليه وقال: أُشهدكم أن أبا العتاهية قد اعترف بالموت والبعث، ومن اعترف بذلك فقد برىء مما قُذف به»[١].

قال الأستاذ محمد برانق: «وخلاصة القول في أبي العتاهية أنه ما كان زنديقاً، وما أظهر الزندقة»[٢].

وقال الأستاذ أسامة عانوتي: «إن تهمة الزندقة هذه لم تثبت»[٣].

وقال الدكتور علي عطوي:

«وأما القول بأن أبا العتاهية زنديق رغم كثرة أشعاره في الزهد، وبأنه لا يؤمن بالقرآن، وبأنه كان يستهزئ به، وأنه قال بأنه يستطيع أن ينظم شعراً أحسن من الآيات القرآنية، فإن الرد على هذا كله هو أشعار أبي العتاهية الكثيرة، التي استقى معناها من القرآن الكريم، وظهر فيها شدة تأثره بالمعنى القرآني، وأحاديث الرسول»[٤] ﷺ!

وقال الدكتور محمد بن علي الهرفي:

«إن إيمان أبي العتاهية، وتوحيده الخالص، يتضح من خلال

---

(١) تاريخ بغداد (٦/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).
(٢) أبو العتاهية (ص٣١).
(٣) أبو العتاهية (ص١٥٧).
(٤) شعر الزهد في القرنين الثاني والثالث للهجرة (ص٢٠٣).

شعره، ولا يمكن أن يرقى الشك إلى هذا الإيمان بمجرد أقوال ذكرها حساده ومبغضوه»[١].

قال: «إن حصة إيمان أبي العتاهية لا يمكن أن يرقى إليها الشك، ونحن نرى بوضوح ومن خلال دراستنا لديوانه أن أكثر هذا الديوان مأخوذ من روح الإسلام، ومن القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة»[٢].

ثم ذكر كثيراً منها في بحثه.

وقد برأ أحمد أمين ـ أيضاً ـ أبا العتاهية من هذه التهمة الظالمة[٣].

وكذلك برأ أبا العتاهية من هذه التهمة الدكتور محمد عبدالعزيز الكفراوي في كتابه «أسطورة الزهد عند أبي العتاهية» (ص١١٣ ـ ١١٦).

٧ ـ أما ما افتراه عليه خصومه من أنه لم يكن صادق الزهد وإنما كان مرائياً أو منافقاً! أو متأثراً في زهده بغير المسلمين، مستشهدين على هذا بما اشتهر عنه أنه كان بخيلاً[٤].

---

(١) أثر القرآن الكريم والحديث في شعر أبي العتاهية (ص٣٦).
(٢) المرجع السابق (ص٤٠).
(٣) ضحى الإسلام (١/١٥٦).
(٤) انظر هذا الافتراء والتضخيم في: «حركات الشيعة المتطرفين» لمحمد جابر عبدالعال (ص١٤٨) و«الفن ومذاهبه في الشعر العربي» لشوقي ضيف (ص١٦٨) و«الصراع بين العرب والموالي» لمحمد بديع شريف (ص١٢٨)، =

فهذا ـ أيضاً ـ من البهتان، لأن من تأمل ديوان الرجل انطبعت في ذهنه صورة شاعر زاهد لاهمَّ له إلا الاستعداد للموت وشغل الفكر بالآخرة، وتزهيد الناس الغافلين بما ينتظرهم من مصير، وإلحاحه على هذا الأمر في معظم شعره، فكيف يُقال بعد هذا بأنه لم يكن زاهداً!؟

هل من العدل والانصاف أن ندع شعر الرجل الذي هو بين أيدينا مملوء بالتزهيد من الدنيا، والدعوة إلى التقلل من مغرياتها، والتحذير منها، بقولٍ صريح لا يحتمل التأويل، ثم نُكذب هذا كله ولا نصدقه، ونلتفت إلى أقوال خصومه وحساده، ممن أبغضوه لأنه اعتزل الدنيا ومغرياتها ولم يعتزلوها.

ومما يشهد لهذا أن أول من ادعى أن أبا العتاهية كاذب في زهده، وأنه حريص على الدنيا وجمعها، وفعله لا يصدق قوله، هو أحد الشعراء المُجَّان ممن عاصروا أبا العتاهية، وهو سَلْم الخاسر[1]، فقد قال الأصفهاني:

«حدثني الحسن بن علي قال حدثنا ابن مهرويه قال حدثني أحمد بن خلاد عن أبيه عن عبد الله بن الحسن قال:

= و«أبو العتاهية» لمحمد الدش (ص١٥٤)، و«ظاهرة التشاؤم في الشعر العربي» للدكتور عفيف عبدالرحمن (ص١٤٣)، و«أبو العتاهية» لمحمد برانق (ص٢٦).

(١) سمي خاسراً لأنه باع مصحفه واشترى بدله ديوان شعر!! فسماه الناس (الخاسر).

أُنشد المأمون بيت أبي العتاهية يخاطب سلماً الخاسر:

تعالى الله يا سلم بن عمرو
أذلَّ الحرص أعناق الرجال

فقال المأمون: إن الحرص لمفسد للدين والمروءة، والله ما عرفت من رجل قط حرصاً ولا شرهاً فرأيت فيه مصطنعاً. فبلغ ذلك سلماً فقال: ويلي على المخنث الجرار الزنديق! جمع الأموال وكنزها وعبأ البدور في بيته، ثم تزهد مراءاة ونفاقاً فأخذ يهتف بي إذا تصديت للطلب.

أخبرني أحمد بن العباس العسكريّ المؤدب ومحمد بن عِمران الصَّيرفي قالا حدثنا الحسن بن عليل العنزي قال حدثني محمد بن أحمد بن سليمان العتكي قال حدثني العباس بن عبيد الله بن سنان بن عبد الملك بن مسمع قال:

كنا عند قثم بن جعفر بن سليمان وعنده أبو العتاهية يُنشد في الزهد، فقال قُثَم: يا عباس، اطلب الساعة الجماز حيث كان، ولك عندي سبق؛ فطلبته فوجدته عند ركن دار جعفر بن سليمان، فقلت: أجب الأمير؛ فقام معي حتى أتى قثم، فجلس في ناحية مجلسه، وأبو العتاهية يُنشده؛ فأنشأ الجمَّاز يقول:

ما أقبح التزهيد من واعظ
يُزهد الناس ولا يزهد
لو كان في تزهيده صادقاً
أضحى وأمسى بيته المسجد

يخــــاف أن تنفــــد أرزاقُــــه
والــــرزق عنــــد الله لا ينفــــد
والــرزق مقســوم علــى مــن تــرى
ينــــالـــه الأبيــض والأســـود

قال: فالتفت أبو العتاهية إليه فقال: من هذا؟ قالوا: هذا الجمَّاز وهو ابن أخت سَلم الخاسر اقتص لخاله منك؛ فأقبل عليه وقال: يابن أخي، إني لم أذهب حيث ظننت ولا ظن خالك، ولا أردت أن أهتف به؛ وإنما خاطبته كما يخاطب الرجل صديقه، فالله يغفر لكما، ثم قام»[1].

قلت: فتأمل ـ رعاك الله ـ هذه الحكاية التي تبين افتراء هذين الماجنين على أبي العتاهية، حيث غضبوا منه لأنه لامهم على الحرص على الدنيا، ثم اتهموه ـ بهتاناً ـ بأنه هو الآخر حريص عليها. فما كان منه إلا أن دعا الله أن يغفر لهما خطيئتهما عليه. فشتان ما بينهما!

ثم لو قيل بأن أبا العتاهية ـ رحمه الله ـ كان بخيلاً، حريصاً على المال[2]، فكان ماذا؟ فالله قد قال في كتابه مخاطباً عباده

---

(١) الأغاني (٥/ ٧٧ ـ ٧٨).

(٢) كما يزعم الدكتور عز الدين اسماعيل في كتابه «في الشعر العباسي» (ص٣٠١ ـ ٣٠٦).

﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾﴾[1] وقال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَاتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَاطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ﴾[2] وأخبر ـ سبحانه ـ بأن بني آدم قد جُبلوا على البخل ـ إلا من وفقه الله فانتصر على نفسه ـ قال سبحانه ـ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ قَتُورًا ﴿١٠٠﴾﴾[3] فمن يبرئ نفسه بعد هذا؟

ثم إن أبا العتاهية قد اعترف بهذا في شعره ولم يُخْفه عن الناس، وهذا دليل تواضعه وعدم تكبره وتفاخره بنفسه وبزهده، وإنما هو يريد أن يقول للناس بأنني مثلكم ـ وإن ادعيت الزهد ـ حريص على الدنيا وعلى جمع حطامها، إلا أن يتداركني الله برحمته، ويخلصني من نفسي الأمارة، فهو من باب الإقرار بالضعف البشري وازدراء النفس وكسْر شموخها وأنفتها، كما كان يفعل الصالحون الذين لا يزكون أنفسهم، وإنما يعترفون بتقصيرهم لعل الله يغفر لهم. فهو القائل:

أستغفر الله من ذنبي ومن شرفي
إني وإن كنتُ مستوراً لخطاءُ[4]

---

(١) سورة الفجر، الآية: ٢٠.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤.
(٣) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.
(٤) ديوان (ص١٩).

وقال معترفاً بحرصه على الدنيا:

تـزاهـدتُ فـي الـدنيـا وإنـي لـراغـب
أرى رغبتـي ممـزوجـة بـزهـادتـي[١]

وقال:

يا نفسُ! مالي لا أنفك من طَمَع
طرفي إليه سريعٌ طامحٌ سامي
يـا نفـسُ! كـونـي عـن الـدنيـا مبعَّـدَةً
وخلفيهـا فـإن الخيـر قـدامـي
يا نفسُ! ما الذخر إلا ما انتفعت به
بالقبر يوم يكون الدفن إكرامي[٢]

وقال:

ويـح نفسـي إنـي أرانـي بـدنيـا
ي ضنينـاً ولا أضـن بـدينـي[٣]

وقال:

أجـن بـزهـرة الـدنيـا جنـونـاً
وأفنـي العمـر فيهـا بـالتمنـي
وبيـن يـديَّ محتبـس طـويـل
كـأنـي قـد دعيـت لـه كـأنـي

(١) ديوانه (ص٨٥).
(٢) ديوانه (ص٣٤٦).
(٣) ديوانه (ص٣٧٧).

ولــو أنــي صــدقــت الــزهــد فيهــا
قلبــت لأهلهــا ظهــر المِجَــن[١]

ومما يشهد لهذا: كثرة أشعاره في مدح الصدقة، والانفاق على الناس، وأن يجاهد المرء نفسه في سبيل ذلك، ولو كان بخيلاً ـ كما يزعمون ـ لغفل عن هذا ولم يتعرض له، لأنه مما يثير التساؤل والطعن فيه.

فمن ذلك قوله:

وإذا اتسعــت بــرزق ربــك فــاجلعــنْ
منــه الأجَــلَّ لأوجــه الصــدقــات[٢]

وقوله:

افــش معــروفــك فيهــا وأكثــر
ثــم لا تبــغ عليهــم ثــوابــا
واســأل الله إذا خفــت فقــراً
فهــو يعطيــك العطــايــا الــرغــابــا[٣]

وقوله:

خيــر سبيــل المــال تفــريقــه
فــي طــاعــة الله وتمــزيقــه[٤]

---

(١) ديوانه (ص٣٧٨).
(٢) ديوانه (ص٧٧).
(٣) ديوانه (ص٥٧).
(٤) ديوانه (ص٢٥٥).

قال الدكتور محمد مصطفى هدارة:

«إن كان أبو العتاهية في نظر الباحثين لم يصدق مع نفسه في زهده، فبماذا يفسرون صدقه مع الخلفاء، وخاصة حين يتخذ منهم موقفاً إيجابياً ويبصرهم ببؤس الرعية وهوان أمرها وكساد مالها وانحطاط قدرتها على الشراء كما في قصيدته:

من مبلغ عني الإمام نصائحاً متواليه
إني أرى الأسعار أسعار الرعية غاليه
وأرى المكاسب نزرة وأرى الضرورة فاشيه
وأرى هموم الدهر رائحة تمر وغاديه
وأرى المراضع فيه عن أولادها متجافيه
وأرى اليتامى والأرامل في البيوت الخاليه[1]

أليست هذه شجاعة أدبية عظيمة لا تصدر إلا عن زاهد واعظ حقيقي يعتمد على ناحية إيجابية في زهادته؟ ولعل مما

(١) ديوانه (ص٣٠٦).

يعزز ـ إلى حد ما ـ صدق زهادة أبي العتاهية أن ابنه محمداً قد حذا طريقة أبيه في القول في الزهد ـ كما يقول الخطيب البغدادي ـ فكان محمد بن أبي العتاهية ناسكاً زاهداً معروفاً في عصره، وهو الذي يقول:

قد أفلح الساكت الصموت
كلام واعي الكلام قوت
ما كل نطق له جواب
جواب ما يكره السكوت
يا عجبي لامرئ ظلوم
مستيقن أنه يموت[١]

ويروي له ابن المعتز أبياتاً أخرى في الزهد قائلاً عنه إنه: «كان صحيح الدين ورعاً وكان محمود السيرة حسن الصفة»[٢] ومما رواه له قوله:

أراعك شيب في السواد يلوح
يبث بأسباب البلى ويبوح
وما شبت إلا للخطوب ومرها
لعمرك تغدو مرة وتروح
تمر خطوب مفصحات بنطقها
فتزورُّ أحياناً وهن جنوح

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤ ـ ٣٥)، طبقات ابن المعتز (٣٦٥).
(٢) طبقات الشعراء (٣٦٥).

وكم جسد يهتز بالخفض ناعماً
سيصبح مفقوداً ويذهب روح
تغيرت عن عهد الشباب وطيبه
وكان وطيب العيش منه يفوح
إذا شئت فاستدع المشيب خضابه
فرأسك يبكي للبلى وينوح[(١)]

ولكن يبدو أن ابن أبي العتاهية لم يكن متفرغاً للشعر، إذ كان فقيهاً كما يخبرنا ابن المعتز؛ ولهذا لم يهتم الرواة بتسجيل شعره كله»[(٢)].

وقال الدكتور يوسف خليف بعد أن استعرض هذه التهمة: «أبو العتاهية زاهد مخلص لزهده، لا شك في ذلك عندنا»[(٣)] قال: «إن الزهد عند أبي العتاهية ـ كما هو عند زهاد المسلمين ـ صورة من مجاهدة النفس الأمارة بالسوء، ورفض لزخرف الدنيا وزينتها، وعزوف عن متعها وملذاتها، وحرص على العمل الصالح الذي ينتهي بصاحبه إلى السعادة في الآخرة»[(٤)].

وقال الدكتور محمد بن سعد بن حسين في كتابه «من شعراء

---

(١) صفة الصفوة (٢/ ١٣٥).
(٢) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، (ص٣٠٤ ـ ٣٠٥).
(٣) حياة الشعر في الكوفة (ص٥٦٩).
(٤) المرجع السابق (٥٦٩ ـ ٥٧٠).

الإسلام»[١]: «ولست أرتاح إلى كثير مما روي في سيرة أبي العتاهية وبخاصة تلك المبالغات في شحه وبخله، ومحاولة إكراه الرشيد له على قول الشعر بالضرب والسجن، إذ أن الرشيد أعقل من أن يصنع مثل هذا.

ومهما يكن من أمر فإن أبا العتاهية قد امتنع عن قول الغزل والهجاء من أيام الرشيد إلى أن توفاه الله في عهد المأمون سنه إحدى عشر ومائتين، رحمه الله.

وبعد؛ فإن أبا العتاهية شاعر الزهد والوعظ في الإسلام، ولم يكن تزهده في أيام الرشيد وما بعدها ببدع في حياته، فقصته مع فتيان الكوفة[٢] وما أنشدهم فيها من شعر تفيد بأن تلكم الروح كانت تصحبه من أول حياته، وأن ما أتاه من أفعال تناقض ذلك إنما كانت في حياته عرضاً، والله أعلم.

والروح الإسلامية الممزوجة بالتزهد والوعظ لا تفارق

---

(١) (ص٤٩).

(٢) هي ما ذكره صاحب الأغاني (٤/ ٤٩) من أن أبا العتاهية في شبابه مر على فتيان فراهنهم على أن يجيزوا قوله:

ساكني الأجداث أنتمْ

فلم يستطيعوا، فأكملها بقوله:

ساكني الأجداث أنتمْ ... مثلنا بالأمس كنتمْ

ليت شعري ما صنعتمْ ... أربحتم أم خسرتمْ

شاعرنا حتى في مدح الخلفاء. عقد الرشيد ولاية العهد لأولاده الثلاثة فقال أبو العتاهية في ذلك قصيدة منها:

وراعٍ يـراعـي الليـل فـي حفـظ أمـة
يـدافـع عنهـا الشـر غيـر رقـود
بـألـويـة جبـريـل يقـدم أهلهـا
ولايـات نصـر حـولهـا وبنـود
تجـافـا عـن الـدنيـا وأيقـن أنهـا
مفـارقـة ليسـت بـدار خلـود»

وقال الدكتور محمد بن علي الهرفي ـ حفظه الله ـ:

«ومما يدل على زهد أبي العتاهية أرجوزته الشهيرة التي ذكر صاحب الأغاني أنها تقع في أربعة آلاف بيت، وكلها حكم وأمثال، كقوله فيها:

حسبـك ممـا تبتغيـه القـوت
مـا أكثـر القـوت لمـن يمـوت
الفقـر فيمـا جـاوز الكفـافـا
مـن اتقـى الله رجـا وخـافـا
مـا تطلـع الشمـس ولا تغيـب
إلا لأمـر شـأنـه عجيـب
مـا زالـت الـدنيـا لنـا دار أذى
ممـزوجـة الصفـو بـألـوان القـذى

وتؤكد هذه الأرجوزة حقيقة زهد شاعرنا، وأنه زهد نابع من

القلب، وإلا فإن المتصنع لا يمكن أن يبدع كل هذا الإبداع، «وهذه الأرجوزة التي يقال: إن له فيها أربعة آلاف مثل، لا يمكن أن تصدر إلا عن رجل مشغول بالأخلاق، وابتداع الحكم والأمثال لا بد له من صفاء، والصفاء ليس من حظ النفوس المقتولة بالشواغل الدنيوية، فلا مفر من الاعتراف بأن أبا العتاهية استطاع أن يخلص من دنياه بعض الخلاص ليفرغ لنظم أشباه هذه الأمثال»[١].

ويؤكد الخطيب البغدادي أن شعر أبي العتاهية في الزهد فاق أشعار سابقيه، وأنه أجاد في هذا الفن إجادة كبيرة، يقول: «وكان يقول في الغزل والمديح ثم تنسك، وعدل عن ذلك إلى الشعر في الزهد، طريقة الوعظ، فأحسن القول فيه، وجود وأربى على كل من ذهب ذلك المذهب»[٢][٣].

وقال الدكتور الهرفي ـ أيضاً ـ: «إنه مما لاشك فيه أن أبا العتاهية كان لديه الاستعداد الفطري للزهد، وأن هداية الله له، وتوفيقه، كانت أكبر من كل تلك المؤثرات التي تبدو لدارس حياته من أول وهلة. ولا يعني هذا أننا نستبعد حدوث أسباب معينة تكون ذات تأثير على اتجاهه الإيماني، وزهده في مباهج الحياة، وابتعاده عن الملذات، ودعوته غيره من الناس إلى الزهد

---

(١) التصوف الإسلامي (ص٨٢).
(٢) تاريخ بغداد (٦/٢٥١).
(٣) أثر القرآن الكريم والحديث في شعر أبي العتاهية (ص١٢ ـ ١٣).

في الدنيا والاتجاه إلى الآخرة»[١].

وقال الدكتور يوسف خليف مفنداً اتهام أبي العتاهية بادعاء الزهد ومبيناً سبب هذه التهمة:

«الواقع أن هذه التهم أضعف من أن تثبت لمناقشة أو تقوم لبرهان، وهي ـ في أغلب الظن ـ لا تعدو أن تكون أثراً لعدم الانسجام الذي لم يكن منه بد بين من يحبون الدنيا، ويريدون أن يستمتعوا بها، ويعبوا كؤوسها حتى الثمالة، وبين من يبغض الدنيا إليهم، ويشنع عليهم حبهم لها. ويريد منهم أن ينفضوا أيديهم منها، ويحطموا كؤوسهم كما حطمها هو. إنها نتيجة طبيعية لذلك الصراع بين الداعين إلى الحياة والداعي إلى الموت. إنها محاولة من أصحاب الحياة يردون بها عن أنفسهم تلك الحملة الشعواء التي كان أبو العتاهية يوجهها ضدهم، ويحاولون بها أن يقلموا من أظفاره، ويقصوا من أجنحته. ولذلك نلاحظ أن أكثر من اتهموه بهذه التهم كانوا من أصحاب الحب للحياة والحرص عليها»[٢].

دفاع ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ عن أبي العتاهية:

لم يعدم أبو العتاهية ـ رحمه الله ـ من يدافع عنه، ويبرئه من هذه التُهم الموجهة إليه، ومن أبرز هؤلاء الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ الذي انتقى مجموعةً عظيمةً من أشعار أبي العتاهية في

---

(١) المرجع السابق (ص١٤).
(٢) حياة الشعر في الكوفة (ص٥٦٧).

الزهد والمواعظ والحِكَم والأمثال، وأفردها في كتابٍ له سمَّاه «الاهتبال بما في شعر أبي العتاهية من الحِكَم والأمثال»[١] حيث قال في مقدمته: «وكان بعض من مال به هواه إلى المجون وغلب عليه إلى الجنون يمقت أبا العتاهية ويحسده ويغتابه لانصرافه عن طبقته من الشعراء المستخفين، إذ بان له من ضلالهم ما زهّده في أفعالهم، فمال عنهم ورفض مذاهبهم وأخذ في غير طريقهم، وتاب توبة صادقة وسلك طريقة حميدة، فزهد في الدنيا ومال إلى الطريقة المثلى، وداخل العلماء والصالحين، ونور الله تعالى قلبه فشغله بالفكرة بالموت وما بعده، ونظم ما استفاده من أهل العلم من السنن وسير السلف الصالح؛ وأشعاره في الزهد والمواعظ والحكم لا مثل لها كأنها مأخوذة من الكتاب والسنة، وما جرى من الحكمة على ألسنة هذه الأمة؛ وكانت طبقته الأولى تعيبه حسداً له وبغضاً فيه حتى قالوا إنه لا يؤمن بالبعث وإنه زنديق وإن شعره ومواعظه إنما هي في ذكر الموت.. وقد بان في شعره لمن طالعه وعني به كذبهم وافتراؤهم، لما فيه من ذكر التوحيد والبعث والإقرار بالجنة والنار والوعد والوعيد، وبرهان ذلك فيما نورده من أشعاره في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

ولقد عجبتُ من أبي محمد بن قتيبة عفا الله تعالى عنه

---

(١) توجد مخطوطته في مكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم (١٨أدب) انظر «ابن عبدالبر الأندلسي وجهوده في التاريخ» للأستاذ ليث سعود جاسم (ص٢٣٢).

كيف جاز عليه ما نسبه إليه أهل الفسق حسداً له ولم يتدبر أشعاره في التوحيد والإقرار بالوعد والوعيد والمواعظ التي لا يفطن لها إلا الثابت السليم القلب، ولعله قد مال إلى قول منصور بن عمار الواعظ فيه، وهو خبر قد ذكرته في باب قول العلماء بعضهم في بعض من كتاب العلم[1]».

فرحم الله أبا العتاهية وغفر له، وجزاه خيراً على ما قدم لأمته من دُرر الأشعار التي تُرغب فيما عند الله والدار الآخرة،

---

(١) هو كتابه «جامع بيان العلم وفضله» حيث قال فيه (ص٥١٣ ـ ٥١٤):
«وروينا أن منصور بن عمار قص يوماً على الناس وأبو العتاهية حاضر فقال إنما سرق منصور هذا الكلام من رجل كوفي، فبلغ قوله منصوراً فقال: أبو العتاهية زنديق أما ترونه لا يذكر في شعره الجنة ولا النار، وإنما يذكر الموت فقط، فبلغ ذلك أبا العتاهية فقال فيه:

يا واعظ الناس قد أصبحت متهما ... إذ عبت منهم أموراً أنت تأتيها
كالملبس الثوب من عريٍ وعورته ... للناس بادية ما إن يواريها
وأعظم الإثم بعد الشرك نعلمه ... في كل نفس عماها عن مساويها
عرفانها بعيوب الناس تبصرها ... منهم ولا تبصر العيب الذي فيها

فلم تمض إلا أيام يسيرة حتى مات منصور بن عمار، فوقف أبو العتاهية على قبره وقال: يغفر الله لك يا أبا السري ما كنت رميتني به.
قال أبو عمر: قد تدبرت شعر أبي العتاهية عند جمعي له، فوجدتُ فيه ذكر البعث والمجازاة والحساب والثواب والعقاب».

وتوقظ قلب الغافل من سنته، وتنبهه من غفلته.

كقوله[١]:

إذا ما خلوت الدهر يوماً فلا تقل
خلوتُ، ولكن قل علي رقيب
ولا تحسبن الله يغفل ما مضى
ولا أن ما يخفى عليه يغيب
لهونا، لعمر الله، حتى تتابعت
ذنوب على آثارهن ذنوب
فياليت أن الله يغفر ما مضى
ويأذن في توباتنا فنتوب

وليت ابن قتيبة وغيره من رواة الأخبار وقفوا عند قول أبي العتاهية ـ رحمه الله ـ:

ولا ترمِ بالأخبار عن غير خبرةٍ
ولا تحمل الأخبارَ عن كل خابرِ

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

* * *

(١) ديوانه (ص٤٠).

اتهام
الإمام الدارقطني بالتشيع

هو الإمام الجليل أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، البغدادي، المقرئ، المحدث، ولد سنة (٣٠٦هـ) وتوفي سنة (٣٨٥هـ). قال الذهبي: «كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله»[١].

اتهم هذا الإمام الجليل بتهمة التشيع، وعند التأمل في أدلة هذا الاتهام لا نجد سوى الظنون والتعجل في بهتان الأئمة بما هم منه برآء.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله في تاريخه[٢]: «سمعت حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق يقول: كان أبو الحسن الدارقطني يحفظ ديوان السيد الحميري في جملة ما يحفظ من الشعر؛ فنسب إلى التشيع لذلك».

---

(١) سير أعلام النبلاء(١٦/ ٤٥٠).
(٢) (١٢/ ٣٥).

قال الأستاذ محمد بن خليفة الربَاح: «وما أعلم سبباً غير هذا السبب في اتهامه بالتشيع، وهو دليل واه لا ينبغي الاعتماد عليه عند الطعن في عقيدته إمام كالدارقطني عرف بصفاء العقيدة ونقائها، ومن ذلك عقيدته تجاه الصحابة الكرام؛ فما عرف عنه غمز أو طعن في أحد منهم، بل هو على ما عليه أهل السنة والجماعة من حبهم، والترضي عنهم، وذكرهم بالجميل، ومن تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين.

فجاء عنه كما في سؤالات السلمي[1] أنه قال:

«اختلف قوم ببغداد من أهل العلم، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: علي أفضل؛ فتحاكموا إلي فيه؛ فسألوني عنه؛ فأمسكت وقلت: الإمساك عنه خير، ثم لم أرد السكوت، وقلت: دعهم يقولون فيما أحبوا؛ فدعوت الذي جاءني مستفتياً. وقلت: ارجع إليهم وقل أبو الحسن يقول: عثمان بن عفان رضي الله عنه أفضل من علي بن أبي طالب باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة وهو أول عقد يحل في الرفض» اهـ

فهل يعقل أن يقول هذا الكلام شيعي؟ فإنه اعتبر تقديم علي على عثمان فضلاً عن عمر فضلاً عن أبي بكر من الرفض، وهذا قد يعد تشدداً من الدار قطني؛ ولهذا عقب الذهبي في

---

(١) (٢٣٨).

السير[1] بعد أن نقل هذا الكلام:

«قلت ليس تفضيل علي برفض ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين...».

ولتعلم بُعْد الإمام الدارقطني عن التشيع؛ فانظر ما قاله عن السيد الحميري في «المؤتلف والمختلف»[2]؛ فقد قال عنه:

«السيد الحميري الشاعر اسمه إسماعيل بن محمد بن يزيد، كان غالياً يسب السلف في شعره، ويمدح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام!».

فالدارقطني جرح الحميري بسبه الصحابة وتشيعه لعلي، وهذا دليل على أنه لم يحفظ ديوان الحميري موافقة له على بدعته؛ وإلا لما جرحه بذلك.

والظاهر أنه حفظه لحسن نظمه.

يقول الذهبي في «السير»[3] عن الحميري: «ونظمه في الذروة، ولذلك حفظ ديوانه أبو الحسن الدارقطني».

ومتى كان حفظ قول من الأقوال أو شعر من الأشعار دليلاً على اعتقاد حافظه صحته؟ فأسباب حفظ مثل هذه الأشياء كثيرة،

---

(١) (١٦/٤٥٧).
(٢) (١٣٠٨ ـ ١٣٠٩).
(٣) (٨/٤٢).

وهو ظاهر لكل ذي نظر، ولهذا شهد العلماء بصحة اعتقاد الدارقطني وبرؤوه من هذه التهمة؛ فقد قال الإمام الذهبي بعد أن نقل ما حكاه حمزة الدقاق كما في «تذكرة الحفاظ»[١]: «ما أبعده من التشيع».

وقال في معرفة القراء[٢]: «قلت هو بريء من التشيع».

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان[٣]: «وهذا لا يثبت عن الدارقطني».

وقال السيوطي في طبقات الحفاظ[٤]: «وما أبعده منه» أي: التشيع.

وهل كتابه «فضائل الصحابة» إلا دليل على حبه لصحابة رسول الله ﷺ، وحرصه على نشر مناقبهم وبعده مما نسب إليه من تشيع.

والناظر في أقواله في الجرح والتعديل يعلم من خلال كثير من التراجم أنه يجرح ببدعة التشيع ويذكر ذلك على وجه الذم، مما يدل دلالة قاطعة على أن الرجل بريئ براءة تامة مما نُسب إليه، والله أعلم»[٥].

---

(١) (ص٩٩٢).
(٢) (١/٣٥١).
(٣) (٦/٢٤٩).
(٤) (ص٣٩٤).
(٥) «فضائل الصحابة ومناقبهم» للدارقطني، تحقيق الأستاذ: محمد بن خليفة الرباح (ص١١ ـ ١٤).

فهرست المحتويات

* * *